المشاركة السياسية
الآليات والعوامل المؤثرة
دراسة نظرية

تأليف الدكتور

ماجد محيي آل غزاي

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ وَأَوْفُوا بِعَهْدِ اللَّهِ إِذَا عَاهَدتُّمْ وَلَا
تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا وَقَدْ
جَعَلْتُمُ اللَّهَ عَلَيْكُمْ كَفِيلًا إِنَّ اللَّهَ
يَعْلَمُ مَا تَفْعَلُونَ ﴾

صدق الله العلي العظيم/النحل(٩١)

الاهداء

الى

الضمائر الحية التي هتفت ونادت وصرخت من اجل العدل

والسلام والرفاه

الى

كل الطامحين بمشاركة فاعلة غير مزيفة بقرار مؤداه

اعلاء شأن شعوبهم

الى

اهلي وعشيرتي العراق والعراقيين والبرعم الصغير فيه

عائلتي الصغيرة

المحتويات

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١-٢
الفصل الاول	٣-٥٢
المفهوم – الاهمية – الأنواع	
أولاً : مفهوم المشاركة السياسية	٥-١٥
ثانياً : تطور المشاركة السياسية	١٥-١٩
ثالثاً : نسبية المشاركة السياسية	١٩-٢١
رابعاً : مستويات المشاركة السياسية	٢١-٢٥
خامساً : اهمية المشاركة السياسية	٢٥-٢٨
سادساً : أُثر الوعي السياسي في المشاركة السياسية	٢٨-٣٠
سابعاً : أنواع المشاركة السياسية وأشكالها	٣١-٣٧
ثامناً : أنماط المشاركة السياسية	٣٨-٤٠
تاسعاً : صور المشاركة السياسية ومراحلها	٤٠-٤١
عاشراً : خصائص المشاركة السياسية	٤٢-٤٤
أحد عشر : المشاركة وعملية صنع القرار	٤٤-٤٦
اثنا عشر : شروط تعزيز المشاركة السياسية	٤٦-٥٢
الفصل الثاني	٥٣-١٠١
العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية	
أولاً : التنشئة السياسية	٥٥-٦٠

ثانياً : الثقافة السياسية ٦٠-٦٩
ثالثاً : الوعي السياسي ٦٩-٧٥
رابعاً : البيئة الاجتماعية السياسية ٧٦-٧٩
خامساً : الاستقرار السياسي ٨٠-٨٣
سادساً : السلوك السياسي ٨٣-٨٩
سابعاً : تحقق الشعور بالمواطنة ٨٩-٩٥
ثامناً : طبيعة نظام الحكم ٩٦-٩٩
تاسعاً : الرأي العام ٩٩-١٠١
الفصل الثالث ١٠٢-١٦٨
آليات المشاركة السياسية
أولاً : الاحزاب السياسية ١٠٤-١٠٨
ثانياً : الانتخابات ١٠٨-١١٥
ثالثاً : المجالس التشريعية (البرلمان) ١١٥-١١٩
رابعاً : جماعات الضغط ١١٩-١٣١
خامساً : الاعلام ١٣١-١٣٧
سادساً : المجتمع المدني ١٣٨-١٤٦
سابعاً : الاستفتاء الشعبي ١٤٦-١٥٤
ثامناً : التجمع والتظاهر ١٥٤-١٦٠
تاسعاً : المعارضة ١٦١-١٦٨
الخاتمة ١٦٩-١٧٠
المصادر ١٧١-١٩٢

المقدمة

أصبح موضوع المشاركة السياسية ومدى حجمها مقياساً حقيقياً لدرجة تطور النظم السياسية في دول العالم وبلوغها مراتب متقدمة اذا ما تصاعدت وتائر المشاركة بمختلف صورها واشكالها، ومما لا شك فيه انها اصبحت التعبير الحقيقي عن ديمقراطية الحكم الحقيقية وليست الزائفة ، فلا يمكن باي حال من الاحوال تصور وجود نظام حكم ديمقراطي دون مشاركة سياسية واسعة وحقيقية .

والمشاركة السياسية أصبحت عملية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والابعاد وتهدف إلى اشراك الفرد ليس في عملية صنع القرار السياسي فحسب وأنما تعدت إلى اشراكه في كل مرحلة من مراحل التنمية من خلال التخطيط والتنفيذ والادارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات وجني الفوائد والمنافع لا سيما وان المشاركة هي مبدأ من مبادئ تنمية المجتمع وخصوصاً ان التنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة والتي باتت معيار يدل على النمو السياسي للأنظمة السياسية ومن ثم تصنيفها إلى متقدمة أو تقليدية .

وتأتي أيضاً اهمية المشاركة السياسية من انها عملية لنقل وابلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة والتأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي يفضلها المجتمع وليتم العمل وفق هذه الاولويات وبذلك تتسع فرص المشاركة فتقل عملية استغلال السلطة للمواطنين وتتحقق قيم المساواة والحرية .

ونتيجة للنضج العالي الذي بلغه الفكر السياسي والتطور الكبير في نظم الحكم وآلياته وكذلك النهضة المعرفية والتكنولوجية الحديثة أخذت المشاركة السياسية أنماطاً وأشكالاً جديدة وواسعة خصوصاً في ظل انتشار الديمقراطية كمنهج للحكم في اغلب دول العالم . ومن هنا جاءت فكرة هذا الكتاب الموسوم (المشاركة السياسية –الآليات والعوامل المؤثرة) كمحاولة لتسليط الضوء على الجوانب النظرية والعملية المحيطة بعملية المشاركة السياسية بشكل علمي من خلال الوقوف عند الدراسات السابقة التي بحثت في هذا الموضوع والاستفادة منها وتقديمها بما يشكل فائدة للقارئ الكريم من خلال ثلاثة فصول وكالآتي):

الفصل الأول : المفهوم والأهمية والأنواع .

الفصل الثاني : العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية

الفصل الثالث : آليات المشاركة السياسية

الفصل الاول

(المفهوم – الأهمية – الأنواع)

أشارت جل الدراسات التي اهتمت بموضوع المشاركة السياسية والتعريفات التي وردت من خلالها على انها عملية طوعية وإرادية وليست قسرية ، كذلك انها عامة شاملة دون تمييز علي أي أساس وتتخذ طرق ووسائل عديدة قد تكون مباشرة أو غير مباشرة ، كما انها ليست مطلقة بل تخضع لجملة من الظروف والمتغيرات ، وتتخذ اشكالاً مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي وكل نمط يتضمن العديد من الأدوار التي يؤديها الافراد داخل ذلك النسق السياسي .

وتعد المشاركة السياسية ضرورية لكل دولة لانها تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين افرادها وتعطي الشرعية للنظام الحاكم ومزيد من الاستقرار للمجتمع والمساواة في توزيع الموارد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم مما يفضي إلى ترسيخ الحقوق السياسية على قدم المساواة وتعزيز حق الشعب في صياغة السياسات العامة للدولة .

وفي الوقت الذي تعتمد عملية المشاركة السياسية على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه وانغلاقه ومدى توفر الآليات امام المواطنين فانها تتوقف على ارادة المواطنين من حيث اقدامهم عليها أو امتناعهم عنها تبعاً لرغباتهم وميولهم ودرجة الوعي لديهم.

لذا سيتناول هذا الفصل عدد من المفردات من بينها المفهوم – التطور – مستويات المشاركة – الأهمية – انواع المشاركة – انماط المشاركة – صورها ومراحلها– خصائص المشاركة السياسية – شروط المشاركة .

اولاً. مفهوم المشاركة السياسية:

يدخل العديد من المفكرين موضوع المشاركة السياسية ضمن نطاق الديمقراطية والمشاركة في القرار والسلطة وليست الغاية منها توزيع المناصب بغية الارضاء الشكلي للجمهور بقدر ما هي مساهمة في ادارة الشؤون العامة[١].

ويرى (مايرون واينر) أن المشاركة السياسية هي فعل طوعي ناجحاً كان أم فاشلاً ، منظماً أم غير منظم عرضيا أم متواصلاً ، مستخدماً وسائل شرعية أم غير شرعية ، بقصد التأثير في انتقاء السياسات العامة وادارة الشؤون العامة واختيار القادة السياسيين على أي مستوى حكومي[٢] .

أما (لوسيان باي) فيذكر أنها تعني مشاركة اعداد كبيرة من الافراد والجماعات في الحياة السياسية[٣] .

وعرفها (صاموئيل هنتنغتون) على انها النشاط السياسي الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار السياسي سواء أ كان هذا النشاط فردياً أم جماعياً ، منظماً أم عفوياً ، متواصلاً أم منقطعاً ، سلمياً أم عنيفاً ، شرعياً أم غير شرعي ، فعالاً أم غير فعال.[٤]

---

(١) هادي نعمان الهيتي ، اشكالية المستقبل في الوعي العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ / ١ب ، ٢٠٠٣ ، ص١٤٧.

(٢) حسين علوان ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ١٩٩٦ ، ص٨ .

(3) Lucianw . pye . Aspect of Development . Boston 1966 . P. 32

(4) Samuel P. Huntington and John . Nelson Political Participation in developing. Harvard. U. S. A, 1976. P. 3

والمشاركة السياسية بحسب (فوكوياما) هي (حق المواطن في الادلاء بصوته في الانتخابات وحق المشاركة السياسية)[١].

وهو ذات الاتجاه الذي اشار اليه (غابريل الموند) عندما عرفها (مشاركة اعداد كبيرة من الافراد والجماعات في الحياة السياسية)[٢].

وبهذا فان (هنتنغتون) اعتبر المشاركة السياسية هي أحد عوامل التنمية السياسية ذات العلاقة المتلازمة مع المأسسة السياسية ، كما أن الاستقرار السياسي يكون بايجاد المؤسسات سياسية وأحزاب تعمل على تنظيم عملية المشاركة وتوسيع دائرتها[٣].

وتعني المشاركة السياسية عند (جون نيلسون) التدفق المتزايد الذي يشكل عملية طبيعية ومنظمة على الرغم من أنها قد تكون أحياناً غير محكومة كالاحتجاجات والعنف السياسي[٤].

ويعرفها (مسكلوسكي) بأنها (الانشطة الارادية التي يساهم أعضاء المجتمع عن طريقها في اختيار الحكام وتكوين السياسة العامة بشكل

---

(١) فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ترجمة حسن الشيخ دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٥٩.

(٢) ثامر كامل محمد ، اشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، بيروت ، ٢٠٠٠، ص١١٧.

(٣) غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، بغداد مديرية دار الكتب للطباعة ، ١٩٩٣ ، ص٨٠-٨١.

(٤) مريم سلمان ، المرأة العربية والعمل السياسي من www.monar.com/publications/gender

مباشر أو غير مباشر)[١]. ويراها (فيربا) هي : (أي نشاط يهدف إلى التأثير في الحكومة) ويخرج من هذا التعريف كل أشكال الانغماس النفسي في عالم السياسة ومنها الوعي السياسي والاهتمام ، فالاندماج النفسي شيء والسلوك السياسي شيء آخر على الرغم من أن الأول خطوة لتحقيق الثاني والمشاركة السياسية عند هذا التصور هي العملية التي يقوم من خلالها الفرد بدور في الحياة السياسية لمجتمعه بقصد أحداث التنمية ، وأن يساهم في وضع هذه الاهداف وتحديدها على ان يكون دافع المواطن دافع ذاتي كعمل تطوعي يترجم الشعور بالمسؤولية الاجتماعية تجاه الاهداف والمشكلات المشتركة للمجتمع[٢].

أما عند برهان غليون فيرى أن المشاركة السياسية هي التعددية التي تشكل الاطار الطبيعي لتداول السلطة بين اطراف النخب الاجتماعية ، أي أنه أكد على اعادة توزيع السلطة على مواقع النفوذ والسيطرة الفعلية في المجتمع[٣].

---

(١) نقلاً عن ناصر الشيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، المركز الفلسطيني للدراسات والحوار ، فلسطين ، ٢٠١٠ ، ص٢٧.

(٢) حنان يوسف ، الاعلام والسياسة ، مكتبة الساعي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٦ ، ص٥٧-٥٩.

(٣) برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي سلسلة كتب المستقبل العربي (١٧) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٤ ، ص١٤.

وبدوره يؤكد (جلال عبد الله معوض) أن المشاركة السياسية تعني حق المواطن في أن يؤدي دوراً معيناً في صنع القرار السياسي وحقه في أن يراقب القرارات الصادرة بالتقويم والضبط[١].

ويعرفها (عبد الغني بسيوني) (الحق الذي يخول للأفراد المساهمة والمشاركة في حكم انفسهم ويتضمن هذا الحق ما يمارسه الافراد في الحياة العملية من الاشتراك في الانتخابات المختلفة والاستفتاءات المتنوعة ، وكذلك حق الترشيح لعضوية الهيئات والمجالس المنتخبة وأخيراً حق التوظيف ، وبصفة عامة المشاركة في اتخاذ القرارات التي تصدرها الاجهزة والسلطات الامنية)[٢].

ويؤكد عبد المنعم المشاط إلى أن المشاركة السياسية تعد شكلاً من أشكال الممارسة السياسية التي تتعلق ببنية النظام السياسي واليات عمله المختلفة ، حيث يكمن موقعها داخل النظام السياسي في المدخلات سواء أكانت لتقديم المساندة للسلطة القائمة أم المعارضة ، ولكنها تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الافراد والجماعات الذين يقدمون عليها لكنه يشير في الوقت نفسه إلى أن المشاركة السياسية

---

(١) جلال عبد الله معوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي في علي الدين هلال وآخرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٤ ، ١٩٨٤ ، ص٦٣.

(٢) نقلاً عن هدى محمد مثنى ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ ، مطبعة الشعب ، الاردن ، ٢٠١٢ ، ص٢٢ . ٢٣ ، كذلك أنظر عبد الغني بسيوني نظرية الدولة في الاسلام ، الدار الجامعة ، بيروت ، ١٩٨٦ ، ص٣٠٢.

لاتقف في كثير من الاحيان عند حد المدخلات ، وانما تتعدى ذلك إلى مرحلة تحويل المطالب[١].

وتتحقق المشاركة السياسية الفعالة عند علي خليفة الكواري من خلال ما يتاح على أرض الواقع من فرص متكافئة ومعطيات وافية بالاستناد إلى الدساتير والقوانين التي تنظم وتضمن عملية المشاركة الحقيقية في صنع السياسات والقرارات على مختلف المستويات وتسمح للأفراد بالتعبير عن آراءهم حول ما يجب أن تكون عليه القرارات المتخذة والمتعلقة بشؤونهم الخاصة والعامة[٢].

ويرى (الهرماسي) أن المشاركة السياسية تتلخص في أن التصور السائد للمشاركة يكون أقرب إلى مفهوم التعبئة منه إلى الممارسة السياسية[٣].

وهي عند (كمال المنوفي) (حرص الفرد على أن يكون له دور ايجابي في الحياة السياسية من خلال المزاولة الارادية لحق التصويت أو الترشيح للهيئات المنتخبة أو مناقشة القضايا السياسية مع الاخرين أو الانضمام إلى المجتمع المدني)[٤].

---

(١) عبد المنعم المشاط ، التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا ، العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨ ، ص٣٠٦.

(٢) علي خليفة الكواري ، مفهوم الديموقراطية المعاصرة ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آيار ، ٢٠٠٠ ، ص٤٠.

(٣) محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٧ ، ص٩٨.

(٤) نقلاً عن هدى محمد مثنى ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢-٢٣.

والمشاركة السياسية عند عمر إبراهيم الخطيب هي (ذلك الشكل من الممارسة السياسية الذي يتيح للأفراد وبلا تمييز حق المشاركة في صنع السياسة العامة في البلاد وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وصناعتها بشكل يكفل تنظيم الجماهير الشعبية وتعبئة طاقاتها واطلاق قواها بما يحقق أهدافها[١].

ويراها ثامر كامل محمد (معياراً لنمو النظام السياسي ، فهي مؤشراً على ديمقراطيته ، وهي بتشجيعها على تعزيز دور المواطنين في اطار النظام السياسي من خلال المساهمة في صنع السياسة العامة والقرارات السياسية تغدو المظهر الرئيسي للديمقراطية[٢].

وعدها محمد الرميحي (شكلاً من الاشكال التي امتزج فيها مفهوم الديمقراطية العام بواقع المعطيات الاجتماعية والذاتية والسياسية)[٣].

وفي السياق نفسه يذهب سعد الدين إبراهيم إلى أن (المعنى الاكثر شيوعاً لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التعبير والتأثير

---

(١) عمر ابراهيم الخطيب ، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي (٤٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، حزيران ، ١٩٨٢ ، ص١٨.

(٢) ثامر كامل محمد ، الدولة في الوطن العربي على أبواب الالفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠١ ، ص١٩٢.

(٣) محمد غانم الرميحي ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت ، ١٩٦٢-١٩٨١ ، مجلة المستقبل العربي ، السنة السابعة ، العدد ٦٤ ، حزيران ، ١٩٨٤ ، ص٩١.

العلني الحر في اتخاذ القرارات سواء بشكل مباشر أو عن طريق اختيار ممثلين يفعلون ذلك)[١].

وهي عند عبد الهادي الجوهري (العملية التي يؤدي الفرد من خلالها دوراً مباشراً أو غير مباشر في الحياة السياسية والنشاطات السياسية المجتمعية ، وتكون لديه الفرصة لأن يشترك في وضع الاهداف العامة لذلك المجتمع وتحديداً أفضل الوسائل لانجازها)[٢].

كما هي عند محمد سيد فهمي (الانشطة النوعية التي يقوم بها الافراد والجماعات لتغيير الظروف الصعبة والتأثير في نظام الحكومة واختيار المسؤولين ، وتحديد الانشطة أما أن تكون مؤيدة لوجود الحكومة أو مناوئة لها[٣].

ويعرفها داود الباز بأنها اعطاء المواطنين الفرص المتكافئة في صياغة شكل الحكم والاسهام في تقرير مصير دولتهم على النحو الذي يريدونه بحيث يكون بامكانهم صياغة الاوضاع السياسية بالطريقة التي يرغبونها[٤].

---

(١) سعد الدين إبراهيم المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٦ ، ص١٨٢.

(٢) د. عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص٢٣.

(٣) محمد سيد فهمي ، المشاركة السياسية للمرأة في العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤ ، ص٧٠.

(٤) داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص١٥.

وهذا الرأي نفسه يذهب اليه (حسين علوان) حيث يعد المشاركة السياسية المظهر الرئيسي للديمقراطية ، فانتشار المشاركة السياسية من قبل المواطنين في العملية السياسية يمثل التعبير العملي عن الديمقراطية وأن هدف المشاركة في الاساس هو تعزيز أثر المواطنين بضمان مساهمتهم في عملية صنع السياسات العامة والقرارات السياسية والتأثير في هذه القرارات[١].

ويربطها (علي عباس مراد) مع مفاهيم أخرى ويعرفها بدلالة تلك المفاهيم حيث يعدها أحد المؤشرات المباشرة والاساسية الدالة على امكانية تحقيق أهداف التنمية السياسية والتحديث السياسي والارتقاء ببرامجها وسياساتها النظرية إلى مستوى الفعاليات الانجازية[٢] .

ويعرفها (عطا السيد شعراوي) بأنها (جميع صور الاشتراك أو الاسهامات من المواطنين في توجيه عمل اجهزة الحكومة أو اجهزة الحكم المحلي أو لمباشرة القيام بالمهمات التي يتطلبها المجتمع ، سواء كان طابعها استشارياً أو تقريرياً أو تنفيذياً أو رقابياً ، وسواء كان الاسهام مباشراً أو غير مباشر)[٣].

---

(١) د. حسين علوان ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠ ، ص١٥٦.

(٢) د. علي عباس مراد ، التنمية السياسية وأزمة المشاركة ، مركز دراسات العالم الثالث ، جامعة بغداد ، مطابع دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٢٦.

(٣) عطا السيد شعراوي ، سياسات النهوض بالمرأة من دول مجلس التعاون ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١١ ، ص١٨.

كما يعرفها (داود مراد حسين) (اشراك المواطن في الحياة العامة في مجالاتها كافة وأن يحدد رأيه واتجاهه الذي يخص العمل السياسي ، والمشاركة السياسية في معناها الادق سلوك سياسي يستطيع من خلاله المواطن أن يعبر عن اتجاهاته وميوله السياسية بشكل ايجابي أو سلبي)[١].

وهي عند (أحمد جزولي) (كل عمل اداري ناجح أو فاشل ، منظم أو غير منظم ، مرحلي أو مستمر بفرض اللجوء إلى وسائل شرعية أو غير شرعية بهدف التأثير في اختيارات سياسية أو أدارة الشؤون أو اختيار الحكم على المستويات الحكومية ، محلية أو وطنية)[٢].

ويحددها (علي الدين هلال) بأنها (المساهمة الجماهيرية والاسهام الشعبي في العملية السياسية) على اعتبار أن المشاركة السياسية هي جزء من المساهمة الشعبية، ذلك أن المشاركة الشعبية لا تتحدد في الجانب السياسي فقط وانما تتعدى ذلك إلى الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

---

(١) داود مراد حسين ، المشاركة السياسية وتأثيرها في السياسة الخارجية الامريكية ، مطبعة كمال ، السليمانية ، ٢٠١٣ ، ص١٩-٢١.

(٢) أحمد جزولي ، دولة الحق والقانون في الوطن العربي ، في علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢ ، ص١٧٩.

والثقافية ، بينما المشاركة السياسية هي مشاركة شعبية ولكن في الجانب السياسي فقط[١].

ومن خلال استعراض الآراء السابقة يتبين لنا أن مفهوم المشاركة السياسية يستند إلى الأسس والمنطلقات التالية :

١. أنها تعبير عن فعل بقصد التأثير في السياسات والشؤون العامة .
٢. لم تعد المشاركة السياسية تقف عند حد المدخلات بل أصبحت تستهدف تغيير مخرجات النظام السياسي بالصورة التي تلائم مطالب الافراد والجماعات.
٣. أصبحت معياراً لنمو النظام السياسي ومؤشراً على ديمقراطيته والاطار الذي يمتزج فيه مفهوم الديمقراطية بواقع المعطيات الاجتماعية والسياسية.
٤. كما أن المشاركة السياسية باتت تعبر عن التلازم الوثيق مع حالة الاستقرار السياسي حيث العلاقة الطردية الوثيقة بينهما فكلما تصاعدت وتائر المشاركة السياسية كان ذلك مدعاة لشيوع ظاهرة الاستقرار السياسي.
٥. واستكمالاً للنقاط السابقة فأن المشاركة تعد احد مصادر الشرعية للأنظمة السياسية الحاكمة بل هي المقياس الذي يؤشر من خلاله درجة هذه الشرعية ونسبتها.

---

(١) نقلاً عن خميس دهام حميد ، حق المشاركة السياسية في العالم الثالث دراسة مقارنة بين المواثيق الدولية والقوانين الوطنية ، مجلة قضايا سياسية (العدد ١١) ، بغداد ، ٢٠٠٦ ، ص١٠٧.

٦. أنها طوعية وارادية وليست قسرية كذلك انها عامة شاملة وهي حق لجميع المواطنين دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو المعتقد أو أي اساس آخر.

ثانياً. تطور المشاركة السياسية:

يقول علماء الاجتماع والفلاسفة بأن الانسان هو مخلوق اجتماعي لا يمكنه العيش بمفرده دون ان يسمع الاخرين أو يسمعونه أو يراهم ويرونه فهو يحتاج إلى مساعدتهم كما انهم يحتاجون إلى مساعدته أيضاً وعلى هذا الاساس يجتمع الناس بعضهم إلى بعض في جماعات مختلفة تصغر أو تكبر ، ويختلف الامر بين جماعة وأخرى ومن مكان لآخر .

وبقصد تناول كيفية ظهور وتطور مسألة المشاركة السياسية ، يلاحظ أنه في البداية لم تكن مسألة الحكم في الدولة ذات علاقة مباشرة بالشعب ، انما كانت تستند في الغالب إلى المصدر الديني وهي كانت تضفي على الحاكم سمتين الأولى أن تصرفاته الهية معصومة من الخطأ والثانية أن الرعية ستكسب رضا الحاكم ورضا الخالق في الوقت نفسه ، وبالرغم من وجود ديمقراطيات مباشرة في بعض المدن اليونانية ، إذ كان الناس مشتركون في اتخاذ القرارات التي تهمهم جميعاً ولكن هذا النوع من المشاركة كان مقتصراً على دولة المدينة في اليونان وفيه استثناءات على الطبقات التي لا تحسب ضمن المواطنين أي كان بسيطاً ومحدوداً فالسلطة في تلك المرحلة كانت تتجه إلى التعلق بعوامل دينية أو عوامل القوة ومن ثم فمن غير الممكن أن تتجه إلى التوسع لقبول النقاش طالما أن وسائل

الضبط والقدرة على فرض النظام العام داخل الدولة ليست بالكفاءة المتاحة في عالم اليوم[١].

إن المشاركة السياسية في ظل الحكم الالهي كانت مشاركة لا تتعدى طاعة الحاكم ومساعدته في البقاء اطول مدة في الحكم من خلال تقديم الخدمات التي يحددها هو دون أن تكون لهم حقوق سوى التي يقررها الحاكم نفسه ، إلا أن هذا الحال قد تم تغييره بعد أن ثار الافراد على الحكم الديني وسلطات الكنيسة وتم تحويل الحكم إلى حكم دنيوي بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والصناعية والفكرية في أوربا والتي كانت قرينة لحركة الاصلاح والتنوير ، ثم ما رافق ذلك من ظهور نظام حكم ديمقراطي في الولايات المتحدة الامريكية اعطى فسحة واسعة للمشاركة الشعبية في التمثيل وادارة شؤون البلاد عبر الشعب نفسه من خلال انتخابه ممثلين عنه[٢].

وهذا التحول لم يعني أن المشاركة صارت متاحة للشعب كله ، انما بقت متاحة بين نخبة محدودة في اقصى قدر فيها ، وفي الامور العامة غير الحساسة يمكن تقبل مشاركة عامة في ادارة الشأن العام طالما قصد بها أن يكون هناك ارضاء محدود للمجتمع فالحاكم مهما اتجه إلى أن يكون مستبداً أو شمولياً في طرحه إلا انه لا يمكنه انكار المجتمع الذي

---

(١) عدي عبد مزهر ، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٤ ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦ ، ص١٦.

(٢) لاري الوتيز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة جابر سعيد عوض ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة ، ١٩٩٦ ، ص٩-١٢.

يتولى ادارته على نحو تام وانما سعى إلى تحقيق قدر من الاتفاق والانسجام معه ، وكلما كان المجتمع واسعاً في عدد سكانه كما ارتفعت مشكلة القدرة في تجميع أو ارضاء المجموع بشأن مواقف محددة في شأن سياسي عام ، وهذه المشكلة التاريخية وجدت لها علاجات عبر تطوير صيغ مختلفة من التنظيم ومنها[١] :

١. إيجاد الاحزاب السياسية بوصفها جهة ربط وسطية بين الافراد والسلطة السياسية.
٢. تطور وسائل الاعلام وفي الوقت الحاضر منظمات المجتمع المدني لتكون جهات تعبر عن الارادة الجماهيرية وتقوم بدور حلقة وسط بين الدولة والمجتمع.
٣. تطور نظرية التمثيل والتي بدأت من تزكية وجود أفراد يمثلون المجتمع المدني لدى السلطة السياسية أو في المجالس الاستشارية أو في مجالس التشريع إلى ابداع الانتخابات كوسيلة لتنظيم تنافس الراغبين على تمثيل المجتمع من السلطات والوظائف العامة في الدولة ، وهو أمر انتهى إلى وجود طرق مختلفة من الانتخاب تنظم هذه العملية الحساسة داخل المجتمعات .

إن خط البداية أو الشروع للمشاركة السياسية الفعلية بدأ مع تأسيس ما عرف بالحكم الدنيوي ، أي الابتعاد عن الحكم تحت مسمى اعتقادي وأساس السلطة فيه يقوم على أساس اسناد السلطة للشعب والذي استقر

---

(١) عدي عبد مزهر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

كلما تم الاتجاه نحو احداث مزيد من الفصل بين السلطات والحكم الدنيوي كان يعني الآتي[1].

١. الحكم والسلطة هي ليست مقدسة ، وهي من اختراع البشر.

٢. الحكم والسلطة هي حق للجميع وليس لاي شخص ميزة او صفات خارقة تجعله يستحوذ عليها.

إن هذا التطور الذي طرأ على الحكم كان بمثابة نقلة نوعية نحو الافضل ، ولكنه في الوقت نفسه انطوى على مخاطر جمة ، فإذا لم يكن الحكم من وحي الهي ولم يكن مقدساً ولم تكن لأي انسان ميزة على الآخر ، إذن كيف تتم عملية شغل المناصب، وكيف تتم عملية ادارة الدولة ، وما هي شروط ومؤهلات الشخص الذي يضطلع بهذه المهمات ، من هنا بدأ التفكير الجدي بالمشاركة في الحكم والمشاركة هنا لا تعني بأن الجميع يحكمون أو يمارسون الحكم ، بل أن المشاركة هنا تعبير مجازي يراد به ابتداء أن الحكم وادارته ليس قاصراً على شخص أو نخبة ، انما هو متاح وفق قاعدتي تكافؤ الفرص والاختيار الشعبي ، وفيها ومن خلالها يتم ممارسة اشكال المشاركة المختلفة من انتماء للاحزاب السياسية والمشاركة في الانتخابات والاستفتاءات وابداء الرأي ، والمساهمة في الحكم تتم بطرق وآليات ومستويات مختلفة وهما :

أ. تكون بصورة غير مباشرة ، مثل أن يساعد شخص ما في ايصال غيره إلى الحكم.

---

(١) عدي عبد مزهر ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

ب.أو قد تكون عبر وجود قنوات دائمة أو مؤقتة لايصال الرأي والنصيحة لمن يتولى ادارة شؤون الحكم بشكل رسمي.

ثالثاً. نسبية المشاركة السياسية :

لا يمكن القول أن المشاركة السياسية عملية مطلقة بل انها تخضع لجملة من الظروف والمتغيرات التي تحدد الاطر المناسبة لعملية المشاركة الفعلية حيث يتوضح من خلالها عدد المشاركين في الشؤون العامة والقرارات المهمة ومن بين أهم تلك المتغيرات: [١].

١. الحوافز السياسية : أن الاشخاص الذين لم يحصلوا على قسط معين من التعليم يميلون إلى غلق أبوابهم بوجه الحوافز السياسية كما أن كثرة السكان في المدن وطبيعة حياتهم اليومية واحتكاكهم المتواصل فيما بينهم تعزز عوامل مختلفة ومؤثرة في تقرير مواقفهم السياسية في حين أن انتشار القيم التقليدية في الريف واتسامها بالتباعد بين الافراد تؤثر كذلك في حجم المشاركة وطبيعتها ، وفي هذا يرى (مليبرت) حسب تصوره للبيئة الاجتماعية ومدى تأثيرها (أن الاطفال الذين ينشأون في بيت مسيس يكونون اكثر احتمالاً لمستوى عال من التعرض للحوافز السياسية عندما يكبرون).

٢. العوامل الشخصية : تعد مفردات الرخاء أو الحرمان والتطور الاجتماعي السريع والأمن المستتب ووجود تواتر اجتماعي أو انتفائه مساهمة إلى حد واضح في توجهات الفرد السياسية وسلوكه

---

(١) داود مراد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢-٢٥.

السياسي ، كما أن الاشخاص ذوي الدخل العالي والمنزلة الاعلى هم أكثر احتمالاً أن يصبحوا متفاعلين نفسياً في السياسة.

٣. الوضع السياسي : أن الاشخاص المتصلين بالاحزاب السياسية اكثر احتمالاً للمشاركة في النشاط السياسي ويتمثل في الاعضاء والافراد النشطين في التنظيمات السياسية والمشاركين في المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية وتعمل العلاقة بالطريق المعاكس أيضاً.

٤. الالتزام السياسي : يشكل الالتزام السياسي نقطة مهمة من نقاط البحث في عملية المشاركة السياسية ، ويبدو أن الالتزام السياسي في كل المجتمعات ليس على درجة واحدة حيث المواقف الاجتماعية للأفراد تؤثر تأثيراً مباشراً على الشعور بالالتزام السياسي ، فعلى سبيل المثال يرتفع معدل المشاركة السياسية في أوقات الحروب والأزمات ونجد ان التصويت يتم في بعض المجتمعات على أساس انه واجب والشعور بالمشاركة في عمل سياسي معين على أنه واجب أيضاً.

٥. الوضع الاجتماعي : في هذا يشير (داود مراد) استناداً الى (مليبرت) أن الاشخاص ذوي المستويات الاجتماعية والاقتصادية العليا يميلون إلى ممارسة المشاركة السياسية بصيغ متنوعة وبدرجة اكبر مما يفعله الاشخاص من ذوي المستويات الادنى ، والواقع أن الاشخاص الذين يشعرون انهم أقرب إلى مركز المجتمع هم أكثر احتمالاً للواقعية تجاه المشاركة السياسية من الاشخاص الذين يشعرون انهم في الاطراف ، ويبدو أن هناك صلة بين الوضع

الاجتماعي للفرد ودافعيته للمشاركة السياسية في رموز مؤسساته السياسية ، وغالباً ما تكون العلاقة طردية بين المحورين ، إذ كلما ارتفعت مكانة الفرد اجتماعياً ازدادت درجة مشاركته السياسية وبالعكس .

رابعاً. مستويات المشاركة السياسية :

إن طبيعة المشاركة السياسية تتخذ اشكالاً مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسي، إذ أن كل نمط يتضمن العديد من الادوار التي يؤديها الافراد داخل النسق السياسي كالذي تتوقف مشاركته السياسية على الادلاء بصوته أو السياسي المحترف أو اعضاء الحزب النشطين والعلاقة بين هؤلاء تنظيمية ، أي قائمة على اساس النظام الهرمي في شكل الادوار ، والعلاقة بين هؤلاء الافراد تتحدد وفقاً لشكل المشاركة السياسية ومداها لهم ومن ابرز المستويات: [1].

١. المستوى الاول : المشاركة السياسية الرسمية التي يقوم بها الرسميون ومتقلدوا المناصب ، أما المشاركة السياسية غير الرسمية فهي التي تقوم بها جماعات الضغط والمصالح والجمعيات ومؤسسات المجتمع المدني غلى اختلافها.

---

(١) شعبان الطاهر الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، ربيع الثاني ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص١٧٧ ، نقلاً عن سعد عبد الحسين نعمة ، المشاركة السياسية والقرار السياسي ، دراسة حالة العراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص٢١.

٢. المستوى الثاني : وهو يتكون من أولئك الذين هم خارج السلطة والباحثين عنها الذين يستطيعون التأثير في عملية صنع القرارات بما يمتلكونه من مصادر القوة أو القدرة أو الثروة .
٣. المستوى الثالث : ويتكون من اعضاء المنظمات السياسية الذين يدافعون عن المصلحة العامة بمشاركتهم في المؤتمرات الرسمية وغير الرسمية وهم اقل تأثيراً من النوعين السابقين.
٤. الذين لهم حق الادلاء بأصواتهم في الانتخابات.
٥. العابثون سياسياً والذين يعملون خارج اطر الشرعية .
٦. الجماعات الصامتة ، وهي الجماعات التي عادة تكون مشاركتها محدودة أو غير مباشرة وتكون فاعلة عندما تتهدد مصالحها.

وهناك من يحدد مستويات المشاركة على أساس الفئات التالية[١].

الفئة الأولى : تتمثل في أولئك الذين يمتلكون ناصية اتخاذ القرار السياسي.

الفئة الثانية : الجهاز البيروقراطي .

الفئة الثالثة : الاعضاء الفاعلين في التنظيمات السياسية .

الفئة الرابعة : مجموع المصوتين أي أولئك الذين يسمح لهم النظام الانتخابي الادلاء بأصواتهم في الانتخابات والاستفتاءات.

---

(١) د. داود مراد حسين ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤.

الفئة الخامسة : وهي القاعدة العريضة التي تتكون من مجموع اللامبالين سياسياً وهم منصرفون عن الحياة السياسية تماماً إلا بالقدر الذي يؤثر في مصالحهم الشخصية مباشرة .

ويبرز أمامنا تصنيف آخر لمستويات المشاركة السياسية يتضمن الاتي[١] :

المستوى الأولى : وهم ممارسو العمل السياسي ويشمل هذا المستوى ممن تتوافر فيه الشروط الآتية :

عضوية منظمة سياسية أو التبرع لمنظمة أو الترشيح للانتخابات أو حضور الاجتماعات بشكل متكرر أو المشاركة في الحملة الانتخابية وتوجيه رسائل بشأن قضايا سياسية للمجلس النيابي ولذوي المناصب السياسية أو للصحافة والحديث في السياسة مع اشخاص خارج نطاق الدائرة الضيقة المحيطة بالافراد .

المستوى الثاني : المهتمون بالنشاط السياسي ويشمل هذا المستوى الذين يصوتون في الانتخابات ويتابعون بشكل عام ما يحدث على الساحة السياسية.

المستوى الثالث : الهامشيون في العمل السياسي ويشمل من لا يهتمون بالأمور السياسية ولا يميلون للاهتمام بالعمل السياسي ولا يخصصون أي وقت أو موارد له ، وان كان بعضهم

---

(١) السيد عليوة ومنى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٤.

يضطر إلى المشاركة بدرجة أو بأخرى في أوقات الازمات.

المستوى الرابع : المتطرفون سياسياً ، وهم أولئك الذين يعملون خارج الاطر الشرعية القائمة ، ويلجؤون إلى أساليب العنف .

ويضيف البعض الاخر تقسيماً أخر على اساس المستويات الثلاث التالية[١]:

أ. المشاركون بالعمل السياسي بشكل مباشر : وهذه الفئة هي النخبة السياسية الحاكمة أو التي تضطلع بمهام الحكم وتصل إلى الحكم بطرق مختلفة منها ما هو ديمقراطي كما هو الحال في الدول المتقدمة ، ومنها ما هو غير ديمقراطي وعنيف كما هو الحال في الدول غير المتقدمة .

ب. المشاركون بالعمل السياسي بشكل غير مباشر : وهذه الفئة هي الاوسع من بين الفئات الاخرى وتضم كل أولئك المحكومين من قبل الفئة اعلاه بشكل أو بآخر أي عامة الشعب أو المواطنون العاديون الذي ينتهي دورهم السياسي عندما تصل النخبة إلى الحكم ، وهم في الغالب اداة للفئة أعلاه ، ولكن ذلك لا يعني بأنهم لم يعودوا مؤثرين في السلطة ، بل انهم كما هو موجود في الدول المتقدمة وحتى غير المتقدمة يساهمون بشكل أو بآخر في صنع السياسة العامة وتنفيذها ، وبمعنى آخر أن هذه الفئة تمثل البيئة التي تتجه اليها السياسات العامة.

---

(١) انظر عدي عبد مزهر ، مصدر سبق ذكره .

ت. عدم المشاركة السياسية يساوي المشاركة السياسية : يعتقد البعض خطأ أن العزوف عن المشاركة السياسية كما تفعل بعض الجماعات المعارضة ، بأن هذا الفعل يعني عدم المشاركة السياسية وهذا مجافي للحقيقة فعندما ينسحب رأي من بقية مجموع الآراء فهو قد حقق نتيجتين الأولى : أنه أفهم النظام السياسي أن شرعيته معلقة من جانب الاطراف غير المشاركة والثانية : أنه خلق فراغاً سيتم ملئه من قبل أفراد ذو اتجاهات أخرى وهذه الآراء سوف تؤثر بشكل أو بآخر في النتيجة العامة للظاهرة السياسية بشكل أكبر مما لو اتيحت المشاركة لكل الآراء بحسب أوزانها الطبيعية .

خامساً. أهمية المشاركة السياسية :

تعد المشاركة السياسية ضرورية لكل دولة لأنها تسهم في تحقيق الوحدة الوطنية والاندماج بين أفرادها وكذلك المساواة في توزيع الموارد بين سكان البلد الواحد بغض النظر عن انتماءاتهم مما يؤدي إلى توسيع دائرة المواطنة وكسر الحواجز المناطقية والاجتماعية والطائفية ويفضي إلى ترسيخ الحقوق السياسية على قدم المساواة ، كما أنها ضرورية لتمكين الافراد من اختيار الحكام ومراقبتهم وعزلهم إذا ما دعت الضرورة إلى ذلك اضافة إلى انها تضفي الشرعية على الحكم[١].

كما أن المشاركة السياسية تعزز حق الشعب في المساهمة بصياغة السياسات العامة للدولة وتحديد موقفة تجاه القضايا المهمة وتجنب النظام

---

(١) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩ .

السياسي وجود معارضة سرية قد تهدد وجوده من خلال دفع الحكام إلى تبني سياسة تستجيب لمطالب المواطنين[١].

وتعطي المشاركة السياسية (الشرعية) للنظام الحاكم ومزيد من الاستقرار للمجتمع الذي يمتلك افراده الحق الديمقراطي الذي يمكنه من معرفة مدى جودة الاداء الحكومي وانتقال السلطة بطرق سلمية لأن القرارات تتخذ من اجل المواطنين انفسهم ، وهنا تعد المشاركة السياسية شرطاً اساسياً لعمل النظم الديمقراطية وتجسد التعبير العلمي عن الديمقراطية ، وعلى هذا الاساس يكمن جوهر الديمقراطية في المشاركة السياسية الفاعلة التي تؤخذ ولا تمنح فتبرز اهميتها لتضمن كل الحقوق والحريات الاساسية ، مع وجود مؤسسات يجري عبرها التنافس والتحاور ، وبذلك تتحقق الديمقراطية الصحيحة[٢].

والمشاركة السياسية مبدأ من مبادئ تنمية المجتمع فالتنمية الحقيقية الناجحة لا تتم بدون مشاركة والتي باتت معيار يدل على النمو السياسي الذي يطرأ على الانظمة السياسية ومن ثم تصنيفها إلى متقدمة أو تقليدية ، كما تأتي اهمية المشاركة السياسية من انها عملية لنقل وابلاغ حاجات المواطنين إلى الحكومة والتأثير على سلوك الحكام وذلك بتوصيل معلومات عن الأولويات التي يفضلها المجتمع والضغط عليهم ليعملوا وفق هذه

---

(١) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩.

(٢) رغد نصيف جاسم ، المشاركة السياسية الحزبية وطبيعة المجتمع العراقي ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣ ، ص٨ . السيد عليوة ومنى محمود ، مصدر سبق ذكره ، ص٣ .

الأولويات وبذلك تتسع فرص المشاركة فتقل عملية استغلال السلطة للمواطنين وتتحقق قيم المساواة والحرية[١].

ونظراً لهذه الاهمية فقد اكدت المواثيق الدولية الصادرة فنصت المادة ٢١ من الاعلان العالمي لحقوق الانسان عام ١٩٤٨ على (حق كل شخص في ادارة الشؤون العامة لبلاده أما مباشرة أو بواسطة ممثلين يختارون بحرية) ويؤكد ايضاً على (أن ارادة الشعب هي مناط صفة الحكام ، ويجب ان تتجلى هذه الارادة من خلال انتخابات نزيهة تجري دورياً بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين بالتصويت السري أو باجراء مكافئ من ضمان حرية التصويت) ونص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على (حق كل مواطن دون وجه من وجوه التمييز أن يشارك في ادارة الشؤون العامة) كما أنه يؤكد على أن يتمتع المواطنون بالحقوق التي يجب أن تتاح لهم دون قيود غير معقولة فهو يؤكد على أن الفرد ينتخب في انتخابات نزيهة تجري دورياً باقتراع عام وعلى قدم المساواة في تصويت سري تضمن التعبير الحر عن ارادة الناخب[٢].

أما المادة ٧ فتؤكد على[٣] :

١. التصويت في جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة والاصلية لانتخاب جميع الهيئات التي ينتخب اعضاؤها باقتراع عام.

---

(١) يوسف خليفة اليوسف ، المشاركة السياسية والتنمية في دول الخليج العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩٠، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص١٢٥ .

(٢) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

(٣) المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان ، المشاركة السياسية للجميع ، العراق ، ٢٠٠٦ ، ص١٣.

٢. المشاركة في صياغة سياسات الحكومة وفي تنفيذها وفي شغل الوظائف العامة وتأدية جميع هذه الوظائف على مختلف مستويات الحكومة.
٣. المشاركة في أي جمعية أو منظمة غير حكومية تهتم بالحياة العامة والسياسية للبلد .

سادساً. أثر الوعي السياسي في المشاركة السياسية :

لا يمكن الفصل بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية على اعتبار أن الافراد لابد أن يكونوا على وعي بالنشاط الذي يقومون به ما دامت هذه الانشطة واعية وفي المقابل فان وتائر الوعي السياسي تتصاعد في ظل المشاركة السياسية النشطة والفعالة.

لذلك فان الوعي السياسي يسهم في تعزيز وترصين أمور عديدة من بينها :

١. اتاحة المشاركة في العمل السياسي المنظم أمام أفراد المجتمع بغض النظر عن الاختلافات العقائدية أو الدينية أو اللغوية أو العرقية بين هؤلاء الافراد فمشاركة الفرد في الحياة السياسية تتوقف على مقدار الوعي السياسي الذي يمتلكه وهذا يأتي من خلال وسائل التنشئة المبكرة فما يتعلمه الفرد من خبرات وتجارب وافكار وممارسات تؤثر

بدرجة كبيرة على وعيه السياسي وبالتالي على مشاركته السياسية[١].

٢. يساهم انتشار الوعي الديمقراطي باعتماد الايمان بالمواطنة المستندة إلى المقاسمة بين الحاكمين والمحكومين كأساس لأي حكم شرعي يقوم على (رضى المحكومين) على حد تعبير الفيلسوف جون لوك ، كما أن الوعي الديمقراطي يدفع الافراد والجماعات إلى المشاركة الواعية كمرشح للانتخابات أو كناخب وبغياب ذلك فأنه سيكون سبباً للمشاركة (اللاواعية) أو عدم المشاركة[٢].

وفي هذا السياق يرى (روبرت دال) أن الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة من القيم والتوجهات السياسية مثل الاعتدال والتسامح والفعالية والمعرفة والمشاركة ، وبخاصة أن الاعتقاد بشرعية النظام والقدرة على فهمه تعد دائماً عنصراً حاسماً في استمرارية الديمقراطية والعكس يؤدي إلى انهيارها أو تعثرها[٣].

---

(١) طه السيد أحمد الرشيدي ، حق المشاركة السياسية في الفقه الاسلامي والقانون الروماني ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، ٢٠١١ ، ص٢٠.

(٢) أحمد جزولي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨١.

(٣) قيس اسماعيل جبار ، السلوك السياسي (دراسة ميدانية في اثر العوامل النفسية على السلوك السياسي لدى الطلبة الجامعين في العراق ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ٢٠١٣ ، ص٨١.

٣. أن الفرد الذي يكون لديه وعي سياسي يسعى دائماً إلى المشاركة في الانشطة السياسية بغرض التأثير على عملية صنع السياسات العامة والقرارات الحكومية بما يؤدي إلى المصلحة العامة[١].

٤. يسهم الوعي السياسي في ردم الهوة ومعالجة الاختلافات بين النص الدستوري والممارسة السياسية وهذا ما عانته كثير من الدول النامية مما أدى إلى عدم التماسك في انظمتها السياسية خصوصاً في مرحلة ما بعد الاستقلال ، لذا فان المشاركة السياسية كانت شكلية واستبعدت كثير من الجماعات التي لم تستطيع تعبئة وتنظيم نفسها لغرض المشاركة السياسية وذلك لغياب الوعي عنها بسبب حرمانها من التعليم أو لامور عديدة أخرى ما جعل القرارات السياسية غير معبرة عن احتياجاتها ورغباتها ، على الرغم من تضمن الدساتير لتلك الدول ما يشير إلى اهمية المشاركة العامة ، حيث لا يكفي أن تنص الدساتير والقوانين على المشاركة بل يجب أن تكون متاحة بفاعلية للمواطنين عند التطبيق ولضمان ذلك يجب العمل على تطوير الوعي السياسي وتطهيره من التوجهات والسلوكيات التي تعزز علاقات التسلط والرضوخ[٢].

---

(١) سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية والديمقراطية ، كتب عربية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥ على الرابط الالكتروني :

www.booksjadid.org/2014/07/blog-post-6016-htm/.

(٢) طه السيد أحمد الرشيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢ ، سامية خضر صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣.

سابعاً. أنواع المشاركة السياسية وأشكالها :

أن البحث في اشكال المشاركة السياسية لا يتوقف عند الانتخابات وانما يؤخذ بنظر الاعتبار غيرها من الاشكال ومرد ذلك هو الشكل المتغير لمفهوم المشاركة السياسية ففي ظل المبادئ الديمقراطية تعد الانتخابات امتياز دستوري ووسيلة للتعبير بالنسبة للأغلبية الصامتة من المواطنين الذين لا يحتجون ولا يتكلمون في مختلف التنظيمات والفضاءات ما عدا الانتخابات ، ولكن عند غياب الانتخابات لسبب أو لآخر فيتسع مفهوم المشاركة السياسية ويمتد ليتضمن اشكالاً أخرى غير الانتخابات حيث يطرح العنف وهو ما يقابل صناديق الاقتراع وكما قال (أندري تاربدو) ((نعد الاصوات لتجنب تحطيم الرؤوس)) ومن هنا فأن العنف يندرج ضمن مفهوم المشاركة السياسية في حالتها السلبية إذا لم يجدوا القنوات الرسمية والشرعية المقبولة مفتوحة أمامهم[١].

وفي الوقت الذي تعتمد عملية المشاركة السياسية على طبيعة النظام السياسي من حيث انفتاحه أو انغلاقه على مشاركة المواطنين ومدى توفر الآليات أمامهم فأنها تتوقف على ارادة المواطنين من حيث اقدامهم عليها أو امتناعهم عنها تبعاً لرغباتهم وميولهم للعمل السياسي واستناداً لهذا يمكن التمييز بين نوعين من المشاركة السياسية[٢].

١. المشاركة السياسية المستقلة : وهي النابعة من الارادة الذاتية للفرد.

---

(١) شريفة ماشطي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥٤-١٥٥.

(٢) د. حسين علوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٤١.

Samucl.p.HuntingtonandJoqn.M.Nelson.op.citp.9

٢. المشاركة السياسية المعبئة : وهي ليس لارادة المواطن تأثير فيها ولكن قد يدفع أو يجبر نحوها تبعاً للتوجهات الفكرية والعقائدية.

وفي هذا الصدد علينا أن نميز بين المشاركة والاهتمام والتفاعل فالاهتمام شأن ذاتي ينبع من شخصية الفرد ، أما المشاركة فانها اجراء نظامي يسمح به الهيكل السياسي ، أما التفاعل فأنه يأتي نتيجة لأي من الاهتمام أو المشاركة من حيث علاقة الفرد بالدولة والاهتمام مفهوم مستقل عن المشاركة بحيث يشعر المواطن أن الشؤون العامة والقرارات السياسية ترتبط بوجوده الذاتي ، في حين أن التفاعل يعني التجاوب بحيث ينسى المواطن ذاته في نطاق الوجود السياسي وبهذا يشكل حلقة وصل تتوسط الاهتمام والمشاركة(١).

وإذا ما عدنا إلى التقسيم السابق للمشاركة السياسية فأن سمة النوع الأول الطوعية والايجابية وبالتالي الديمقراطية ويلازم هذا المجتمعات المتقدمة من دون تمييز بين أفرادها سواءً كانوا ناخبين أو ناشطين في منظمات سياسية أو نقابية ويسهم المشاركون هنا في احداث تغيرات واضحة في النظام السياسي(٢).

---

(١) جلال عبد الله معوض ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٤.

(٢) رعد عبودي بطرس ، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي في برهان غليون وآخرون ، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد ٤١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٢٠٩.

ويبنى النوع الأول على عدة ركائز من بينها: [1].

أ. خضوع النظام السياسي لصوت الشعب بارادته وانتمائه.

ب. إيمان النظام السياسي بالمشاركة السياسية واحترامها والسعي إلى التوسع فيها.

ت. قدرة النظام السياسي على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث تكون له القدرة على استيعاب الشرائح الاجتماعية الجديدة والاستجابة لمطاليبها دون استبعاد.

ث. تمثيل شرائح المجتمع كافة وبمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

ج. وجود دستور والخضوع له بوصفه يسمو فوق سلطة الحكام.

أما النوع الثاني فهو يقوم على أساس مشاركة غير ديمقراطية ليس لارادة المواطن دور فيها وتأتي بالاجبار وتعبئة قطاعات واسعة من الجمهور لاسناد القرارات السياسية واضفاء الشرعية عليها من خلال المظاهرات والمسيرات الشعبية والاحتفالات ولا تعبر الانتخابات في هذا عن وسيلة للمشاركة الحقيقية وانما اداة لتدعيم النظام السياسي ومواجهة الرأي العام الخارجي اضافة إلى عدم وجود معارضة قوية وعلنية ، فأنظمة الحزب الواحد تسمح بالمشاركة السياسية . ولكن ضمن اطار النظام

---

(١) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤ ، نقلاً عن د. حسين علوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٦.

وايديولوجيته ونستنتج مما تقدم أن أبرز خصائص هذا النوع من المشاركة هي : [1].

أ. اختلال في شرائح المجتمع السياسي ، إذ هناك نقصان واضح في شرائح المشاركين وتزايد في اعداد شرائح غير المهتمين.

ب. تعد هذه المشاركة على انها شكلية ومرحلية وغير فعالة وسلبية ومن الامثلة على ذلك ظاهرة المرشح الواحد والانتخابات المزيفة وانعدام المعارضة .

ت. تدخل الدولة بشكل واضح في تعبئة الجماهير دون تعبير عن مشاركة حقيقية نابعة من اهتمام المواطنين بما يجري حولهم في المجتمع السياسي.

ويعد نظام الحزب الواحد نموذجاً للمشاركة السياسية المعبئة التي يجب أن تكون ضمن اطار النظام وعقيدته ويؤشر هذا إلى ضعف واضح في المشاركة السياسية والذي يعود إلى جملة من الاسباب من بينها[2].

أ. هيمنة المؤسسات التسلطية وتجري المشاركة تحت هيمنة كاملة من قبل المؤسسة التنفيذية.

---

(١) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ ، نقلاً عن جلال عبد الله معوض ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٥.

(٢) حسين علوان ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣٢-١٣٥.

ب. الضعف الحاد في المؤسسات التمثيلية والتي تفتقد إلى القدرة على تعزيز مساهمة المواطن والاستجابة إلى مطاليبه ونقلها إلى الحكومة.

ت. عزوف المواطنين عن المشاركة في الحياة السياسية وذلك لاعتقادهم الراسخ بعدم جدوى المشاركة وكذلك عدم قدرتهم على احداث تغيير في الواقع السياسي.

وهناك من يضيف نوعاً ثالثاً اضافة إلى النوعين السابقين ألا وهو المشاركة بالقوة وهذه تستند إلى العنف والاعمال المسلحة وذلك لاعتقاد عدد من الجماعات بأن النظام السياسي فاقد الشرعية فضلاً عن فقدانه القدرة على التعبير عن مطاليب القسم الاكبر والقطاع الاوسع من الشعب مما يدفعها إلى العنف للإطاحة بالنظام ورموزه[١].

وهناك من يقسم المشاركة السياسية إلى مشاركة قانونية وأخرى غير قانونية[٢].

ا المشاركة القانونية : تتمثل في الاشكال التالية :

أ. التصويت.

ب. المشاركة في الحملات الانتخابية.

ت. عضوية الاحزاب السياسية.

---

(١) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

(٢) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، كانون الثاني ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٣٤٢.

أما المشاركة غير القانونية فتشمل بالأساليب التالية :

أ. العصيان المدني.

ب. الاعمال الارهابية.

ت. أعمال الشغب.

ويقدم غابريل الموند انموذجاً آخراً لأشكال المشاركة السياسية على النحو الاتي[١] :

١. الاشكال التقليدية وتشمل :

أ. التصويت .

ب. مناقشة الامور السياسية.

ت. المشاركة في الحملات الانتخابية.

ث. تشكيل المجموعات والروابط.

ج. الاتصال الفردي بالمسؤولين.

٢. الاشكال غير التقليدية وتشمل :

أ. تقديم الالتماسات.

ب. المواجهة.

ت. العصيان المدني.

ث. العنف السياسي ضد الملكية العامة (أحراق المباني).

ج. العنف السياسي ضد الاشخاص الاخرين (الخطف ، الاغتيال).

---

(١) علي موهوب الطاهر ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية ، العلم والايمان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١١٦.

ح. الثورة .

أما أنموذج (كاسفير) للمشاركة السياسية فيقسمها إلى الاتي[١] :

١. الحديث في السياسة واقناع الاخرين.
٢. اللجوء إلى الحزب أو موظفي الحكومة لحل مشكلة.
٣. التصويت .
٤. قبول عمل حكومي.
٥. حضور المؤتمرات والاجتماعات السياسية.
٦. التأثير في توزيع الموارد.
٧. العمل وفق القواعد الحكومية ودفع الضرائب ومراعاة الضوابط الصحيحة .
٨. الالتحاق بالمنظمات .
٩. المساهمة في المال أو الجهد في الحملة الانتخابية.
١٠. القيام بالانقلابات ضد الحكومة.
١١. المشاركة في الثورات .
١٢. اتخاذ القرارات السياسية الهامة.

---

(١) ناصر الشيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، المركز الفلسطيني للدراسات ، ٢٠١٠ ، ص٢٧ .

ثامناً. انماط المشاركة السياسية:

مرت عملية المشاركة السياسية بمراحل تاريخية متعاقبة ومتصاعدة أخذت فيها بالتطور تبعاً للظروف المحيطة وتطورات الانظمة السياسية ذاتها وحسب هذا نستطيع أن نقسم انماط المشاركة السياسية إلى الاتي[١] :

١. نمط (الدولة أنا) وهذا النمط عبر عن الحرمان من المشاركة السياسية الحقيقية وهو نمط ابوي تسلطي عرفته المجتمعات التقليدية القديمة ما قبل ظهور الدولة – الأمة .
٢. النمط الاقصائي : ويكون فيه استبعاد وتهميش لشرائح اجتماعية معينة ومحددة كان تكون جماعة سياسية أو اثنية أو عرقية أو طائفية ...الخ.
٣. النمط التعبوي : تكون المشاركة السياسية موجودة ولكن ليس بمعنى المشاركة الحقيقية ، وعرفت هذا النمط معظم انظمة الحزب الواحد ، والتي كانت تعمل ضمن اطار النظام السياسي عبر الحزب الواحد لدعم النظام ومساندة قراراته.

إن الانماط السابقة تمارس هيمنة كاملة على العملية السياسية وهي عاجزة واقعياً عن تنفيذ ما ترفعه من شعارات نظراً لضعف قدرتها ، فضلاً عن اعتمادها على القمع الداخلي وأحياناً الدعم الخارجي لتأمين استمرارها

---

(١) خيري عبد الرزاق جاسم ، الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية ، جريدة الوطن ، العدد ٤٨ ، شباط ، ٢٠٠٤.

في الحكم ، لذلك فان انتقال المشاركة السياسية من مشاركة شكلية إلى فاعلة تتأثر بمسألتين هما[١].

١. درجة تطور المجتمع وفاعلية مؤسساته ، إذ كلما تطور المجتمع وتطورت مؤسساته السياسية كلما صارت المشاركة السياسية فاعلة وبالتالي صارت امكانية تعزيزها في الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتصاعدة من النظام السياسي.
٢. درجة الوعي السياسي لدى المواطنين بضرورة المشاركة السياسية ، فكلما كانت درجة الوعي عالية كلما عرف المواطن أهميتها في تعزيز دوره في المجتمع ، وكلما انخفض ذلك الوعي أو غيب كلما تشوه المعنى الحقيقي للمشاركة السياسية واقتصارها على النخبة بمقابل تهميش شرائح المجتمع الاخرى.

وعليه بالاستناد إلى ما تقدم ، نرى أن الحاجة إلى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة ينبغي أن تكون مؤسسة على ركائز اساسية منها[٢].

١. ايمان النظام السياسي بالمشاركة وسعيه إلى توسيعها ، لكي لا تتحول إلى مطلب مجتمعي تهز شرعيته.
٢. تمثيل شرائح المجتمع كافة في مؤسسات النظام السياسي بمختلف توجهاتها السياسية وانتماءاتها الدينية والقومية والطائفية والقبلية.

---

(١) خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٣١.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٣٢ .

٣. خضوع الحكومة لصوت الشعب وانتماءاته ومطالبه عبر الاستجابة للمطالب المجتمعية.

٤. أن يكون للنظام السياسي القدرة على الاستجابة للتغيرات الحاصلة في المجتمع بحيث يمتلك القدرة على تحقيق مطالب الشرائح الاجتماعية المتصاعدة من خلال قابلية المؤسسات السياسية على التكيف مع التغيرات الحاصلة في المجتمع.

تاسعاً. صور المشاركة السياسية ومراحلها:

هناك عدد من المفاهيم والصور المقاربة لمفهوم المشاركة السياسية تجعل من صورة المشاركة تتكامل في اطارها الصحيح ومن بينها :

المواطنة : مفهوم يقابل عند بعض علماء السياسة مفهوم المشاركة والتي يمكن أن تتخذ اسماً جديداً هو (المشاركة في المواطنة) ومفهوم المواطنة يؤكد على أن تكون العلاقة بين المواطن ووطنه قائمة على أساس سعي المواطن وراء حقوقه مقابل أدائه لالتزاماته الوطنية ، بحيث يقوم بالمشاركة في اتخاذ القرارات على أساس أنه شريك مع الاخرين في الوطن[١].

الاشتراك : يعني عملياً أن يسمح للمواطن بابداء رأيه عند اتخاذ القرارات ، لكن التنفيذ يبقى بيد من يملك الامر سواء اراد المواطن أو رفض ، ومن النماذج غير البناءة للاشتراك هو عندما يقوم فيه باتخاذ قرار ثم

---

(١) محمد أحمد درويش ، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٢٣١.

يطلب من المجتمع المشاركة في تنفيذه وتحمل مسؤولية الخطأ والاعباء الناتجة عنه[١].

أما مراحل المشاركة السياسية فيمكن ايجازها بما يأتي [٢].

١. الاهتمام السياسي : ويندرج تحت هذا الاهتمام متابعة القضايا العامة ولمدد مختلفة قد تطول وتقصر ، فضلاً عن متابعة الاحداث السياسية ، إذ يميل بعض الافراد إلى الاشتراك في المناقشات السياسية مع أفراد عائلاتهم أو بين زملائهم في العمل ، وتزداد في وقت الازمات أو اثناء الحملات الانتخابية .

٢. المعرفة السياسية / والمقصود هو المعرفة بالشخصيات ذات الدور السياسي في المجتمع على المستوى المحلي أو الوطني مثل اعضاء المجالس المحلية واعضاء المجالس النيابية والشخصيات الهامة في الدولة .

٣. التصويت السياسي : ويتمثل في المشاركة بالحملات الانتخابية بالدعم والمساندة المادية من خلال تمويل الحملات الانتخابية ومساعدة المرشحين أو المشاركة بالتصويت.

٤. المطالب السياسية : وتتمثل في الاتصال بالاجهزة الرسمية وتقديم الشكاوى والالتماسات والاشتراك في الاحزاب والجمعيات التطوعية.

---

(١) د. إبراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص٢٣٧.

(٢) صخر المحمد ، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، ٢٠١١ ، ص٦.

عاشراً. خصائص المشاركة السياسية :

من أهم الخصائص العامة التي تتسم بها المشاركة السياسية لا بل جميع أنواع المشاركة الاخرى هي[١].

١. المشاركة سلوك تطوعي ونشاط ارادي حيث أن المواطنين يقومون بتقديم جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية الاجتماعية تجاه القضايا والاهداف.
٢. المشاركة سلوك مكتسب فهي ليست سلوكاً فطرياً يولد به الانسان أو يرثه ، وانما هي عملية مكتسبة يتعلمها الفرد اثناء حياته وخلال تفاعلاته مع الافراد والمؤسسات الموجودة في المجتمع .
٣. المشاركة سلوك ايجابي واقعي ، بمعنى انها تترجم إلى اعمال فعلية وتطبيقية وثيقة الصلة بحياة وواقع الجماهير فهي ليست فكرة مجردة لا تصل إلى مستوى التنفيذ .
٤. المشاركة عملية اجتماعية شاملة ومتكاملة متعددة الجوانب والابعاد تهدف إلى اشتراك كل فرد من أفراد المجتمع في كل مرحلة من مراحل التنمية في المعرفة والفهم والتخطيط والتنفيذ والادارة والاشتراك والتقويم وتقديم المبادرات والمشاركة في الفوائد والمنافع .

---

(١) السيد عليوة ومنى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، مجلة مقاربات الالكترونية ، ٢٠٠٨ نقلاً عن فلاح مطرود العبودي ، طبيعة السلطة العامة وأثرها في المشاركة السياسية ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت ، بلا سنة ، ص٥٩-٦٠ .

٥. لا تقتصر المشاركة على مجال أو نشاط واسع من انشطة الحياة بل أن للمشاركة بحالات متعددة اقتصادية وسياسية واجتماعية يمكن ان يشارك فيها الفرد من خلال اشتراكه في احدها أو في جميعها في آن واحد .

٦. المشاركة لا تقتصر على مكان محدد ولا تتقيد بحدود جغرافية معينة ، فقد تكون على نطاق محلي أو اقليمي أو قومي .

٧. المشاركة حق وواجب في آن واحد فهي حق كل فرد من أفراد المجتمع وواجب والتزام عليه في نفس الوقت ، ضمن حق كل مواطن أن يشارك في مناقشة القضايا التي تهمه وان ينتخب من يمثله في البرلمان وان يرشح نفسه إذا ارتأى في نفسه القدرة على قيادة الجماهير والتعبير عن طموحاتهم في المجالس النيابية ، فالمشاركة هي الوضع السليم للديمقراطية فلا ديمقراطية بغير مشاركة ، كما أن المشاركة واجب على كل مواطن ، فهو مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه قضايا مجتمعه لاحداث التغير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع.

٨. المشاركة هدف ووسيلة في آن واحد، فهي هدف لأن الحياة الديمقراطية السليمة تقتضي مشاركة الشعب في المسؤولية الاجتماعية مما يعني تغير سلوكيات وثقافات المواطنين في اتجاه الشعور بالمسؤولية الاجتماعية ، كما أنها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية والمساهمة في دفع عجلة التنمية.

٩. المشاركة توحد الفكر الجماعي للشعب حيث تساهم في بلورة فكر واحد نحو الاحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك والرغبة في بذل الجهود لمساندة الحكومة والتخفيف عنها.

أحد عشر. المشاركة وعملية صنع القرار :

المشاركة مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح والديموقراطي وهي مكون أساسي من مكونات التنمية البشرية ، وتعني أن يكون لكل مواطن في المجتمع دور في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم سواء بشكل مباشر أو من خلال مؤسسات شرعية وسيطة تمثل مصالحهم ، يستوي في ذلك الرجال والنساء ، وهذا النوع من المشاركة يقوم على حرية التنظيم وحرية التعبير وعلى قدرات المشاركة البناءة ولهذا يجب أن تتوافر لاعضاء الجماعات فرصة وافية ومتساوية لادراج مطالبهم على جدول اعمال الحكومة ولطرح همومهم تعبيراً عن الخيارات التي يفضلونها كحصيلة نهائية لعملية صنع القرار.[١].

ويتألف مفهوم التنمية البشرية الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة من ثلاثة عناصر رئيسية هي : تنمية الانسان (أي تعزيز القدرات البشرية والصحية لكي يتمكن الناس من المشاركة الكاملة في مختلف نواحي الحياة) والتنمية من أجل الانسان (بمعنى توفير الفرصة لكل الناس للحصول على حصة عادلة من المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادي)

---

(١) محمد فهيم درويش ، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص١٨٩.

والتنمية بالانسان (بمعنى توفير الفرصة لجميع اعضاء المجتمع للمشاركة في تنمية مجتمعهم) ويلاحظ أن التنمية بالانسان من خلال مشاركة الناس ليست ممكنة ما لم يتم توزيع القوى السياسية والاقتصادية والاجتماعية على نطاق واسع في المجتمع ، فهذا التوزيع يمكن الناس من التأثير على الاداء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع ، وهذا الاداء ركن أساسي في التنمية ، وهذه الرؤية للتنمية البشرية ترى ضمناً أن للناس الحق في أن تتاح أمامهم سبل متنوعة لممارسة السلطة.[١]

وتمثل عملية صنع القرار السياسي أهمية كبيرة لأن القرار الناتج لا تقتصر اثاره على صانعيه فقط بل تمتد لتمثل الدولة والشعب على حد سواء وهو يمثل عملية اختيار البديل من بين مجموعة من البدائل الممكنة لتحقيق هدف واحد أو مجموعة من الاهداف خلال فترة زمنية معينة ، واتخاذه يتحدد في ضوء عوامل البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة ، فالقرار السياسي يتطلب شرطين أساسيين على الاقل ، وهما وجود عدد من البدائل المتعلقة بالمشكلة والثاني هو الاختيار السليم لبديل معين من بين مجموعة من البدائل ، وهذا يستند إلى شروط عملية أخرى تتمثل بالشرعية والالزام والعمومية أي أنه يخص الشؤون العامة والخاصة وتمر عملية صناعة القرار السياسي بثلاثة مراحل هي مرحلة الفكر (ما قبل القرار) والمرحلة التنظيمية (اتخاذ القرار) والمرحلة السياسية (ما بعد القرار) ، وتستند عملية صنع القرار السياسي إلى عدد من المبادئ أهمها[٢].

---

(١) محمد فهيم درويش ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٠.

(٢) انظر في هذا سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره .

١. التشاور : لكي يكون القرار رشيداً ويحظى بقبول المجتمع لابد أن يستند إلى مبدأ التشاور أي عدم الانفراد في صنعه وتنفيذه.
٢. التوقيت الملائم : أي لا يكون القرار متأخراً عن أوانه ولا سابقاً له.
٣. القياس بما يشابه حالة القرار : أي قياس المشكلة هل وقعت واحدة مشابهة لها ام لا مع الارتكاز على المعلومات الجديدة والاستفادة من المعلومات القديمة.
٤. توسيع قاعدة المشاركة السياسية : لأن القرار السياسي هو ثمرة التفاعل بين كل القوى السياسية.

اثنا عشر. شروط تعزيز المشاركة السياسية :

وتبقى المشاركة السياسية في كل الاحوال مسألة نسبية تخضع لجملة من الشروط والظروف تسهم إلى حد كبير في تعزيزها في حال توافرها وتتعثر هذه المشاركة وتتناقص مدياتها إذا ما اختلت هذه الشروط ومن بينها :

١. **التنشئة** : . إذ أن للتنشئة السياسية والاجتماعية للأفراد دور كبير في دفع الافراد نحو المشاركة السياسية الفاعلة من عدمها ، ففي الدول المتقدمة يطلع الافراد ومنذ مرحلة الطفولة على تاريخ دولهم من خلال وسائل التنشئة المختلفة بدأً من الاسرة إلى المدرسة

ووسائل الاعلام ، وبالتالي سيتولد لديهم عندما يكبرون الحافز للمشاركة في الشؤون السياسية[١].

٢. **تحقق الشعور بالمواطنة** : . وانسجاماً مع توفر شرط التنشئة اللازمة لتحقيق المشاركة وتصعيد وتائرها يأتي الشعور بالمواطنة نتيجة طبيعية لذلك ، حيث تعد المواطنة نتاج للتحولات المجتمعية السياسية المقترنة بولادة الدولة ، وأن صيغتها الحديثة قد خرجت عن نطاقها التقليدي إلى حق ثابت في الحياة السياسية والاجتماعية بين الدولة ورعاياها ، فهي حصيلة ترسيخ مفهوم الدولة الحديثة وما يقوم عليه من سيادة لحكم القانون والمشاركة السياسية الكاملة في ظل دولة المؤسسات أي غلبة ثقافة المشاركة بين المواطنين في الشأن العام واستيعاب اختلافاتهم الأولية وعدم اقصائهم بل ادماجهم وعدم التمييز بينهم[٢].

وتعد المواطنة قوام أي ممارسة عملية أو ديمقراطية ومن غير الممكن تصور نظام ديمقراطي لا يقر للأفراد في المجتمع بمواطنيتهم للدولة ، ولا يمكن ضمان أي دور للأفراد في اطار العملية السياسية إذا لم يكونوا متمتعين بكامل الحقوق التي ترتبها لهم رابطة المواطنة والتي هي رابطة قانونية وسياسية بين الأفراد والدولة ، وتنطوي المواطنة على قيم سياسية ومؤسسية جوهرية للمواطن والدولة ، فهي تنقل المواطن من الفرد الخاضع

---

(١) عدي عبد مزهر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥.

(٢) بان غانم الصالح ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد ١٣ ، الموصل ، ٢٠٠٩ ، ص٣١٩.

التابع للسلطة السياسية في الدولة إلى المواطن المشارك والموجه للسلطة السياسية[١].

أن المواطنة هي وعي الانتماء إلى الوطن والدولة التي يتساوى فيها جميع المواطنين من دون استثناء في الحقوق والواجبات والحريات الاساسية وتعني بلاشك العضوية في الدولة والمشاركة في الحياة السياسية ، ومن اجل أن تكون الظروف مهيأة لمشاركة المواطنين فيجب أن تكون الديمقراطية هي الشرط الملائم للمشاركة الايجابية لكل المواطنين بالتساوي وبهذا فالمواطنة ترمز إلى تأميم السلطة السياسية ، بمعنى نقلها من كونها ملكية خاصة للحاكمين إلى ملكية عامة لعموم المواطنين ، ومن ثم تحويلها إلى سلطة قانونية بمعنى تنظيم سلطة الحكم بصيغة مؤسسات تتضمن مراكز قانونية يشغلها الحكام ويمارسون السلطة من خلالها بناءً على التفويض أو التوكيل الممنوح لهم من قبل المواطنين[٢].

٣. **التعليم** : للتعليم دور كبير في افهام الفرد بالامور السياسية وفتح الافاق أمامه ليكون عضواً فاعلاً في المجتمع كونه يحدد قيمة عليا للمشاركة السياسية ويعدها طريقاً لفتح الابواب الاخرى في الحياة العامة ، ومن ثم فان المواطن المتعلم يعرف أهمية المشاركة السياسية ، وهي وسيلة سهلة جداً في عملية التنشئة الاجتماعية

---

(١) علي خليفة ، المواطنة ومسارات الدولة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان ٤٩ . ٥٠ بيروت ٢٠١٣ ، ص١٠.

(٢) برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥ ، بيروت، ١٩٩٩٠ ، ص٢٥.

السياسية من خلال زرع قيم الديمقراطية وحب العمل واحترام الجميع والمساهمة في النشاطات العامة ، خاصة السياسية فيها ، والتعليم يختلف من دولة لأخرى ومن نظام سياسي إلى آخر ، وهو في الدول المتقدمة يميل نحو زرع القيم الديمقراطية في حين أنه في غير الدول الديمقراطية يميل نحو المشاركة من اجل المحافظة على مكتسبات السلطة الحاكمة ، أي أن التعليم في الانظمة الديمقراطية ينتج فرداً قادراً على العمل بشكل مستقل في حين أن التعليم في الانظمة الشمولية يعيد انتاج الفرد ليكون اداة في ابقاء وديمومة النظام القائم(١).

٤. **وجود مؤسسات فاعلة مستقلة :** أن مأسسة السلطة تعني احتفاء طابع مؤسسي على السلطة أي الفصل بين الشخص الحاكم وسلطته السياسية وأن المؤسسات تمثل القواعد والضوابط التي أوجدها الانسان لتنظيم التفاعل البشري ومن ثم لا بد من الانتقال إلى مؤسسة السلطة بوصفها العملية التي تكتسب بها التنظيمات والاجراءات حتمية وثباتاً(٢).

فالمؤسسات السياسية تعد مكوناً أساسياً وضرورياً من ضرورات تجسيد وتفاعل القيم في المجتمع وبدون هذا المكون لا يمكن لأي شعب تطبيق المبادئ والقيم التي يؤمن بها والشعارات التي يرفعها للتطبيق

---

(١) عدي مزهر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥.

(٢) صموئيل هنتنغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة ، سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٣ ، ص٢١.

الصحيح ، كما أنها الاطار الذي تجري فيه العملية السياسية بكل تفاصيلها ومنها المشاركة السياسية.

٥. شيوع ثقافة المشاركة :

أن الثقافة الحديثة التي هي ثقافة السلام والتسامح وقبول الاخر والمساواة أمام القانون في الحقوق والواجبات وثقافة العدل والنظام المدني تسهم في ترسيخ شرعية النظام السياسي وتدفع نحو استنهاض الشعور الوطني للجميع لتكوين ولاء واحد للدولة بدلاً من تعدد الولاءات ، وتحدد الثقافة السياسية المشاركة بالادراك والتوجه نحو النظام السياسي والتوجهات نحو الاخرين ، وعلى هذا الاساس يمكن القول أن ثقافة المشاركة معادلة ذات طرفين هما النظام السياسي والمجتمع والافراد ، فعندما يكون اهتمام النظام السياسي منصباً على الفرد تكون الثقافة منصبة على الطرق التي يتوجه بها الفرد ذاتياً نحو نظامه السياسي من جهة ، وعلى ضرورة أن تكون تلك التوجيهات متوافقه مع رمزيات النظام وصياغاته وقراراته من جهة ثانية[١].

٦. تحقق نظام ديمقراطي:

يحدد الفيلسوف الاغريقي (أرسطو) أهم سمات النظام الديمقراطي هو أن الشعب مصدر السيادة ، والمشاركة السياسية التي تتمثل بانتخاب الجميع للمناصب الادارية والسياسية والمساواة في تولي المناصب القيادية والعسكرية على اساس من الكفاءة والنزاهة ، وأن النظام الديمقراطي

---

(١) صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، جامعة الموصل ، ١٩٨٦ ، ص٢٤٢.

يستهدف تأسيس نظام قيمي يسمح بالتنافس الحر على القيم والاهداف التي يسعى اليها المجتمع ويحقق مصالحه فيها المجتمع المدني والسياسي ويكون هذا البناء متركزاً في الاهتمام بضمانات حرية التعبير وتكوين المنظمات والانضمام إليها واعطاء اهمية للانتخابات الحرة المفضية إلى التداول السلمي للسلطة وتوسيع افق المشاركة على أساس اهلية وكفاءة جميع المواطنين لشغل الوظائف العامة في المجتمع والدولة ، ومن خلال هذا نستنتج بأن الديمقراطية تعد شرطاً لازماً لتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة كما أن الياتها تعد من الاركان المميزة للدولة المدنية الحديثة القائمة على التداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الانسان والمساواة امام القانون وحرية الصحافة والاعلام والحرية الاقتصادية[١].

٧. الدوافع نحو المشاركة :

وهذه سمة تختلف من شخص لآخر فبعض الاشخاص يحبون لعب الادوار المهمة والبارزة مثل الادوار السياسية ، ولذلك هم مشاركون فاعلون في العمل السياسي والبعض الاخر لا يحب الظهور أو العمل في الانشطة ذات المسؤوليات الكبيرة مثل المؤسسات السياسية وهي وان كانت تنحدر من عوامل وراثية أو ذاتية ترتبط بشخصية كل انسان وتكوينه وتنشئته وتعليمه إلا أنها تتأثر بالظروف العامة التي تعيشها البلاد والجهود المبذولة في سبيل جعل المواطنين اكثر فاعلية واكثر مشاركة واسهام في المجتمع ،

---

(١) محمد المنصوري ، الاصلاح والشرط الديمقراطي ، مجلة اقلام ، مركز الامارات للاعلام والدراسات ، ايلول، ٢٠٠٦ ، ص٣-٤.

وبمعنى آخر أن هناك حافز ودافع آخر يدفع الافراد للمشاركة يتعلق بالهدف من المشاركة وهي تختلف من شخص لآخر ايضاً ولكنها على العموم تشترك في كونها ذات علاقة بمصالح الافراد الخاصة وقد تكون هذه المصالح ملحة فتدفع للمشاركة بشكل فاعل او تكون غير ملحة فلا تدفع للمشاركة بقوة[١] .

أن مناقشة الشروط السابقة لا تتم بشكل أحادي أنما هي تتفاعل بعضها مع البعض الآخر ، وقسم منها يؤثر أكثر من غيره في دفع الافراد نحو المشاركة.

---

(١) عدي عبد مزهر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦.

الفصل الثاني

(العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية)

تبقى عملية المشاركة السياسية مسألة نسبية خاضعة لجملة من الشروط والظروف والعوامل المؤثرة والتي تسهم في حال توافرها في تعزيز وتصعيد وتائر المشاركة وتتناقص هذه الوتائر كلما اختلفت الظروف الموضوعية الملائمة لنضوج عملية المشاركة .

فللتنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد دور كبير في دفعهم نحو المشاركة الفاعلة ، ويأتي الشعور بالمواطنة انسجاماً مع توفر شروط التنشئة ونتيجة طبيعية لها ، كما ان الثقافة السياسية القائمة على التسامح وقبول الآخر والتوجه نحو الآخرين هي الأخرى تعد من بين العوامل المؤثرة في تنظيم المشاركة السياسية.

وترتبط المشاركة السياسية بالوعي السياسي على أساس ان الافراد لابد ان يكونوا على وعي بالنشاط الذي يقومون به ، ولا يمكن للقيم و المفاهيم الناتجة عن الوعي السياسي ذات الدلالات المرتبطة بالمشاركة ان تترسخ دون بيئة سياسية مستقرة والتي تلعب دوراً كبيراً في التأثير على المشاركة السياسية من خلال غرسها لقيم وأفكار تلعب دوراً في التأثير على سلوك الافراد السياسي .

وبهذا يبحث الفصل الثاني اهم العوامل المؤثرة في المشاركة السياسية وفق المحاور التالية :

الرأي العام – التنشئة السياسية – الثقافة السياسية – الوعي السياسي – البيئة السياسية – الاستقرار السياسي – السلوك السياسي – تحقيق الشعور بالمواطنة – طبيعة نظام الحكم .

اولا.التنشئة السياسية :

هي عملية نقل الثقافة السياسية من جيل الى اخر التي تحقق للنظام السياسي استقراره من خلال الاهتمام بتعليم الجيل أوليات الثقافة السياسية المعتمدة من قبل الدولة او النظام السياسي ويعرفها (جابريل الموند) بأنها: عملية اكتساب المواطنين للاتجاهات والقيم السياسية التي يحملها معه حينما يخوض مختلف الادوار والوظائف الاجتماعية وهي مجموعة المعتقدات التي تحدد الموقف الذي يُكوّن او يُحدّث الفعل السياسي في اطاره وهي عملية متواصلة ومستمرة بحياة الانسان منذ الطفولة وحتى الشيخوخة[١] .

ويتوقف تماسك كل مجتمع انساني على فهم افراده لقيمه وقواعده المشتركة أي على كل ما تنطوي عليه فكرة الثقافة في الواقع ، وهذا الفهم المشترك لا يكتسبه الشخص عند ولادته ولكن يحصل عليه خلال مراحل حياته المختلفة ، وتعتبر التنشئة السياسية اهم رابطة بين النظم الاجتماعية وبين النظم السياسية وتؤدي بالافراد الى الانخراط بدرجات مختلفة في النظام السياسي القائم وفي المشاركة السياسية[٢] .

واكد فلاسفة السياسة على اهمية التنشئة الاجتماعية السياسية ، فقد اكد كل من افلاطون وارسطو على اهمية تدريب اعضاء المجتمع لممارسة

---

(١) عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ١٩٩٣ ، ص٢٨٧ .

(٢) صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠ ، ص٣٥١ .

انماط مختلفة من النشاط السياسي ، وقد اعترف جان جاك روسو بدور التربية في غرس القيم ، كما شدد فلاسفة الليبرالية في القرن التاسع عشر على التنشئة السياسية ايضاً .

ويكتسب الفرد اتجاهاته السياسية من خلال التنشئة السياسية ويطورها ويصبح من خلالها واعياً بالنسق السياسي والثقافة السياسية ومدركاً لها وعن طريقها تتحدد المعايير والقيم السياسية عند الافراد ويكون المؤثر الاول فيها هو الاسرة ومن ثم مجموعة الاقران والاصدقاء والمدرسة وينعكس بديهياً على سلوكه المستقبلي ، وتختلف التنشئة السياسية من مجتمع لآخر باختلاف الظروف والاحوال ومن بين تلك الظروف[١] .

- عملية التعليم التي تؤكد اصل التوجهات السياسية للفرد وتصوره بمعنى تطوير قدرة الطفل على فهم العالم السياسي .
- عملية انتقال الثقافة أي انتقال المعايير السياسية وانماط السلوك السياسي من اجهزة التنشئة الى الطفل .

وبهذا المعنى فعملية التنشئة أما ان تكون من وسائل الحفاظ على استمرارية الثقافة السائدة او تكون كأداة لتحقيق التعبير الاجتماعي والسياسي التي يكتسبها الطفل من المدرسة ولا تكون كلها بطبيعة الحال سياسية ، الا انها تؤثر من دون شك في سلوكه السياسي مستقبلاً وان كل

---

(١) انظر : احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٩، ص٢١١ وما بعدها .

ما يتعلمه الفرد وما يمر به من خبرات وتجارب على مدى عمره من الطفولة وحتى الكبر تؤثر بدرجة كبيرة في مدى مشاركته السياسية .

والتنشئة لها بعدان وهما البعد الافقي ومضمونه ان الجيل الحالي ينقل ثقافته الى الجيل القادم والبعد الثاني وهو الرأسي ومفاده وجود تناسق بين قيم وتوجيهات وسلوكيات افراد الجيل الحالي بما يضمن للجسد السياسي قدراً من التلاحم والترابط ، وبما ان واحدة من وظائف التنشئة الاجتماعية السياسية هي نقل الثقافة من جيل الى اخر فلابد ان تكون تنشئة وطنية تؤمن بالديمقراطية من اجل خلق مجتمع ديمقراطي يؤمن بالمشاركة السياسية ، لكن هذا لا يعني عدم وجود تنشئة سياسية تقوم على قيم تسلطية مثل عدم قبول الاخر او قيم الخوف من النظام السياسي والخضوع له[١] .

ويرى بعض الباحثين ان هناك علاقة وثيقة بين النشأة المبكرة للفرد في وسط عائلي معين وبين النظام السياسي ، ذلك لأن تنشئة السلطة في العائلة تترك اثرها على الطفل وتنعكس فيما بعد على موقفه من القيم والادوار التي تتبناها الوحدات الاجتماعية السياسية الاعلى مستوى من العائلة ، ومن ذلك ان علاقة الطفل بوالديه تؤثر فيما بعد على موقفه من السلطة ، لأن الطفل يكتسب اول تجربة له مع السلطة في وسطه العائلي ، التي قد تكون سلطة الاب او سلطة الام ام سلطة الافراد الاخرين من العائلة ومن ثم يتهيأ الى اطاعة السلطات الاخرى كالسلطة في المدرسة او المشروع الاقتصادي او السلطات السياسية ، وعليه فان تأثير التنشئة

---

(١) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ .

الاجتماعية السياسية التي تقوم بها العائلة تتضمن التمعن في علاقات الطفل بوالديه من ابعاد ثلاثة هي التالية[١] .

- توزيع السلطة في العائلة أي هل موزعة بين افراد العائلة ام مركزة في شخص واحد .
- وثاقة العلاقة وحرارتها بين الطفل وذوي السلطة في العائلة .
- انماط الانضباط في العائلة أي هل هي شديدة ومصحوبة بعقوبات مادية ام هي اكثر تساهلاً وقائمة على اساس التشجيع والمكافآت .

وقد توصلت دراسات عديدة الى الربط ما بين الوسط العائلي وميل الطفل نحو حزب سياسي معين ، فالطفل يتأثر باتجاهات ذويه السياسية والحزبية وينعكس ذلك من سن الرشد في المواقف والاتجاهات التي يتخذها ، فقد دلت دراسات في الولايات المتحدة على اتجاه قوي بين الافراد الذين يصوتون في انتخابات الرئاسة كما يصوت ذووهم ، من ذلك ان دراسة على انتخابات الرئاسة لعام ١٩٥٢ في الولايات المتحدة دلت على ان ٨٢% من الذين صوتوا الى المرشح الديمقراطي هم من ابوين ديمقراطيين وان ٧٣% من الذين صوتوا الى المرشح الجمهوري ذووهم جمهوريون ايضاً ووجد ايضاً ان هذه النسبة ترتفع عندما يكون الوالدان متفقين بينهما على الاتجاه السياسي وتنخفض عندما يختلف الوالدان بينهما ، وتلعب المدرسة دوراً أساسياً في التنشئة للطفل حينما ينخرط فيها حين يكون له اصدقاء او رفاق من خارج نطاق العائلة ومنافسون وافكار مختلفة ، فضلاً عن تماسه

---

(١) للمزيد من التفاصيل ينظر : صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٦ وما بعدها .

مع شكل جديد من السلطة متجسداً في اشخاص المسؤولين عن ادارة المدرسة ولأول مرة في حياته يميز بين السلطة وبين من يمارسها من خلال شخص المعلم .

وتعد التربية السياسية شكلاً من اشكال التنشئة السياسية ويطلق عليها ايضاً التجنيد السياسي (Political Recruitment) والتي تعني تلك المحاولات المقصودة التي ترمي الى نقل التوجهات السياسية الى الاخرين ، فدور التربية السياسية يتركز في تنمية الوعي لدى النشء بمشكلات الحكم والقضايا العامة التي تواجه المجتمع وتعريفه بالحقوق والواجبات ووسائل المشاركة السياسية وتدريبه على طرق الحوار وتعريفه بماهية السلطة والعوامل المؤثرة فيها ونظم الحكم في المجتمعات الاخرى وتدريب النشء على اتخاذ القرارات واستعمال طرق التحليل والنقد والمناقشة والتعبير عن الرأي وبوجه عام هي تعني تعويد النشء والمواطن على المشاركة السياسية الواسعة ويقع ذلك على عاتق مؤسسات التعليم بكل مراحله في تدريب الصفوة السياسية[١] .

فالتربية السياسية حينما تكون ايجابية تسهم الى حد كبير في خلق جيل واعي سياسياً ومهيئاً للمشاركة في شؤون مجتمعة على مختلف المستويات وبذلك يبنى المجتمع على اسس ديمقراطية ، أي ان التربية السياسية تؤثر في رغبة الافراد في الدخول في الحياة السياسية وهي تتحدد

---

(١) رعد حافظ سالم ، التنشئة السياسية الاجتماعية واثرها على السلوك السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩ ، ص٤٣ .

بشكل اساسي بنوع النظام السياسي القائم سواءً أكان ديمقراطياً ام استبدادياً[١] .

وخلاصة القول ان عملية التنشئة لها دور كبير في تحديد عملية المشاركة السياسية من خلال ما تغرسه من قيم في نفوس الافراد وسلوكهم السياسي الذي يتحدد في ضوئها ، فدرجة مشاركة الفرد في الحياة السياسية تتوقف على نوعية التوعية السياسية التي يتعرض لها ، غير ان التوعية السياسية لا تكفي لدفع الفرد للمشاركة السياسية وانما لابد ان يتوفر لديه قدر معقول من الاهتمام السياسي وان غرس القيم يتم بواسطة المؤسسات المختلفة من (الاسرة – المدرسة – دور العبادة – وسائل الاعلام) في الافراد ، كما ان نوعية المشاركة السياسية تتوقف على نوعية القيم المغروسة ، فقيم الحوار والحرية والديمقراطية تؤدي الى مشاركة سياسية ديمقراطية ، أما قيم الخضوع والخوف والطاعة للنظام السياسي لابد ان تعكس مشاركة غير فعالة ليس لإرادة المواطن دور فيها وانما هو مجبر عليها ولا تؤثر في عملية صنع واتخاذ القرارات السياسية[٢] .

ثانياً. الثقافة السياسية :

عرف لوسيان باي الثقافة السياسية بأنها مجموعة من القيم والمعتقدات السائدة في المجتمع والتي تميزه عن غيره من المجتمعات وتخلق نوعاً من الملائمة الاجتماعية لسلوك الافراد ، وتعطي العملية

---

(١)رعد حافظ سالم مصدر سبق ذكره ، ٤٣ .

(٢) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦-٢٧ .

السياسية شكلاً ومضموناً بالطريقة نفسها التي تعطي الثقافة ملامح الحياة الاجتماعية[١] .

ومفهوم الثقافة السياسية حديثة النشأة رغم ان جذوره البعيدة تمتد الى فلاسفة الاغريق الذين كانوا يطرحون مفهوم الفضيلة المدنية ، وانصبت الجهود على اجتزاء الثقافة السياسية باعتبارها تتعلق بالظواهر السياسية فحسب وهي خالصة بوسعها ان تعزل التوجهات السياسية للافراد ، وبعبارة اخرى حسب تعبير موريس دوفرجيه هي جزء من الثقافة السائدة في مجتمع معين غير ان بمجموع عناصرها تكون تركيباً منظماً وينطوي على طبيعة سياسية[٢] .

إن المجتمعات تتطور بواسطة عملية التنمية السياسية التي تؤكد على ان التطور السياسي ينحو الى رفع مستوى مساهمة الشعب بالشؤون العامة والى تعزيز قدرات النظام السياسي وتمايزه عن النظم الاخرى في المجتمع كالنظام الاقتصادي والنظام الديني والاخلاقي وغيرها ، وعليه فان سياق تطور كل مجتمع يتجه الى الاقتراب من نموذج ثقافي واحد يتسم بالعقلانية ويعكس مستوى عالي من اجماع الافراد وفي الوقت نفسه يعكس ازدهار القيم الديمقراطية في المجتمع[٣] .

---

(١) رعد سامي التميمي ، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي ، دار دجلة للنشر ، عمان ، سنة ٢٠٠٨ ، ص١٥٧ .

(٢) انظر د. صادق الاسود ، ، ١٩٩٠ ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٢٢-٣٢٣ .

(٣) المصدر نفسه .

أما الموند وفيرا فقد حددا الثقافة السياسية على انها ترتبط بالقيم الديمقراطية رغم ان كل منهما يؤكد ان تحديد ماهية الثقافة السياسية تختلف من مجتمع لاخر لأن لها جوانب اجتماعية ودينية ومجتمعية متعددة مما تؤدي الى صعوبة وجود ثقافة سياسية عامة تنطبق سواءً على الدول الديمقراطية المتحضرة ام على الدول التي تتسم بمستويات ادنى من التحضر والمدنية[١] .

أما فيليب برو[٢] فقد اكد ان الثقافة السياسية تتكون من مجموعة معارف ومعتقدات تسمح للافراد باعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم وذلك من خلال تعبئته حداً ادنى من المظاهر الواعية او غير الواعية والتي ترشده في سلوكه كمواطن او في سلوكه كناخب او مكلف بدفع ضريبة على سبيل المثال .

أما الثقافة السياسية عند (روبرت دال) فهي العامل الذي يفسر انماط التعارف السياسي وعناصره وهي[٣] :

١. الاتجاه نحو حل المشكلات سواءً براغماتياً (نفعياً) او عقلانياً .

٢. الاتجاه نحو ثقافة التعاون والاندماج بين افراد المجتمع الواحد .

---

(1) Almond and verba , The Intellectual History of the civil culture concept N.Y. : Princton University , Press , P.3 .

(٢) فليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المطبعة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص٢١٤ .

(٣) ابراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق والتوزيع ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٨ ، ص٢٥٩ .

٣. الاتجاه نحو النسق السياسي أي هل تكرس الولاء له او تقف منه موقف اللامبالاة .

٤. الاتجاه نحو الافراد الاخرين فهل تغلب عليها الثقة او الريبة .

والثقافة السياسية وعناصرها الادراكية المتمثلة بالمعرفة الواسعة بشؤون السلطة ورجالها وما يترتب عليها من مشاعر تجاه السلطة الحاكمة بين الاعجاب والقبول او عدم التقبل والرفض كلها تقود الى مشاركة الافراد في العملية السياسية وهذه المشاركة تعد قرينة على نمط معين من الثقافة السياسية ، وفي ضوء هذه الثقافة يمكن تحديد طبيعة العلاقة بين السلطة الحاكمة والمجتمع السياسي وهذا يعني ان المشاركة السياسية تعبر عن حالة التفاعل بين المواطنين والنظام السياسي ، وبذلك تكون الثقافة السياسية قد تحولت الى عنصر فاعل لدمج الفرد والمجتمع السياسي بالسلطة الحاكمة[١] .

وليس ادل على هذا من تقسيم الثقافة السياسية عند ماكس فيير على اساس تطور المجتمعات ، فالثقافة القديمة يكون الفرد فيها غير واعي وغير فاعل في المجتمع كما في المجتمعات التقليدية في الارياف والبدو ، وهناك الشخصية التي توجد في المجتمعات السلطوية ويكون فيها الفرد واعياً ولكنه غير مؤثر ، أما النوع الثالث من الثقافات السياسية فهي ثقافة المساهمة (المشاركة) وهي ارقى مستويات الثقافة اذ يكون الفرد على

---

(١) رعد سامي التميمي ، الانتخابات كأداة من ادوات المشاركة السياسية ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الاول لمفوضية الانتخابات ، اربيل ، ٢٠١١ ، ص٧ .

مستوى عالي من الوعي ويكون مؤثراً او فاعلاً ويسهم في بناء مؤسسات الدولة الحديثة ، لذا ينبغي على وسائل الاعلام كاحدى الادوات المؤثرة ان تركز على خطط وبرامج لرفع مستوى الثقافة لدى الافراد والارتقاء بالمجتمع لمستوى ثقافي يعزز المشاركة السياسية والسماح لقطاعات واسعة من المجتمع للمشاركة في الحياة السياسية بفاعليات مختلفة[١] .

ويمكن اعتبار المقومات الاساسية للثقافة السياسية من خلال العناصر التالية[٢] :

١. التوجهات نحو النظام السياسي أي كيف ينظر الفرد الى مؤسسات النظام السياسي وقواعده وكيف يتعامل مع ذلك سلباً او ايجاباً كما انها تتعلق بنظرة الفرد الى اسلوب الحكم من النظام السياسي وفي سير عمله وفي القرارات التي يتخذها .
٢. التوجه نحو الاخرين في النظام السياسي أي نظرة الفرد الى اختلاف الاراء السياسية وفي الصراع او التنافس وفي الاحزاب والقوى التي تحرك الحياة السياسية .
٣. التوجهات نحو النشاط السياسي الذي يقوم فيه الفرد ذاته وينطوي ذلك على نظرته في السياسة ذاتها وفي اسهامه بها وفي الربط بين وضعه الاجتماعي والاقتصادي وبين آرائه ومواقفه السياسية .

---

(١) طه حميد العنبكي ، تدريس مادة التنشئة السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العددان ٣٨-٣٩ ، ص٣٢٠ .

(٢) صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٠-٥١ .

ويمكن ان تؤثر الثقافة السياسية العامة على صانعي القرار خصوصاً وانها تنشأ من ظروف اجتماعية وتعليمية طبيعية ومكتسبة يمكن من خلالها التعامل مع الرأي العام باعتباره محصلة نهائية للعمل السياسي ، وقد اشار علماء الاجتماع السياسي الى وجود ثلاثة عناصر للثقافة السياسية يتحدد عن طريقها مواقف الافراد تجاه النظام السياسي هي[١] :

١. العناصر الادراكية .
٢. العناصر العاطفية .
٣. العناصر القيمية .

وهذه العناصر تؤلف بمجموعها معايير لقياس التوجهات الفردية ازاء أي موضوع سياسي ، فالعناصر الادراكية تعني كل ما يعرفه الفرد من معلومات حول النظام السياسي ، أما العناصر العاطفية فتتكون من مشاعر الافراد ازاء النظام ومؤسساته وتتراوح بين الاعجاب والتعاطف وبين الرفض والنفور ، وتتألف العناصر القيمية من القيم والمبادئ والمعتقدات التي يتحدد على اساسها موقف الافراد من النظام السياسي .

وبهذا تتحدد الصفات العامة للثقافة السياسية على اساس عدد من المؤشرات من بينها[٢] :

---

(١) مها عبد اللطيف الحديثي ، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث ، مجلة دراسات استراتيجية، بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد (٤) ، ١٩٨٨ ، ص١٨٥ .

(٢) كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٨٧ ، ص٥٠-٥١ .

١. الثقافة السياسية جزء من الثقافة العامة بمعنى انها ثقافة فرعية تؤثر وتتأثر بالثقافة الاشمل .
٢. الثقافة السياسية متغيرة اذ يتوقف حجم التغيير ومعدله في البنية السياسية والاقتصادية على درجة اهتمام النخب السياسية الحاكمة وحجم الجهود المبذولة لأحداث التغيير ومدى رسوخ قيم ثقافية معينة لدى افراد المجتمع .
٣. عدم تماثل الثقافة السياسية لدى افراد مجتمع معين اذ لابد من وجود شيء من الاختلاف الثقافي نتيجة لعوامل معينة مثل الاصل والديانة والمستوى الاقتصادي والتعليمي .
٤. تتحدد الثقافة السياسية عن طريق طبيعة المؤسسات السياسية ديمقراطية كانت ام سلطوية التي تسعى السلطة السياسية الى اشاعتها والايديولوجية التي تعمل على تعليمها في المجتمع .

ولعل اهم وظائف الثقافة السياسية[١] :

١. خلق الشخصية القومية حيث ان عملية الاهتمام بالثقافة السياسية تسهم في تطوير سبل المشاركة السياسية من الثقافة المحدودة او الضيقة الى الثقافة المشاركة لأن وجود الثقافة المحدودة او الضيقة يعكس عموماً درجات اللاتجانس الثقافي والسياسي وتعكس ايضاً اللامبالاة السياسية وعدم المشاركة في صنع القرارات السياسية سواءً على المستوى المحلي او القومي .

---

(١) انظر : قيس اسماعيل جبار الكلابي ، مصدر سبق ذكره .

٢. التعرف على طبيعة البناءات والنظم السياسية فدراسة الثقافة السياسية يساعد على فهم مكونات وعناصر البناء السياسي الذي يوجد في أي مجتمع من المجتمعات .

٣. إن تحليل العلاقة بين المواطنين والسلطة السياسية تعكس نوعية الثقافة لدى الجماهير ومدى توقعات الجماهير من السلطة السياسية وما ينبغي ان تقوم به السلطة او الحكومة في تلبية الحاجات والاهداف السياسية التي تتطلع اليها الجماهير ، فالجماهير ذات الثقافة المشاركة تستطيع ان تحفز السلطة على تلبية احتياجاتها من خلال مشاركتها الفعالة والنشطة وذلك عكس الجماهير ذات المشاركة الرعوية والضيقة .

٤. من اهم وظائف الثقافة السياسية هي دراسة عملية المشاركة السياسية وكيفية تحديثها لاسيما وان عملية التحديث الثقافي السياسي تساعد على خلق نوع من الدافعية والعمل ونمو النشاط الديمقراطي الفعال في الحياة السياسية وهذا لن يحدث الا من خلال وجود نوع من الوعي السياسي الشعبي .

٥. ومن الوظائف الاخرى هو تنمية الشعور بالمواطنة لدى الفرد فكلما تحسنت مستويات الثقافة بمفهومها العام والثقافة بمفهومها السياسي كلما استطاع المواطن ان يحصل على حقوقه الطبيعية والمدنية ، فالثقافة تستطيع ان تزيد الوعي الفردي والجماهيري نحو اهمية الحصول على هذه الحقوق والحفاظ عليها واحراز درجات مناسبة

من الاشباع النفسي والعاطفي والوجداني لدى الجماهير عن طريق تلبية حاجاتهم الاساسية .

٦. إن عملية التعلم السياسي والتنمية الشاملة والتحديث من اهم وظائف الثقافة السياسية ، فالفرد يسعى لاكتساب مستويات افضل من الثقافة السياسية بواسطة التعليم وهذا ما تحرص عليه النظم السياسية المتقدمة او التي تسعى الى تطوير وتحديث مجتمعاتها ، والثقافة السياسية تسهم في عمليات التنمية الشاملة .

من ناحية اخرى ذهب (الموند) و(فيريا) الى ان كل نمط ثقافي سياسي له علاقة مع نمط وبناء سياسي ، فالثقافة التابعة ترتبط ببناء سياسي تقليدي غير مركزي ، أما ثقافة الخضوع فترتبط ببناء تسلطي مركزي في حين ان الثقافة السياسية المشاركة ترتبط بصورة تلقائية ببناء سياسي ديمقراطي لاسيما ان عنصر المشاركة يعد جزءاً هاماً في العملية الديمقراطية كما انها تعد عنصراً من عناصر المواطنة[١] .

وخلاصة القول ان التماهي بين الثقافة السياسية والبناء السياسي قد يؤدي الى استقرار النظام السياسي وتأمين وجوده كما ان عناصر الثقافة السياسية في أي مجتمع تتضمن مقومات اساسية تسير مع آليات التغيير التي تؤثر في الثقافة السياسية فهي لا تعرف الثبات المطلق وفي عملية تطور وتغيير مستمرة تبعاً للظروف المختلفة .

---

(١) موريس ديفرجيه ، مبادئ علم السياسة – علم اجتماع السياسة ، ترجمة سليم حداد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ ، ط١ ، ص٩٤ .

ثالثاً. الوعي السياسي :

يمكن القول ان المشاركة السياسية مرتبطة بالوعي السياسي على اساس ان الافراد لابد ان يكونوا على وعي بالنشاط الذي يقومون به سواء كانت هذه الانشطة عقلانية او لا تكون ولكنها انشطة واعية وان العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة لا يمكن الفصل بينهما فكل واحدة تكمل الاخرى وفي الوقت نفسه لا يمكن تصور ان هناك وعياً سياسياً اذا لم تكن هناك مشاركة سياسية[١] .

واختلفت التعاريف التي وردت بخصوص مفهوم الوعي السياسي بحسب الخلفيات الايديولوجية والبيئية للمجتمعات البشرية فمثلاً يركز الفكر الاشتراكي على ماهية الوعي السياسي ، فقد عرف لينين السياسة بانها (التعبير الاكثر تركيزاً على الاقتصاد) ويتبين ان الاشتراكية ركزت على الطبقة كونها هي التي تشكل الوعي السياسي في داخل المجتمعات الانسانية[٢] .

ويرى لينين ان وعي الطبقة العاملة لا يمكن ان يكون وعياً سياسياً حقيقياً حتى يكون العمال قادرين على الرد على كل اشكال الاستبداد والظلم والعنف وسوء المعاملة وان يردوا من وجهة نظر اشتراكية لا غيرها ، كما

---

(١) سامية خضر صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٥ .

(٢) صلاح محمد عبد الحميد ، الاعلام السياسي ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص١٤ .

ان وعي الجماهير العاملة لا يمكن ان يكون وعياً طبقياً حقيقياً الا اذا تعلم العمال من الحقائق والاحداث والمواضيع السياسية الملموسة[١] .

اما الاتجاه الرأسمالي فهو على العكس من الاتجاه الاشتراكي ، فالفرد له الدور الأكبر ، فقد ساعد كل من السوق الحر والصحافة الحرة على خلق نوع من الوعي السياسي المنتج والمؤثر على كافة الأصعدة التي تمثل الفكرة الرأسمالية[٢].

اما الفكرة الاسلامية فقد اشارت إلى مسألة الوعي في اطار السياسة الشرعية، فقد ارتبطت كلمة الوعي في الفكر الاسلامي بالجمع والحفظ وقد كونت وعياً سياسياً لدى المسلمين منذ قيام الدولة الاسلامية في المدينة المنورة ، وبدأ العمل على نشر الدعوة الاسلامية ونشر المفاهيم السياسية التي جاء بها الاسلام[٣].

وعلى العموم فالوعي السياسي كما تناوله الباحثون يشير إلى (مدى معرفة المواطن لحقوقه السياسية وواجباته ، كذلك قدرته على التصور الكلي للواقع المحيط وفهمه) أو هو (العملية التي يستطيع الانسان من خلالها معرفة العالم وتغييره)[٤].

كما يشار ان الوعي السياسي هو (مجموعة من القيم والاتجاهات والمبادئ الاساسية التي تتيح للفرد ان يشارك مشاركة فعالة في اوضاع

---

(١) جون ميلنو ، الماركسية والحرب ، مركز الدراسات الاشتراكية ، ص٣٣ .

(٢) زيرفان سلمان البراوي ، الوعي السياسي وتطبيقاته في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦ ، ص٩ .

(٣) صلاح محمد عبد الحميد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤ .

(٤) سمير خطاب ، التنشئة السياسية والقيم ، اتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص٤٦.

مجتمعة ومشكلاته، يحللها ويحكم عليها ويحدد موقفه منها وتدفعه إلى التحرك من اجل تطويرها وتغييرها)[١].

ويشير الوعي السياسي إلى درجة انتباه الفرد للشؤون السياسية ومدى فهمه لها ، أي ان الوعي السياسي هو الارتباط العقلي بالسياسة ، ويضيف كل من (بارنز) و (كاركوبتيز) بُعد الكفاءة العلمية للتعريف بمعنى (قدرة الفرد على توظيف ما لديه من معلومات للوصول إلى قرار بشأن قضية ما، والتعبير عن ذلك في استقصاءات الرأي)[٢].

وللوعي بصورة عامة دور رئيسي في المجتمعات الانسانية وتطورها وفي نهضة الامم ورقيها وتأتي اهمية الوعي السياسي في انها تعزز الديمقراطية في نظر الفرد ورؤيته لقضايا وطنه وأمته ، لذلك يعد الوعي السياسي للمجتمعات بمثابة الأساس التطبيقي والفعلي للديمقراطية ، وان أي انخفاض في مستوى الوعي يهدد الديمقراطية كمفهوم وسلوك ، فالوعي السياسي في أي مجتمع له دور واهمية كبيرة في تنوير بصيرة المواطن بحقوقه المدنية وواجباته والتزاماته الدستورية في المجتمع، وتبرز اهمية الوعي السياسي من خلال ما يأتي[٣].

---

(١) الطاهر علي موهوب ، مصدر سبق ذكره، ص١٨٠ .

(٢) نقلاً عن شيماء ذو الفقار زغيب ، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٤ ، ص١٠٥ .

(٣) انظر في هذا : هبة علي حسن ، اثر الوعي السياسي في تنمية الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .

١- دور الوعي السياسي في النهضة الحضارية : ويتم هذا من خلال معرفة الافراد بالظروف والتطورات ودور التكنولوجيا الحديثة في مجال التزود بالمعلومات ، وان النهضة الحضارية والفكرية لا يمكن تحقيقها دون الربط بين الوعي التاريخي والوعي بالأمور التي يمر بها الافراد في مرحلتهم الراهنة لان بناء الوعي السياسي لا يمكن ان يتحقق في مرحلة وانما يتطلب ذلك عدة مراحل لا بد من توافرها في سبيل النهوض بالواقع السياسي للمجتمع .

٢- يعمل الوعي السياسي العلمي على تحليل الاحداث بصورة موضوعية وعلمية بعيدة عن العواطف وتأثير البيئة ، كذلك رصد الايجابيات ، حيث يساعد الوعي السياسي للمحيط الذي يعيش فيه الانسان على تحليل الامور السياسية من زوايا متعددة .

٣- يحدد الوعي السياسي دور الدولة ومؤسساتها في التعامل مع القضايا الحيوية التي تحدث داخل المجتمع وأن الوعي السياسي الموجود لدى الافراد هو الذي يحدد حركة الدولة باتجاه العمل في المستوى الداخلي أو الخارجي .

٤- يساعد الوعي السياسي في القضاء على الاستبداد السياسي الذي يعد من اهم المشكلات ، اذ يعد الاستبداد السبب الرئيسي وراء التخلف في جميع المجالات ، وان افضل طريقة للتخلص من الاستبداد أو القمع هو عن طريق معرفة الشعب ما له وما عليه من حقوق وواجبات .

من هنا نجد ان انتشار الوعي السياسي من الركائز الاساسية لبناء الامم والنهوض بها فكلما كان هناك وعي سياسي عالي كان هناك ثبات واستقرار ونهوض للمجتمع وبعكسه ضعف الروابط المجتمعية وعدم الاستقرار والانهيار.

ان المشاركة السياسية مرتبطة بالوعي السياسي على اساس ان الافراد لابد ان يكونوا على وعي بالنشاط الذي يقومون به ، فمشاركة الفرد في الحياة السياسية متوقف على مقدار الوعي السياسي الذي يمتلكه وعلى مقدار الاهتمام السياسي لديه، وهذا يتولد عند الفرد من خلال ادوات التنشئة المبكرة ، فكلما يتعلمه الفرد من خبرات وتجارب طيلة حياته يؤثر بدرجة كبيرة على وعيه السياسي وبالتالي مشاركته السياسية[١].

وتستند ثقافة المشاركة السياسية بالاساس على حجم الوعي السياسي الذي يمتلكه الفرد ومدى ادراكه للديمقراطية من الناحية الفكرية وتطبيقها في سلوكه اليومي، وفي هذا السياق يرى (روبرت دال) ان الديمقراطية تتطلب من المواطنين مجموعة خاصة من القيم والتوجهات السياسية مثل الاعتدال والتسامح والمعرفة والاعتقاد بشرعية النظام[٢] .

وبهذا فان من دون سيادة ثقافة ديمقراطية تعتمد الايمان بمواطنة المواطن وتكون متقاسمة بين الحاكمين والمحكومين كأساس لأي حكم شرعي يقوم على (رضى المحكومين) على حد تعبير الفيلسوف جون لوك،

---

(١) طه السيد احمد ، مصدر سبق ذكره ، ، ص٢١.

(٢) دايموند ، مصادر الديمقراطية ، ثقافة المجموع ام دور النخبة ، ترجمة سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص٩ .

لا يمكن الحديث عن سلامة واقع المشاركة السياسية كما ان غياب ثقافة الديمقراطية يعد من الاسباب التي تدفع الفرد أو المجموعة إلى عدم المشاركة سواء كمرشح للانتخابات أو ناخب[١].

ان المشاركة السياسية تتطلب وعياً ورغبة وقدرات ومهارات تنظيمية كما تتطلب بيئة تضمن لها النمو ، كما تتطلب ادراكاً من جانب سلطات الدولة لقيمة مشاركة المواطن وبسبب هذه المتطلبات فان الجماعات المحرومة والتي لا قوة لها لا تملك القدرة على المشاركة في صنع القرار حيث يتطلب الأمر موارد معينة لا يملكها المحرومون، كما ان تلك الفئات عادة ما تكون محرومة من المهارات واهمها التعليم والوعي ، وان لم تستطع الجماعات المحرومة تعبئة وتنظيم نفسها للتغلب على العقبات التي تحول بينها وبين المشاركة في الهياكل القائمة فان القرارات لن تكون معبرة عن احتياجاتها[٢]. كما تضمن المشاركة الفاعلة في ظل الديمقراطية للمواطنين حق التعبير عن آرائهم في الامور السياسية وتقبل الآخر وهنا يتطلب العمل على تغيير الوعي السياسي وانضاجه وتخليه عن علاقات التسلط والرضوخ واستبدالها باخرى تساعد على بناء الشخصية المستقلة والحرة التي ترفض وتقاوم مصادرة حقها في المشاركة واتخاذ القرار[٣].

وعليه يمكن القول انه اذا كان الوعي بالمستقبل يزيد من المشاركة فان المشاركة تعمق من الوعي بالمستقبل ، وتجعل الافراد اكثر ادراكاً

---

(١) احمد جزولي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨١.

(٢) سامية خضر صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣ .

(٣) هبة علي حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨ .

لمشكلات الحاضر والمستقبل ولأدوارهم فيها ومعرفة حقوقهم وواجباتهم تجاه مجتمعهم ، فالمشاركة هي الطريقة الوحيدة التي تجعل المواطن امام فرصة واقعية للتعامل مع المشكلات وطرق التفكير في حلها ، وهذا بدوره يزيد من فعالية الوعي لديهم ، كما ان الوعي السياسي هو بدوره يزيد من فعالية الوعي لديهم ، كما ان الوعي السياسي هو المفتاح الرئيسي الذي يؤدي إلى المشاركة السياسية من قبل افراد المجتمع، فالفرد الذي يكون لديه وعي سياسي يسعى دائماً إلى المشاركة في الانشطة السياسية بغرض التأثير على عملية صنع السياسات العامة والقرارات الحكومية ، وعليه يمكن القول ان العلاقة بين الوعي السياسي والمشاركة السياسية هي علاقة ايجابية طردية بمعنى انه كلما زاد الوعي السياسي لدى الافراد كلما زادت مشاركتهم السياسية[١].

(١) سامية خضر صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٣.

رابعاً. البيئة الاجتماعية السياسية :

وتقوم البيئة الاجتماعية السياسية بوظيفتها من خلال وسائل عديدة وقنوات متنوعة منها (دور القيادة – الأسرة – المدرسة – النقابات والجمعيات – الاحزاب والتنظيمات السياسية – وسائل الاعلام – اضافة الى وسائل اخرى) وتقوم هذه بتعزيز القيم وترسيخ المفاهيم بين افراد المجتمع ، وتلعب البيئة دوراً كبيراً في التأثير على المشاركة السياسية من خلال غرسها لقيم وافكار تلعب دوراً في التأثير على سلوك الافراد السياسي ومن ثم التأثير في المجتمع ، ويأتي دور البيئة الاجتماعية من خلال وظائف ثلاث هي (الحفاظ والنقل والتغيير) وتتمثل بالحفاظ على الافكار والمعتقدات التي تحتويها قنوات الثقافة السياسية ، أما وظيفة النقل فتتمثل بنقل القيم والمعتقدات والتقاليد سواءً بين الجيل الواحد او بين الاجيال المتلاحقة وبعد ذلك تغيير كل هذه واستبدالها بقيم وافكار جديدة بصورة كلية او جزئية[١] .

وتلعب طبيعة المجتمع وخصوصيته وثقافته دوراً مؤثراً في درجة المشاركة السياسية ، فمن سمات المجتمعات المتقدمة تمتعها بحرية التعبير عن الرأي وكلما كانت حرية التعبير افضل وأوسع شق المجتمع طريقه بدرجات متصاعدة باتجاه المشاركة السياسية الفاعلة وتتنازل درجات

---

(١) رسل جي دالتون ، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية ، ترجمة د. احمد يعقوب ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩٦ ، ص٩٩ .

المشاركة السياسية في المجتمعات المختلفة وذلك لانعدام او ضعف حرية التعبير عن الرأي[١] .

ويتم قياس تماسك البيئة السياسية على جملة من المؤشرات التي تدل على هذا التماسك ومن بينها[٢] .

١. الانتقال القانوني للسلطة داخل الدولة .
٢. شرعية النظام السياسي .
٣. الديمقراطية وتدعيم المشاركة السياسية .
٤. السياسات الاقتصادية الناجحة والبناءة .
٥. عدم تكرار قيام الانقلابات العسكرية .
٦. الثبات في مناصب القيادات السياسية .
٧. الوحدة الوطنية واختفاء الولاءات التحتية .
٨. التوازن بين الهجرة الداخلية والخارجية .

ويتوقف استقرار البيئة السياسية على عدد من المتطلبات التي تؤثر في الاختيارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية وعليه يمكن تقسيم هذه المتطلبات الى عقائدية فكرية ثقافية – ومتطلبات سياسية – ومتطلبات اجتماعية وعلى النحو التالي :

---

(١) محمد عدنان محمود الخفاجي ، سبل بناء ثقافة سياسة مشتركة في المجتمع العراقي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٢٤ ، حزيران ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٦ .

(٢) رائد نايف حاج سليمان ، الاستقرار السياسي ومؤشراته ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٩٢ ، متاح على الموقع الالكتروني : www.AlHewAr.ORG .

١. المتطلبات العقائدية الفكرية الثقافية : وتتمثل بوجود تجانس فكري وثقافي ايديولوجي بين القوى السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نمط الحكم السائد وهذا ما يفسح المجال للحوار وتبادل الآراء بصفة سلمية على اساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق التوافق المجتمعي ، فالايديولوجية ليست فقط مجرد تسويغ امتيازات الطبقة السياسية وسلطتها ، بل جزء فعال من النظام الاجتماعي الذي هو في حد ذاته اعادة انتاج الايمان في النظام وليس الخوف منه فقط[١] .

٢. المتطلبات السياسية : يعد من المتطلبات الاساسية لتماسك البيئة السياسية واستقرارها هو امتلاك ابنية سياسية متمايزة وانظمة فرعية مستقلة ، والمقصود هنا وجود حالة التخصص والاستقلال لهذه الابنية ، وقدرات النظام وكفاءته تزداد كلما تمايزت ابنيته واستقلت[٢] .

كما يستلزم استقرار البيئة السياسية حيازة السلطة الحاكمة على الشرعية السياسية وحيث ما تمتعت الحكومة بشرعية عالية اتصفت بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها ، وتعد الانتخابات الشفافة والنزيهة والتنافسية من دعائم شرعية السلطة وذلك من خلال احترامها للقوانين

---

(١) مالك عبيد ابو شهيوة ، الايديولوجية والسياسة ، ط٢ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ١٩٩٣ ، ص٧٥ .

(٢) محمد شلبي ، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند (دراسة مقارنة) ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلام ، العدد الاول ، الجزائر ، ٢٠٠٢ ، ص٢٤٩ .

واتباعها الاجراءات الدستورية المتفق عليها، ومن جهة اخرى فان تحقيق الاستقرار في البيئة السياسية يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي أي انخراط المواطنون في عملية التعبير عن المصلحة وهذا يؤدي الى الارتقاء السياسي[١] .

٣. المتطلبات الاجتماعية : ويعنى بها اتاحة الفرصة أمام جميع المواطنين من اجل المشاركة الفعالة في عملية وضع السياسات واتخاذ القرارات وهذا يؤدي الى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة والطبقة المحكومة مما يدعم التعاون الودي والسلمي بينهما ، وتكمن المتطلبات الاجتماعية أساساً في القدرة الضبطية والتوزيعية للدولة .

٤. المتطلبات الاقتصادية : والمقصود بها زيادة قدرات الدولة بإعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعالة لكبح الاعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد واخضاع المؤسسات لدرجة اكبر من التنافسية بغية زيادة كفاءتها وتوفير اجور وحوافز افضل للموظفين من اجل تحسين الاداء وهذا يعني جعل الدولة اكثر استجابة لاحتياجات الناس[٢] .

---

(١)محمد شلبي مصدر سبق ذكره ، ص٢٤٩ .

(٢) احمد غالب الشلاه واخرون ، التأصيل المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي ، مجلة المعهد ، العدد العاشر ، النجف ، ٢٠١٧ ، ص٢٢٣ .

خامساً. الاستقرار السياسي :

توجد علاقة وثيقة بين المشاركة السياسية وظاهرة الاستقرار السياسي فقد تكون سعة المشاركة وتناميها سبباً من اسباب الاستقرار وعلى العكس من ذلك فان تناقص معدلات المشاركة يسهم الى حد كبير في زعزعة مظاهر الاستقرار السياسي، اذ ان شرعية الحكم تستلزم وجود اتفاق واسع بين ما يطلبه الجمهور وما تقوم به السلطة من اداء الوظائف الموكلة اليها وفي حالة عدم وجود هذا التوافق فسيظهر التباعد وعدم الانسجام وهذا يؤدي الى حالة من عدم الرضا والقبول وعدم الاستقرار في المجتمع[١] .

وتتجسد العلاقة الوثيقة بين الاستقرار السياسي والمشاركة السياسية من خلال مضامين المشاركة وخصوصاً من خلال حرية التعبير والصحافة واحترام حقوق الانسان ووجود هيئات نيابية حيث تعمل هذه العناصر على اضفاء الشفافية في عمل الحكومة ، وتعمل المسائلة الشعبية البناءة والهادفة الى تقويم السياسات وتعديل الانحرافات .

إن المشاركة السياسية وبفضل ما تتيحه له قنواتها المتعددة من احزاب ومنظمات مجتمع مدني ومجالس تمثيلية ومؤسسات اعلامية تسهم في استيعاب مطالب المواطنين واحتياجاتهم ومن ثم فان السلمية تصبح هي المعيار في تحقيق تلك المطالب ومعالجتها بدلاً من اللجوء الى مقوضات الاستقرار السياسي المتمثلة بالأساليب العنيفة من التظاهرات والاضرابات والتمردات وصولاً الى الانقلابات والتوترات[٢] .

---

(١)احمد غالب الشلاه واخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٢٥ .

والاستقرار السياسي ظاهرة تمتاز بالمرونة وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته الرسمية ، واحتواء الصراعات التي قد تحدث من دون استخدام العنف السياسي الا في اضيق نطاق وكذلك ان ظاهرة الاستقرار هي محصلة اداء النظام في مجالات الشرعية السياسية والعدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية ، وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطة بالبيئة المحلية والخارجية عن طريق التغير التدريجي والمنظم الذي يسهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته وتراجع مديات المشاركة فيه(١).

والاستقرار السياسي ينبع من عاملين هما قبول الجماهير للنظام السياسي وقوة النظام نفسه بمعنى مدى فاعلية ادائه وقبول الجماهير يترجم ويجسد من خلال معدلات المشاركة العالية والمتصاعدة ، وهناك عدة ابعاد تؤثر في ظاهرة الاستقرار السياسي منها(٢).

١- عدم اللجوء إلى العنف السياسي

٢- الالتزام بالقواعد الدستورية

٣- اداء المؤسسات

---

(١) نيفين مسعد ، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٨ ، ص٥، كذلك انظر صبحي منصور، التحولات الديمقراطية في افريقيا، الموسوعة الافريقية ، معهد البحوث والدراسات الافريقية ، القاهرة ، ١٩٩٧، ص١١٥ .

(٢) اكرام عبد القادر بدر الدين ، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢- ١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٨١، ص١٨-٢٦ .

٤- تمتع ابنية النظام ومؤسساته الشرعية

٥- الرضاء عن الوضع القائم

ويشكل الاستقرار السياسي احد ابرز مظاهر الاستقرار العام في الدولة والمجتمع ، اذ انه يمثل الحالة العامة التي تتاسب افراد المجتمع في بعديها السياسي والاجتماعي وذلك بشعورهم بأن هناك ما يدعم استمرار حياتهم في البنية المادية، عن طريق سد المتطلبات الاقتصادية ، وتدعيم البنية الاجتماعية ، وتوفير الخدمات العامة ، والقضاء على البطالة وتخفيف حدة الفقر وهذه عن طريقها تستطيع العيش في مستويات اجتماعية مقبولة انسانياً وتحقق له طموحه الاجتماعي والانساني وتشكل منطلقاً جيداً نحو المشاركة السياسية بفعالية وانسجام[١] .

وفي ضوء الواقع السياسي والاجتماعي للمجتمعات كافة يعد الاستقرار الاجتماعي احد أهم المطالب الاساسية سواء كان للقادة السياسيين ام لافراد المجتمع عموماً ، وذلك لما يمكن ان تقوم به اليات الاستقرار السياسي في دفع المجتمع نحو أهداف في التنمية والتقدم وتحويل الجهود الرسمية وغير الرسمية إلى ادوات فاعلة في التطور السياسي ولكن من جانب آخر فأن الاستقرار السياسي لا يمكن ان يتحقق بصورة طبيعية ، فهناك العديد من العوامل تعمل بالاتجاه المضاد للاستقرار بان في مقدمتها الحروب والثورات وعدم الاستقرار الدستوري والمطامح السياسية

---

(١) احمد عبد الهادي حسين الجنابي ، استقرار النظام السياسي وأثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٣٧.

لبعض القوى السياسية والاشكال الاخرى من العنف السياسي وتنامي ظاهرة الارهاب[١].

وهناك العديد من المؤشرات يمكن من خلالها قياس ظاهرة الاستقرار السياسي من بينها[٢]:

١- نمط انتقال السلطة في الدولة .

٢- تطبيق الديمقراطية والمشاركة السياسية .

٣- قوة النظام السياسي ومقدرته على حماية المجتمع وسيادة الدولة .

٤- عدم تكرار قيام الانقلابات العسكرية .

٥- تجانس الثقافة السياسية .

٦- نسبة تدفق الهجرة الداخلية والخارجية .

٧- نجاح السياسات الاقتصادية للدولة .

٨- قدرة الدولة على تعزيز مكانتها الأقليمية والدولية .

سادساً. السلوك السياسي :

يعد السلوك الانساني مجموع النشاط النفسي والبدني والحركي والفسيولوجي واللفظي الذي يصدر عن الانسان وهو يتفاعل مع بيئته ويتداخل مفهوم السلوك الانساني مع كثير من العلوم الاجتماعية والنفسية والاقتصادية والسياسية وهناك العديد من التعريفات التي تناولت مفهوم

---

(١)احمد عبد الهادي حسين الجنابي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧ .

(٢) المصدر نفسه .

السلوك الانساني ومن بينها (انه كل الافعال والنشاطات التي تصدر عن الفرد سواءً كانت ظاهرة ام غير ظاهرة)[١] .

إن السلوك الانساني يمتاز بعدة خصائص منها[٢] :

١. قابل للتغيير والتطور من المستوى الفردي الى المستوى الاجتماعي ومن المستوى الوراثي الى المستوى المكتسب ومن المستوى البايولوجي الى المستوى السايكولوجي .
٢. السلوك الانساني هو نتيجة لاندماج المقومات الوراثية مع المؤثرات البيئية .
٣. السلوك الانساني سلوك مسبب بمعنى انه يتحرك بتأثير العوامل الخارجية المحيطة بالفرد في تكوينه الداخلي ومن ثم سلوكه الخارجي .
٤. سلوك موجه نحو الهدف أي انه يهدف الى تحقيق حاجات معينة .

ويمكن القول بأن هناك العديد من المحددات التي تشكل في اطارها السلوك الانساني وبدوره يفرز السلوك السياسي للفرد وهذه المحددات تتنوع بين القيم الاجتماعية والذاتية والموضوعية والمتغيرات السكانية ، وتعد القيم الاجتماعية احد المحددات الهامة للسلوك كونها تتسم بالاستمرار النسبي الذي يمكن ان يخضع للتغير وكذلك اتصافها بالشمولية وقيامها باداء وظائف متعددة من بينها دفعها باتجاه اتخاذ مواقف خاصة من المسائل

---

(١) عبد الرحمن محمد عيسوي ، دراسات في السلوك الانساني ، مطبعة المعارف ، القاهرة ، ص١١٣ .

(٢) انظر : قيس اسماعيل جبار ، مصدر سبق ذكره ، ص٦ .

الاجتماعية الرئيسة وتبني ايديولوجية معينة واقناع الاخرين والتأثير فيهم لتبني معتقدات او اتجاهات معينة كما انها تقوده الى اصدار الاحكام حول موضوعات معينة ، أما المحددات الذاتية التي تحدد السلوك الانساني والسياسي هي عوامل بيولوجية تتمثل بالعمر والجنس والعرق[١] .

العمر : هناك علاقة كبيرة بين عمر الانسان وسلوكه السياسي وبالتالي انعكاسها على مستوى المشاركة السياسية ودرجتها فنجد ان الشباب كما يشير د. صادق الاسود لا يكترثون بالسياسة وخصوصاً عدم المشاركة بالانتخابات وتزداد نسبة عدم الاكتراث لدى الشيوخ الذين تتجاوز اعمارهم الخامسة والستين ، كما تتسم مواقف الشباب بالاندفاع والتطرف على العكس من كبار السن الذين يميلون الى المحافظة والاعتدال[٢] .

العرق : أكدت النظريات العرقية على ان الاعراق البشرية غير متكافئة بيولوجياً وينعكس في التباينات الحضارية وتؤثر كذلك في تحديد السلوك الانساني ولاسيما السلوك السياسي من خلال ولادة قيم اجتماعية يتشارك فيها ابناء العرق الواحد ، وبالرغم من تضاؤل القيم العرقية في ظل المد الديمقراطي الا انها لازالت مؤثرة بحكم الواقع من خلال انغلاق بعض المجتمعات على نفسها في مجالات المشاركة السياسية سواءً بالتصويت او الانتماء الى الاحزاب السياسية او التعامل مع مجتمعات المهاجرين في دول

---

(١) انظر في هذا : قيس اسماعيل جبار ، مصدر سبق ذكره .

(٢) صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥١ .

الغرب او ما تتعرض له الاقليات من تمييز او اقصاء او اضطهاد في دول العالم المختلفة بل تصل الى حد الابادة الجماعية والشواهد عديدة في ذلك[١] .

الجنس : يؤثر نوع الجنس كثيراً في السلوك الانساني اذ ان طبيعة المجتمع ونظرته الى دور الذكر والانثى ونوع الثقافة السائدة والاتجاهات الدينية كلها مسائل تجعل سلوك الانثى يختلف عن سلوك الذكر وهذا الاختلاف يرجع الى الاختلاف في النظرة الى الامور وطريقة التفكير وحجم المسؤولية لكل منها ولها علاقة بالحقوق والواجبات الاجتماعية ومن ثم تؤثر في حجم المشاركة السياسية ، فالكثير من المجتمعات لازالت تفرض قيوداً على النساء وتحرمهن من الكثير من حقوقهن بينما يتمتع الرجل بقسمة اكبر ومساحة اوسع من الحريات ، كما ان الدراسات التي اجريت على السلوك السياسي اشارت الى قلة اهتمام المرأة بالأمور السياسية وهذا ناجم عن عدة اسباب من بينها الطبيعة البيولوجية للمرأة وكذلك العمر والواقع الديني بالإضافة الى تأثيرات وضعها الاجتماعي فالمرأة المتزوجة تختلف جذرياً عن المرأة غير المتزوجة وكذلك المرأة العاملة تختلف هي الاخرى عن المرأة التي لا تعمل[٢] .

---

(١)صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٥٥ .

(٢) قيس اسماعيل جبار ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠ .

أما المؤثرات الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية فقد تؤثر في السلوك السياسي للفرد ، فالوضع الاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد يؤثر في تفكيره ومواقفه السياسية كما ان الطبيعة المكانية للفرد تؤثر في سلوكه كثيراً فابن المدينة له سلوك يختلف عن ابن الريف ، لذلك فان الدول سعت الى حد كبير في اقامة وسائل الاتصال كالطرق ووسائل الاعلام المختلفة لإنشاء المجتمع القومي الموحد ، وبالنسبة للمؤثرات الاقتصادية فان الوسائل التي يستخدمها الانسان في الانتاج والاقتصاد لها صلة وثيقة بالعلاقات التي تسود في المجتمع وان عدالة توزيع المقدرات الاقتصادية لها تأثير كبير على الوضع الاجتماعي وتؤدي الى استقرار النظام السياسي وهذا يتضح من خلال ملاحظة واقع المجتمعات المتقدمة وعلاقتها بانظمتها السياسية ، وبالمحصلة فانه كلما كان المجتمع اكثر رفاهية كلما كان سلوكه السياسي اكثر اعتدالاً ومحافظة على الوضع القائم وازدادت مشاركته السياسية في حين ان تردي الاوضاع الاقتصادية وانتشار الفقر والبطالة سيؤدي الى سلوك سياسي يأخذ طابع العنف والتمرد وقلة المشاركة السياسية[١] .

وينبغي ان لا يغيب عن البال تأثير العوامل النفسية على السلوك السياسي ويصبح هنا من الضروري تقصي الجذور العميقة لتكوين شخصية الفرد وهذه الجذور تمتد الى ايام الطفولة ولذلك فان طبيعة العلاقات بين الطفل وأبويه تؤثر لا شعورياً في جميع علاقاته الاجتماعية فيما بعد سواءً من ناحية موقفه من السلطة والعلاقات التي تقوم عبرها او من ناحية ميوله

---

(١) قيس اسماعيل جبار ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٣-٣٤ .

السياسية ويرى بعض الباحثين ان هناك علاقة وثيقة بين التنشئة المبكرة في الوسط العائلي وبين النظام السياسي ومواقف الفرد من السلطة فيما بعد متأثرة بعلاقاته بوالديه وعليه تختبر علاقات الطفل بوالديه في ابعاد ثلاثة هي[١] :

١. توزيع السلطة في العائلة أي هل هي موزعة بين افراد العائلة ام مركزة في شخص واحد .
٢. وثاقة العلاقات وحرارتها بين الطفل وأولئك الذين لهم سلطة في العائلة .
٣. انماط الانضباط في العائلة هل هي شديدة ام هي اكثر تساهلاً .

والواقع يجب عدم المبالغة في قوة تأثير هذه العوامل على الطفل اذ ان المعرفة والقيم والمواقف التي تكتسب خلال مرحلة الطفولة والمراهقة يعيد المرء تقسيمها خلال مرحلة البلوغ ، وعليه فان تأثير العوامل في مرحلة الطفولة ليست حتمية ولا دائمة .

وفي ميدان التحليل النفسي اقرت ثلاث خصائص اساسية في تشخيص طبائع وأمزجة الافراد وهذه هي (الانفعالية) و(الحركية) و(الترجيح) التي تتوزع بدورها الى ثمانية نماذج من الطبائع هي[٢] :

١. الهلامي .
٢. البليد .

---

(١) صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٦٢ .
(٢) المصدر السابق نفسه ، ص٥٧٥ .

٣. الدموي .
٤. البارد .
٥. العصبي .
٦. العاطفي .
٧. الغضوب .
٨. الشغوف .

وكل واحد من هذه النماذج يتجه نحو اتخاذ مواقف سياسية تنسجم مع مزاجه والواقع ان تأثير الامزجة السياسية لا يبدو متماثلاً على جميع الافراد وان المواقف السياسية تبقى معتمدة الى حد كبير على حرية اختيار الفرد وانه يتفاعل مع معطيات الواقع التي تواجهه وعلى طاقاته وقدراته الفردية وارتباطاته بالآخرين .

سابعاً. تحقق الشعور بالمواطنة:

لم يظهر مفهوم المواطنة بالمعنى الذي نعرفه اليوم ونتعامل معه في لحظة تاريخية واحدة ولا في اطار فكري واحد، وانما مر عبر مراحل تاريخية متعددة، وتناولته مدارس فكرية وفلسفية متنوعة وان اختلفت في طريقة تعاطيها مع المفهوم سلباً وإيجاباً الا انها جميعاً شاركت في بلورة المفهوم المعاصر للمواطنة[١].

(١) حميد فاضل حسن ، المواطنة واشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات التطبيقية – العراق انموذجاً، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٤٥-٤٦ ، السنة ٢٠١٦ ، ص١٢٥ .

ان المواطنة ارتبطت بحركة التاريخ الانساني وأخذت شكل الحركات الاجتماعية التي بدأت منذ قيام المجتمعات الزراعية في وادي الرافدين مروراً بحضارة سومر وآشور وبابل والنيل والصين وفارس والفينيقيين والكنعانيين ، وقد اسهمت تلك الحضارات بوضع اسس العدل والمساواة بوضع افاق رحبة لسعي الإنسان لتأكيد فطرته واثبات ذاته وحق المشاركة في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات مما فتح المجال للاغريق وبعدهم الرومان ليضع كل منهم مفهومه للمواطنة[١].

وترافق ظهور المفهوم الحديث للمواطنة مع اعلان استقلال الولايات المتحدة في ٤ تموز ١٧٧٦ واعلان حقوق الانسان والمواطن في فرنسا عام ١٧٩١ ، حيث تعد هاتان الوثيقتان نقطة تحول مهمة في تاريخ مفهوم المواطنة ونصت على الحقوق السياسية والمدنية بما في ذلك مفهوم المشاركة .

وتعود كلمة المواطنة إلى المفهوم اليوناني (Polis) التي ترجمت إلى العربية وكان معناها الحاضرة وهي تعني اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة وهي الوحدة الاساسية في التكوين السياسي ، ونستعمل كلمة المواطنة كترجمة للكلمة الفرنسية (Citoyennete) وهي مشتقة من كلمة (Cite) وتقابلها باللغة الانكليزية كلمة (Citizenship) المشتقة من

(١) حسين رحيم الهماش، تربية المواطنة في الفكر الاسلامي ، مجلة الاستاذ ، جامعة واسط ، العدد ٢٢٤، ٢٠١٨ ، ص١٤ .

كلمة (City) وترتبط كلمة مدني بدورها بمجتمع مستمر بنظم العلاقة بين افراده وبين الدولة[١].

وفي اللغة العربية مأخوذة من كلمة وطن ويعني المنزل الذي يقيم الانسان به وهو موطن الانسان ومحله، أي المكان الذي يقطن فيه والمواطنة جاءت من مصدر الفعل واطن بمعنى شارك في المكان[٢].

وعرفت موسوعة الكتاب الدولي المواطنة بأنها عضوية كاملة في الدولة أو في السلطة ، ولقد أكدت هذه الموسوعة بأن المواطنين لديهم حقوق مثل حق التصويت وحق تولي المناصب العامة في السلطة وكذلك عليهم واجبات مثل الدفاع عن بلدهم وحمايته ودفع الضرائب وغيرها من الواجبات[٣].

ولقد عرفها قاموس المصطلحات السياسية بأنها العلاقة الاجتماعية القائمة بين الشخص الطبيعي وبين المجتمع السياسي (الدولة) وفي هذه العلاقة يقوم الفرد بتقديم الولاء للوطن مقابل حصوله على الحماية من قبل الدولة [٤].

---

(١) عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة ، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٩، ص٧.

(٢) ابن منظور ، لسان العرب ، قم ، ١٩٨٥، ص٤١٥ .

(٣) لبنان هاتف عبد الامير الشامي ، المواطنة بين الحقوق والواجبات ، مجلة المواطن والتعايش، مركز وطن للدراسات، ٢٠٠٥ ، ص ٢٩- ٣٠ .

(٤) سامر مؤيد عبد اللطيف ، المواطنة واشكاليتها في ظل الدولة الاسلامية ، مجلة الفرات ، كربلاء ، العدد ٧، ٢٠١١، ص٧٠ .

والمواطنة لا تقتصر على تمتع الفرد بحقوقه وتأديته لواجباته اتجاه الدولة بل تتطلب المشاركة في شؤون المجتمع ونشاطاته المختلفة، أي يقصد بها شعور الفرد بالانتماء إلى جماعة اجتماعية لها ثقافة وتاريخ ومصير مشترك ، وينظم هذا الشعور اجتماعياً وقانونياً وسياسياً ويساهم الفرد من خلال هذا الأنتماء بشكل فعال في الحياة الاجتماعية[١].

وتشمل المواطنة ثلاثة عناصر وهي العنصر القانوني والذي يعنى بالحقوق التي يجب ان تكفلها الدولة للمواطنين على قدم المساواة دون أي تمييز على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو الثروة ويقابل هذا التنظيم القانوني الالتزامات التي يجب ان يفي بها المواطن تجاه الدولة وغيره من المواطنين ، اما العنصر السلوكي وهو عبارة عن جملة من الممارسات التي تعكس درجة النضج الثقافي الذي يتمتع به المواطنون وقدرة الدولة على ان توفر للفرد متطلبات الحياة الملائمة وأخيراً العنصر الوجداني وهو شعور الفرد بالانتماء والولاء للدولة وبدوره سوف يؤدي إلى الاحترام والالتزام الطوعي للقانون والاهتمام بالعمل والرغبة في القيام بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع الذي يعيش فيه حتى لو تطلب الامر للتضحية بجانب من مصالحه الخاصة وصولاً إلى الاستعداد للتضحية بالنفس في سبيل الدفاع عن الدولة ضد ما تتعرض له من تهديدات[٢].

---

(١) صفد عبد العزيز حمادي ، المواطنة وبناء الدولة المدنية الحديثة، رسالة ماجستير ، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف الاشرف ، ٢٠١٧.

(٢) طارق عبد الرؤوف عامر ، المواطنة والتربية الوطنية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١، ص١٣ .

فاذن المواطنة هي الاساس في تطوير النظام السياسي وصيانة حقوق الانسان وتجدد الحياة السياسية والثقافية وغرس روح الوطنية والمواطنة في نفوس الافراد وهذا يتم عن طريق قيمها وواجباتها وهي أيضاً أساس في الشرعية السياسية، فالمواطن لا يعد فقط فرداً في دولة القانون ، بل انه يتمتع بجزء من السيادة السياسية[١].

كما ان المواطنة هي صفة المواطن التي تحدد حقوقه وواجباته الوطنية من خلال التربية الوطنية كما تتميز بنوع الولاء للمواطن لوطنه وخدمته له في أوقات السلم والحرب والتعاون مع المواطنين الاخرين عن طريق العمل المؤسساتي والفردي الرسمي التطوعي في تحقيق الاهداف التي يصبو لها الجميع وتوحد من اجلها الجهود وترسم الخطط وتوضع الموازنات ، وان مفهومها لا يكتمل الا بنشوء الدولة الديمقراطية وذلك بممارسة الحياد الايجابي اتجاه معتقدات وايدلوجيات مواطنيها، فهي كذلك تضمن المساواة والعدل والانصاف بين المواطنين امام القانون عن طريق المشاركة في المسؤليات وتوزيع الثروات العامة[٢].

ان نجاح المواطنة يتحقق وفق الشروط التالية[٣]:

---

(١) دومنيك شنابرو كرستيان باشوليه ، ما المواطنة، ترجمة سونيا محمد نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ٢٠١٦ . ص١٠ .

(٢) تيتي حنان ، دور وسائل الاعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضرة ، بسكرة، ٢٠١٤ ، ص٢٩-٣٤ .

(٣) ندى احمد موسى السعبري ، مؤسسات التنشأة الاجتماعية السياسية وتحقيق المواطنة بعد عام ٢٠٠٣ ، محافظة بابل انموذجاً ، رسالة ماجستير ، معهد العلمين للدراسات العليا ، ص٢٠١٧ ، ص١٦ .

١- المساواة بين جميع الافراد في ضمان الحقوق واداء الواجبات.
٢- الابتعاد عن الانتماء إلى الولاءات الفرعية والتمييز من ناحية المذهب والجنس والنوع والعقيدة واللون ..... وغيرها .
٣- يتحقق نجاحها في ظل الأنظمة الديمقراطية ذات المشاركة السياسية الواسعة البعيدة عن القيود في الحريات، وللأفراد الحق في ممارسة حرية التعبير عن الرأي والتظاهر وغيرها.
٤- تتحقق في ظل وجود استقرار سياسي داخل مؤسسات الدولة بمعنى ان النظام السياسي خالي من الازمات السياسية، ويقسم الباحثون مسؤليات وواجبات المواطنة إلى قسمين الأولى تفرضها الدولة الزامياً والثانية يقوم بها المواطنون طواعية وهي[١].

أ- المسؤليات الطوعية : هي التي يقوم بها المواطنون دون فرض التزامات عليهم منها :
- المشاركة في تحسين الحياة السياسية والمدنية .
- النقد البناء في الحياة السياسية .
- العمل على تضييق الفجوة ما بين الواقع والغايات والامال الديمقراطية

ب- المسؤليات الالزامية: وهي المسؤوليات التي تفرضها الدولة على المواطنين مثل الضرائب ، الخدمة في القوات المسلحة ، الالتزام بالقوانين التي تفرضها الدولة ويسنها ممثلو الشعب .

---

(١) ابو الفتح هريرة ، قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خضيرة ، بسكرة، ٢٠١٥، ص٤٧ .

كما ان هناك مجموعة من الواجبات والالتزامات المفروضة على المواطن من بينها الولاء التام للوطن وعدم اللجوء إلى محاربة سياسات الحكومة بوسائل عنيفة والاكتفاء بالنقد والمعارضة الاعلامية مهما كانت المعتقدات والاراء الشخصية ومدى حدتها في معارضة هذه السياسات، ولا يجوز اللجوء إلى العصيان المدني الا عند عجز السلطة عن حماية المواطنين وحقوقهم .

وتعد المشاركة السياسية من ضمن الأنشطة التطوعية التي يلعب من خلالها الفرد دوراً في الحياة السياسية المجتمعية ، وتتم المشاركة عبر قنوات ، ويعد اتساع المشاركة السياسية من اهم مميزات الدولة المدنية ، انطلاقاً من مبدأ المواطنة[١].

فالمشاركة في مفهومها الصحيح توفر فرص الانخراط التلقائي في كافة مجالات الحيات العامة ، وهي تختلف عن المشاركة التي تحكمها سلطة عليا تأمر وتقود كما تشاء وهذا يتنافى مع مفهوم المواطنة ويتعارض مع قيمها ومبادئها، فالمواطنة بوصفها قيمة حضارية وإنسانية مهمة تهتم بالفرد ومؤسساته ووفرت له حق المشاركة والحضور الفعلي في مؤسسات الدولة والمجتمع المدني في شتى الميادين للحياة السياسية والاقتصادية والثقافية[٢].

---

(١) امل رؤوف محمد ، التعددية السياسية والاستقرار السياسي ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير جامعة النهرين . كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨ ، ص١٨-١٩ .

(٢) حمزة اسماعيل ابو شريعة ، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية ، مجلة دراسات للعلوم الأنسانية والاجتماعية ، العدد ٤١، ٢٠١٤، ص٥٥.

ثامناً. طبيعة نظام الحكم :

ان المشاركة السياسية تعد واحدة من أبرز المؤشرات التفاعلية بين السلطة والمجتمع فبقدر ما تكون السلطة منبعثة من الشعب وأمينة على مصالحه وتمثيله، بقدر ما ترغب في توسيع مشاركته السياسية في قراراتها وفعالياتها سواءً أكان ذلك بصورة فردية ام جماعية عن طريق مؤسساتها الرسمية أو من خلال توسيع دائرة مؤسسات المجتمع المدني ، اذ أن من شأن تفعيل المشاركة السياسية ان تعمل على زيادة تنظيمات المجتمع المدني وتعدد الاحزاب السياسية في المجتمع(١).

وتتناسب المشاركة السياسية عكسياً مع المستوى الثقافي والمعاشي ، اذ ان ارتفاع مستوياتهما يمكن افراد المجتمع من الخروج من حالة الانعزال عن طريق التنظيم والمشاركة في مؤسسات السلطة والذي عليها ادراك انه ليس هناك مشاركة سياسية حقيقية في ظل انخفاض المستوى الاقتصادي والثقافي وانعدام الحرية الفكرية للشعب أو حجب الحريات العامة والتعدي على الحقوق(٢).

وتكتسب المشاركة السياسية اهمية نوعية في المجتمع متعدد الطوائف والتوجهات والاتجاهات السياسية والفكرية، اذ تكون المشاركة في مجتمعات كهذه هي أحد آليات تحقق تماسك المجتمع والاندماج الاجتماعي ، اذ ان المشاركة ستضمن تحقيق حالة الاستقرار في حالة تنظيمها

---

(١) حسن صعب ، علم السياسة ، ط٥ ، دار العلم للملايين لبنان ، لبنان ، ١٩٧٧ ، ص٥٤ .

(٢) علي اسماعيل سعد ، المجتمع والسياسة ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، ط١، ١٩٨٣، ص٣٦٨ .

واكتسابها الصفات القانونية والشرعية من قبل السلطة ، كما وتضمن فاعلية كل فئة أو جماعة بعد وضعها على قدر المساواة مع غيرها من الفئات أو الجماعات المكونة للمجتمع وتكافؤ الفرص بين الجميع والحد من الصراعات بينها بالاعتماد على المبادئ الديمقراطية التي تضمن تداول السلطة وتحقيق مبادئ الشفافية بين الفرد والسلطة[١].

اما في حالة السلطة الدكتاتورية فهي تعد أقسى السلطات التي تمارس القمع والاستبداد على افراد المجتمع عن طريق منع الحريات العامة واضطهاد القوى السياسية والانفراد بالسلطة والامعان في سلب الحقوق والحريات العامة ، كل ذلك من شأنه ان يجعل سمة الدكتاتورية والاستبداد كسمات أساس للسلطة المستبدة ، الامر الذي يهدد الاستقرار السياسي في المجتمع وبضعه في دوامة العنف المتواصل، كما تظهر مخاطر السلطة الدكتاتورية في انها تقف عائق امام التطور الاجتماعي والسياسي في المجتمع كونها تؤدي إلى العجز المجتمعي الذي يتمظهر في قلة المشاركة السياسية وان تأثير السلطة الدكتاتورية والاستبدادية في المشاركة السياسية يتجلى في تضييق الحريات العامة والاخلال بالحقوق وتكون اكثر بعداً عن أي ممارسة ديمقراطية كما انها تميل إلى محاربة التنوع الثقافي والتعدد الاجتماعي وتسعى إلى صهر التشكيلات الاجتماعية عن طريق القوة[٢].

---

(١) عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط١، ١٩٩٥، ص٩١.

(٢) انظر في هذا احمد عبد الهادي حسين الجنابي ، مصدر سبق ذكره .

ولذا فان قانونية وشرعية السلطة تتجلى أهميتها في تحقيق المشاركة السياسية كونها تعمل على ترسيخ التنظيم الاجتماعي ليس على مستوى التكافؤ الاجتماعي ، وحرية الاختيار والتطور العلمي والثقافي والاقتصادي في المجتمع فحسب وانما تعمل على تنظيم علاقتها بالشعب ، كما تكون اداة لتطوير المجتمع من النواحي الاجتماعية والسياسية كافة عن طريق تبلور العلاقة التي توضح الحقوق والواجبات ويعد التداول السلمي للسلطة من اهم المكونات الاساس في العملية القانونية لشرعية السلطة ، اذ انها تحوز على الرضا الشعبي ولا تنهار برحيل شخص أو بفعل انقلاب مفاجئ(١).

ان من اهم العوامل التي تحدد علاقة الشعب بالسلطة قرباً أو بعداً هو ذلك الانسجام والتجانس ما بين اهداف وتطلعات المواطنين وما بين الاهداف التي تسعى اليها السلطة في اطار العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، وهذه العلاقة تجسدها اتصاف السلطة بالشرعية في وجودها، فوضوح العلاقة ما بينها وبين المواطنين واصلاح الخلل ان وجد والذي قد يظهر عن طريق قصور أو تعثر السلطة في تحقيق غايات الرضا والقناعة بينها وبين المواطنين يؤدي إلى الارتقاء بهم وشعورهم بقيمته وعدم وجود أي عوائق بينهم وبين السلطة(٢).

---

(١) سمير امين واخرون ، المجتمع والاجتهاد امام العولمة سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٤، ص١٢٢.

(٢) غالي شكري ، اشكالية الاطار المرجعي للمثقف والسلطة، مجلة المستقبل العربي ، العدد(١٤٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨ ، ص٣٨ ، كذلك انظر احمد عبد الهادي حسين، مصدر سبق ذكره، ص٥٠.

وتتحدد علاقة السلطة بالمواطنين بعدة مبادئ أهمها[١].

١- طبيعة انبثاق السلطة ووجودها في المجتمع ، واهمية وجود حالة الرضا والقبول الطوعي والارادي من المواطنين نحو السلطة .

٢- كيفية تنظيم السلطة لعملية مشاركة المواطنين في نشاطاتها ، وممارستهم القرارات والفعاليات التي تتخذها ، ومدى فعالية عنصر المشاركة والاسهام فيه .

٣- مدى ما يتمتع به الافراد في المجتمع من حقوق وحريات وانعكاس ذلك على قوة العلاقة العضوية ما بين السلطة والشعب.

تاسعا. الرأي العام :

لم يستخدم الرأي العام كمصطلح الا في اواخر القرن الثامن عشر ويعد (نيكر) وزير المالية الفرنسي قبل الثورة الفرنسية اول من استخدمه باعتباره قوة سياسية ، وتشير بعض الدراسات الى ان (نيقولا ميكافيلي) من اوائل الذين طالبوا بالاهتمام باتجاهات الرأي العام ويأتي بعده (مونتسكيو) الذي اشار بمصطلح (الروح العامة) وعبر عنه (جان جاك روسو) بمفهوم (الارادة العامة)[٢] .

وبحسب المهتمين بظاهرة الرأي العام فان الاهتمام بدراسته كمادة لها كرسي دائم في كبريات الجامعة الامريكية والاوربية منذ اواخر القرن

---

(١) احمد كمال ابو المجد ، المسألة السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٠ ، ص٣٣ .

(٢) عامر حسن فياض ، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الانسان ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٣ ، ص١١ .

التاسع عشر ، وقد اختص بتدريسه اساتذة اجتهدوا في تقديم دراسات وبحوث مثمرة في مجال الرأي العام، وان ذلك الاهتمام لم يكن بمعزل عن الاهتمام بالديمقراطية كاسلوب في الحكم وبالمشاركة السياسية تحديداً ، وارجع اغلب الكُتاب ظاهرة الرأي العام الى الاغريق باعتبار انها كانت مرتبطة بـ(الديمقراطية المباشرة وكان التعبير الشائع آنذاك هو صوت الشعب)[١] .

ويعرف الرأي العام بأنه (اتجاه اغلبية الناس في مجتمع ما اتجاهاً موحداً ازاء القضايا التي تؤثر في المجتمع او تهمه او تعرض عليه)[٢] ، كما يعرف بأنه (مجموعة الاتجاهات والمشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة مهمة وفي مرحلة معينة) .

كذلك يعرف (الحكم الذي تصل اليه الجماعة في مسألة ذات اعتبار عام بعد مناقشات علنية وواقعية)[٣] .

وقد برزت اتجاهات متعددة في تحديد مفهوم الرأي العام فالاتجاه الاول يحصر الرأي العام في القضايا السياسية فقط ، أما الاتجاه الثاني فيؤكد على ان الرأي العام ينصب على كل القضايا العامة في المجتمع ، وبالنسبة للاتجاه الاول يمكن الاشارة الى التعريف الذي اورده (ولتر روزنبوم) الذي يرى انه يمكن تعريف الرأي العام بأنه المعتقدات والقيم

---

(١) خيري عبد الرزاق جاسم ، مشكلات الوصول الى دولة القانون ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٤.

(٢) عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ص٨٠٣ .

(٣) محي محمود حسن وسمر حسن منصور ، العلاقات العامة والاعلام ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ ، ص٧٣-٧٤ .

والاتجاهات التي يعبر عنها فرد او جماعة كبيرة من الناس حول الامور السياسية المعاصرة ، أما الاتجاه الثاني فيمكن الاشارة الى التعريف الذي اورده (دوب) حيث يقول (ان الرأي العام يتألف من مواقف الناس المجتمعين في فئات حول موضوع مركزي)[١] .

ولابد من الاشارة الى ان هناك فرق بين مفهوم الجمهور ومفهوم الرأي العام رغم اختلاط المفهومين أحياناً ، فالرأي العام يتميز عن الجمهور من حيث كون الافراد فيه لا يحددهم مكان ولا تربطهم علاقات اولية ويكون التأثير فيه من دون تماس ويتم دون الحاجة الى اتصال مباشر ويكون خضوع الفرد فيه غير كلي اذ يستطيع الفرد فيه ان يحافظ على شخصيته واستقلاله ، بينما (الجمهور) يشير الى مكان وزمان معينين ويعتمد على العلاقات المباشرة ويكون خضوع الفرد للجمهور كلياً ، وعليه ليس من الضروري ان يمثل الرأي العام مجموع اراء الناس المكونين لأي مجتمع او جماعة لأن الاراء الشخصية قد تتفق او لا تتفق وربما رأي اقلية من الناس تبلور وساد نتيجة الاقناع ، وهنا يصبح التفاعل بين الاراء المختلفة ضروري للوصول الى قبول مشترك وتؤدي الدعاية واجهزة الاعلام دوراً في تحقيق هذا القول[٢] .

---

(١) خيري عبد الرزاق ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٥ .

(٢) الفريد سوفي ، الرأي العام ، ترجمة كامل عياد ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، بدون تاريخ ، ص١٩ ، نقلاً عن خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨ .

الفصل الثالث

(آليات المشاركة السياسية)

مما لا شك فيه ان المشاركة السياسية يتطلب لتحققها توافر آليات واضحة ومعروفة يتم من خلالها تدفق الآراء والافكار وتنسيق الجهود وتنظيم الخطط والفعاليات وعلى اسس قانونية معلومة .

واذا ما علمنا ان حجم المشاركة السياسية بدأ يتزايد ويتصاعد في ظل الزخم الديمقراطي الواضح في العالم نتيجة التقدم الفكري والتكنولوجي الهائل ، لذلك تعددت الآليات وأخذت صوراً واشكالاً مختلفة تبعاً لظروف كل نظام سياسي من حيث مدخلاته ومخرجاته .

ومن بين هذه الآليات التي سيتناولها هذا الفصل هي الاحزاب السياسية وجماعات الضغط والانتخابات والاستفتاءات الشعبية وحق التجمع والتظاهرات والمعارضة السياسية ومؤسسات المجتمع المدني والمجالس النيابية ووسائل الاعلام بمختلف اشكاله وصوره وتقنياته .

اولاً. الاحزاب السياسية :

يتميز الحزب السياسي بتعدد دلالاته وتنوع مضامينه من مجتمع لآخر ، وقد يعود ذلك إلى اختلاف الظروف التي تحكم نشوء الحزب فضلاً عن تباين وجهات النظر ، وتعد من البديهيات ظاهرة الاختلاف السياسي والاجتماعي والثقافي بين أفراد المجتمع وذلك يؤدي إلى قيام جماعات من الافراد ذات مصالح معينة للدفاع عن تلك المصالح ويتفق جماعة من الافراد على إقامة تنظيم سياسي يؤدي إلى ظهور الحزب السياسي[١].

وقد اختلف الفقه في صياغة تعريف الاحزاب السياسية فقد عرف ((ادموند بيرك)) الحزب بأنه (مجموعة من الافراد متحدين بمسعاهم الموحد مستهدفين تحقيق الصالح العام على أساس مبادئ موحدة اتفقوا عليها[٢] كما عرفه (موريس دوفرجيه) مجموعة طوائف أو اجتماع مجموعات صغيرة منتشرة في البلاد يربط فيما بينها نظام تنسيق وعرفه (جيوفاني سارتوري) بأنه (تنظيم يعين مرشحين للانتخابات بدخول الهيئة التشريعية)[٣].

وعرفه الدكتور طارق الهاشمي (مجموعة من الناس يظمهم تنظيم معين وتجمعهم مصالح ومبادئ معينة يهدفون الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها[٤].

---

(١) موريس ديفرجيه ، الاحزاب السياسية ، دار النهار ، بيروت ، ط٣ ، ١٩٨ ص٦.

(٢) نعمان الخطيب ، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٣ ، ص١٣٠.

(٣) موريس ديفرجيه ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨ و ص١١٠.

(٤) طارق علي الهاشمي ، الاحزاب السياسية ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠ ص٧.

ويقوم الحزب السياسي على عدد من العناصر واهمها[١] :

١. العضوية .

٢. التنظيم .

٣. الايديولوجية .

٤. وحدة القيادة .

٥. هدف الوصول إلى السلطة .

وتقوم الاحزاب السياسية بوظائف مهمة ومتعددة ولا سيما في الانظمة الديمقراطية التي تعد الاحزاب ملازماً لوجودها فلا يمكن تصور قيام نظام ديمقراطي بدون وجود احزاب سياسية وبالعكس[٢]. والمهمة الأساسية التي تقوم بها الاحزاب السياسية هي مهمة ترشيح ودعم مجموعة من الافراد وتمثيلهم في العملية الانتخابية، وكذلك تقوم بتعين بعض الاشخاص لتولي وظائف مهمة ومعينة عند فوز الحزب في الانتخابات، وللحزب أثر في الحياة الوطنية في المجتمع وله دور كبير في بناء الوعي السياسي للشعب وذلك من خلال اعطاء كشف المعلومات للأفراد عن

---

(١) حميد حنون خالد ، الانظمة السياسية ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠٠٩ ، ص١٦٤ . ١٦٩ نقلاً عن عبد الامير جبار صالح ، الاحزاب السياسية ودورها في التحول الديمقراطي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤.

(٢) حسين جميل ، نشأة الأحزاب السياسية ، الدائرة العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٤ ، ص٧.

طريق الصحف ووسائل الاتصال وكذلك له تأثير قوي ومباشر في الرأي العام من خلال تنشيط الشعور السياسي للأفراد وانماء الاحساس لديهم[١].

وتعد الاحزاب احدى الوسائل المهمة في تعزيز ونشر التنشئة والثقافة السياسية التي يخضع لها الفرد من اجل تفعيل دوره في المجتمع[٢].

والاحزاب السياسية هي ابرز القنوات القادرة على أن تستوعب في نطاقها الطبقات الاجتماعية المختلفة وذلك لضمان الحق للأفراد والجماعات بالمشاركة الفاعلة في صياغة قواعد العمل السياسي ، وفي النظم الديمقراطية الحديثة تعد المعارضة الحزبية جزءاً لا يتجزأ من النظام السياسي التي تحول دون انفراد حزب الاغلبية (الحزب الحاكم) في تيسير الحكم ، إذ تقوم بوظيفة مراقبة جميع تصرفات الحزب سواء داخل المجالس النيابية ام خارجها وذلك بالوقوف بوجه الحزب الحاكم إذا ما اصدر قرارات فيها اضرار بالمصلحة العامة أو انتهاك حقوق وحريات الاخرين[٣].

وتقتصر وظائف الاحزاب عند (جوزيف لابالامبارا) و (واينر) على اربعة وظائف[٤].

١. تنظيم الرأي العام.

٢. ايصال المطالب إلى مركز الحكومة وصنع القرار.

٣. وضع نظرية سياسية للمجتمع.

---

(١) صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٧٠.

(٢) المصدر نفسه .

(٣) عبد الامير جبار صالح ، مصدر سبق ذكره ، ص٧.

(٤) المصدر نفسه ، ص٧.

٤. اختيار القيادات السياسية.

أما الاستاذ (مارسيل برلو) فقد نظر لوظائف الاحزاب من خلال رؤية دورها الاجتماعي وهذه الوظائف هي[١].

١. الوظيفة التنظيمية / وذلك بتوجيه الاراء والامزجة ضمن قنوات وكذلك تحويل التعدد في الخلافات إلى مجموعة من الخيارات الجماعية.
٢. الوظيفة الاخلاقية : حيث لا يمكن قيام المسؤولية السياسية وتحديدها من دون وجود الاحزاب السياسية.
٣. الوظيفة التربوية ، حين يأخذ الحزب على عاتقه مسؤولية تربية اعضائه تربية سياسية فعالة.

ويمكن تلخيص وظائف الاحزاب السياسية في المجتمعات المتقدمة كما اجملها (أوستن رني) بالآتي[٢].

١. القيام بالترشيحات : أن نشاطات الاحزاب الرئيسية انما تتمثل في القيام بالترشيحات ، ذلك أن هذه الترشيحات هي التي تحدد الموظفين الرسميين وكذلك في تحديد شكل الحكومة وسياستها وخططها.

---

(١) عبد الرضا الطعان ، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية ، دار المشوار الثقافية العام ، بغداد ، ١٩٩١ ، ص٣٤.

(٢) طارق علي الهاشمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٧.

٢. خوض المعارك الانتخابية : أن المعارك الانتخابية هي المحك الصحيح لنشاطات الاحزاب السياسية ، وبواسطتها يقوم المواطنون بممارسة عملية الانتخابات والتصويت وحث المؤيدين والانصار على ممارسة هذا الاسلوب الديمقراطي.

٣. تنظيم الحكومة : حيث تحتاج كل حكومة ديمقراطية حديثة إلى قدر كبير من التنظيم وهذا ما تعمل الاحزاب السياسية على توفيره وضمانه ، فالاحزاب محكومة دوماً أما بمبادئها أو مصلحتها ، وهناك أحزاب وسطية فلا مبادؤها ولا مصلحتها هي الغالبة بل تسعى إلى التعايش والانسجام مع المصلحة العامة للمجتمع.

ثانياً. الانتخابات :

الانتخابات من نخب ، انتخب الشيء ، أي اختاره ، والانتخاب الاقتراع والانتزاع والاختيار ، والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم خيارهم من الرجال ، أما المعنى الاصطلاحي لمفرده الانتخاب ، فهو اجراء قانوني يحدد نظامه ووقته ومكانه في دستور أو لائحة ليختار على مقتضاه شخص أو أكثر لرئاسة مجلس أو نقابة أو ندوة أو لعضويتها أو نحو ذلك[١].

والانتخاب يعني الطريقة لاختيار الاشخاص لتولي مناصب معينة عن طريق الناخبين ، أي المؤهلين للتصويت بموجب قواعد واجراءات

---

(١) المعجم الوسيط / مجمع اللغة العربية ، ج١ ، ط٨ ، الادارة العامة للمعاجم واحياء التراث ، الدعوة ، اسطنبول ، ١٩٨٩ ، ص٩٠٨.

النظام الانتخابي كما عبر عن الانتخاب بأنه قاعدة النظام الديمقراطي فهو الوسيلة التي تمكن من اختيار الحكام بصورة ديمقراطية[١]. ولهذا يكون الانتخاب الوسيلة الديمقراطية فعن طريقه يختار الشعب نوايه الذين يمثلونه ويعبرون عن إرادته / ولذلك تحرص النظم المختلفة على تنظيم هذه الوسيلة تنظيماً دقيقاً واحاطتها بالضمانات الكافية حتى تكون نتائجها معبرة بالفعل عن ارادة الشعب الحقيقية دون تشويه أو تحريف أو تزوير[٢].

لقد أثير جدل فقهي وسياسي حول الطبيعة القانونية للانتخابات وعرف القرن التاسع عشر اتجاهات عدة تركزت حول توسيع دائرة الانتخاب أو تضيقيها ، فذهب البعض إلى القول بان الانتخاب حق شخصي مبعثه القانون والبعض الاخر ذهب إلى ان الانتخاب يجمع بين صفات الحق الشخصي ومميزات الوظيفة الاجتماعية واعتبره البعض على انه سلطة قانونية ، والحقيقة أن الاوضاع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحالة الدولة وأوضاع القوى السياسية والاجتماعية فيها كها لها الدور الاكبر في تكوين هيئة الناخبين وليس فقط ما يطرحه الفقهاء من النظريات التي يستنبط منها المشرع اثناء سن قوانين الانتخاب[٣].

وتتكون هيئة الناخبين من مجموع الافراد الذين لهم حق ممارسة الانتخاب والذين يطلق عليهم الناخبين ويتوقف ذلك على اتجاه الدستور

---

(١) زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ، ط٣ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤ ، ص١١٠.

(٢) رياض غازي فارس ، النظام الانتخابي في العراق ودوره في التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١١ ، ص٣.

(٣) المصدر نفسه ، ص٤.

والقوانين الخاصة بالانتخاب بكل دولة من الاخذ بنظام الاقتراع العام أو الاقتراع المقيد[١].

ويعد الانتخاب وسيلة ديمقراطية لإسناد السلطة إذا تقرر الاخذ باسلوب الانتخاب العام غير المقيد ، أما الانتخاب المقيد الذي يستلزم فيه توفر بعض الشروط عند الناخب من بينها النصاب المالي والكفاءة العلمية[٢]، أما الاقتراع العام فهو ذلك الاقتراع الذي لا يستبعد فيه أي شخص بسبب ثروته أو دخله أو دينه أو أصله أو تعليمه ، ويعد هذا التعريف السلبي لحق الاقتراع العام أما التعريف الايجابي للاقتراع العام فهو الذي يخول المواطنين الذين بلغوا سن الرشد السياسي حق التصويت ، ولهذا اصبح الانتخاب أو الاقتراع العام أمراً ضرورياً تتطلبه الاوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها العالم والتحولات الديمقراطية الحاصلة وهذه كلها تفرض مشاركة جميع افراد الدولة في الحياة السياسية الفعالة[٣].

لكن القول بالانتخاب العام عدم جواز تنظيمه من السلطات التشريعية في الدولة لذلك يرى فقهاء القانون الدستوري أن الاخذ بمبدأ الانتخاب العام لا يتعارض مع وجود بعض الشروط التي ترمي إلى تنظيمه ومنها[٤].

---

(١) عبد الغني بسيوني ، النظم السياسية ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢٣.

(٢) انظر في هذا ، رياض غازي فارس ، مصدر سبق ذكره.

(٣) كذلك انظر المصدر نفسه.

(٤) انظر علي غالب العاني وحسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية ، مصدر سبق ذكره.

١. الجنسية .

٢. العمر .

٣. الاهلية .

٤. القيد في جداول الانتخاب (سجل الناخبين) .

وفي كل ما تقدم فان الانتخابات لابد أن تتم وفق نظام انتخابي محدد والذي يعد اصطلاحاً الطريقة التي يترجم بها عدد الاصوات في الانتخابات إلى مقاعد في المجالس التشريعية أو المؤسسات المنتخبة الاخرى ، كما أن النظام الانتخابي وأساليبه يختلف من دولة لأخرى متأثراً بالعوامل الاجتماعية والثقافية والسياسية لأوضاع الدولة الدستورية وتقدير المشرع فيها ، ففي تحويل الاصوات المدلى بها في انتخاب عام إلى مقاعد برلمانية يمكن أن يترك اختيار النظام الانتخابي أثراً حاسماً في الشخص الذي سينتخب وفي الحزب الذي سيتولى السلطة حتى حين يحصل حزبان على عدد مماثل من الاصوات ، فان نظاماً انتخابياً معيناً قد يعطي الافضلية في هذه الحالة لحكومة أئتلافية في حين يمنح نظاماً آخر حزباً واحداً السيطرة والغلبة[١] .

أصبح هناك إدراك متزايد مفاده أن النظام الانتخابي يمكن ان يساعد على تنسيق التعاون فضلاً عن تحقيق التوافق في مجتمع يسوده الانقسام وغالباً ما تبدو العملية الانتخابية بأنها حصيلة سلسلة من المستويات بين القوى السياسية وبين الايديولوجيات المتعارضة .

---

(١) انظر رياض غازي فارس ، مصدر سبق ذكره.

ولكي يكون النظام الانتخابي حراً وعادلاً ينبغي أن تتوافر فيه الشروط الاتية[١] :

١. أن يتمتع جميع المواطنين بحق الاقتراع والمشاركة في الشؤون العامة (الانتخاب والترشيح)
٢. أن تضمن اجراءات الاقتراع حرية الاختيار وسرية التصويت وصحة فرز البطاقات.
٣. أن تراقب العملية الانتخابية هيئة انتخابية مستقلة عن بقية سلطات الدولة.

وفي حالة اعتماد نظام انتخابي معين يجب مراعاة الاهداف الاتية[٢].

١. ضمان قيام برلمان ذي صفة تمثيلية .
٢. جعل الانتخابات سهلة وذات معنى .
٣. تقديم الحوافز للتوافق .
٤. تسهيل وجود حكومة مستقرة وفعالة .
٥. مسائلة الحكومة .
٦. مسائلة الممثلين (النواب) .
٧. تشجيع الاحزاب السياسية .
٨. تشجيع المراقبة أو المعارضة التشريعية .

---

(١) برنامج الأمم المتحدة الانمائي ، مشروع ادارة الانتخابات وكلفتها
www.aceproject- www.poqar.org.

(٢) فرانشسكا بيندا وآخرون ، التحول نحو الديمقراطية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، أسبانيا ، ٢٠٠٥ ، ص٢٠ وما بعدها.

٩. استدامة العملية الانتخابية .

١٠. أخذ المقاييس الدولية في الحسبان .

العلاقة بين الانتخابات والتحول الديمقراطي:

تعد الانتخابات من مؤشرات وجود النظام الديمقراطي المستند إلى المشاركة السياسية وهي خطوة محسوبة لتعزيز المسار الديمقراطي وتحقق مهمتين رئيسيتين هما : [١].

١. اعطاء الشرعية للذين يمارسون السلطة .

٢. تحفز الاحساس والشعور لدى المحكومين بانتمائهم للمجموع من خلال الممارسة الجماعية .

وقد أكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٩١ أن الانتخابات الدورية والنزاهة من العناصر الضرورية التي لا غنى عنها في الجهود المتواصلة لحماية حقوق ومصالح المحكومين ، وان التجربة العملية تثبت أن حق كل فرد في الاشتراك في حكم بلده عامل حاسم في تمتع الجميع فعلياً بمجموعة واسعة من الحقوق والحريات الاساسية[٢] .

وللانتخابات الديمقراطية معايير ثلاثة هي[٣] .

---

(١) حسن لطيف الزبيدي ونعمة محمد العبادي ، الديمقراطية مفاهيم وتجارب ، مركز العراق للبحوث والدراسات ، النجف الاشرف ، ٢٠١٠ ، ص٤٧.

(٢) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦/ ١٣٧ في ١٧/ ١٢/ ١٩٩١.

(٣) عبد الفتاح ماضي ، مفهوم الانتخابات الديمقراطية في مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٢٩ وما بعدها.

١. معيار الفاعلية : يعني أن الانتخابات ليست غاية في حد ذاتها ، وانما هي وسيلة لتحقيق غاية أعلى منها ، فهي عملية اختيار من بين بدائل متعددة ترمي إلى تحقيق مقاصد سبعة تدور حول التعبير عن مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة ، وأن لا سيادة لفرد أو قلة وانتخاب الحكام ، وتسوية الصراع على السلطة بطرق سلمية من خلال التداول على المناصب السياسية العليا ، وتوفير الشرعية الشعبية للحكام وتمثل وسيلة لتوعية وتثقيف المواطنين ومصدراً لتعبئة السياسيين والقادة .

٢. معيار الحرية : أي استناد الانتخابات إلى حكم القانون واحترام حقوق المواطنين الرئيسية ولاسيما الحق في المعرفة وفي التعبير وفي التجمع وتشكيل الاحزاب السياسية واحترام مبدأ التنافسية .

٣. معيار النزاهة : وهذا يعني اجراء الانتخابات بشكل دوري فنزاهة الانتخابات تقضي تطبيق نفس القواعد والقوانين المنظمة للانتخابات بشكل دوري منظم للوصول إلى مقاصد الانتخابات ، كما تقضي نزاهة الانتخابات ضمان حق الاقتراع العام الذي لا يميز بين فئة وأخرى ، والاستناد إلى نظام انتخابي فعال وعادل واتباع معايير الشفافية والعدالة فيما يتعلق بتسجيل الناخبين وسرية التصويت وادارة الانتخابات والاشراف عليها وسلامة عملية فرز الاصوات واعلان النتائج والنظر في الطعون والشكاوى.

ثالثاً. المجالس التشريعية (البرلمان):

تشتق كلمة برلمان (Parliament) لغوياً من الفعل تكلم (Parler) وهي كلمة فرنسية وكانت تعني في العصر الوسيط جمعية تجرى فيها المذاكرة والمناقشة ، ومن فرنسا انتقل هذا المصطلح مع النورمانديين إلى انكلترا عندما تكون مجلس اللوردات ، ومن ثم مجلس العموم ، ويذهب بعضهم إلى ان مصطلح البرلمان كلمة سورية الاصل مؤلفة من مقطعين (بر) و (مان) وتعني آباء المقاطعات وهم سادة القرى والمدن[١].

ويمكن تعريف البرلمان اصطلاحاً بأنه مؤسسة سياسية مكونة من مجلس تشريعي واحد أو مجلسين يتألف كل منهما من عدد كبير نسبياً من الاعضاء يتمتع بسلطة المناقشة والقرار ويتميز البرلمان عن اللجان المكونة من عدد قليل من الاعضاء وعن المجالس والجمعيات الاستشارية التي تتمتع بسلطة المشاورة من دون سلطة القرار[٢].

ويقوم نظام المجلس التشريعي الواحد على اساس أن يستأثر التشريع مجلس واحد فالناخبون يقومون بانتخاب نواب عنهم ويؤلف هؤلاء النواب مجلساً واحداً ، يمارس الاختصاصات المقررة في الدستور ، ويعد نظام المجلس التشريعي الواحد اكثر ديناميكية في الدول الموحدة أو البسيطة[٣].

---

(١) ادموند رباط ، الوسيط في القانون الدستوري العام ، ج١ ، الدول وانظمتها ، دار العلم للملايين ، د. م ، د.ت ، ص١٢٩ ؛ جمال سلامة علي ، النظام السياسي والحكومات الديمقراطية ، ط٢ ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص٨١.

(٢) أحمد سعيفان ، الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية ، منشورات الحلبي ، ٢٠٠٨ ، ص٢٩٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٩١.

وذكر الفقهاء من انصار نظام المجلس التشريعي الواحد عدة مسوغات منها ما هو نظري ومنها ما هو خلاصة لتجارب ناجحة للعديد من الدول المطبقة لنظام المجلس الواحد ، فمدى نجاح أو فشل أي من النظامين (المجلس الواحد أو المجلسين) يتوقف أولاً وأخيراً على ظروف كل دولة سواء من الناحية التاريخية أو الاجتماعية أو السياسية وعلى مدى المناخ الصحي الذي يتوقف عليه استقامة عهد كل من النظامين وايتائه بثمار يكون لها وزنها في الحياة النيابية واعلاء صالح الامه[١].

ومن أهم المسوغات التي ساقها الفقه في تفضيل هذا النظام على نظام المجلسين[٢]:

أولاً : لا يمكن تمثيل سيادة الامة إلا بهيأة واحدة هي التي توجدها اكثرية الناخبين ، فوجود مجلسين قد يؤدي إلى تعارض بينهما.

ثانياً : يحول نظام المجلس التشريعي الواحد دون خلق ارستقراطيات جديدة وامتيازات شرفية أو مالية.

ثالثاً : يعد اكثر بساطة وأقل تعقيداً من نظام المجلسين.

رابعاً : يكفل هذا النظام الوحدة وعدم الانقسام بين هيئتي التشريع مما يقوي من سلطة البرلمان ويحول دون تصادم المجلسين.

---

(١) ابراهيم عبد العزيز شيحا ، النظم السياسية وتحليل النظام الدستوري المصري ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، د. ت ، ص٢٦٠-٢٦١.

(٢) ينظر نجلاء مهدي بحر ، الدور السياسي لمجلس النواب العراقي في ظل دستور العراق عام ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف ، العراق ، ٢٠١٣ .

خامساً : يمتاز المجلس الواحد ببساطة اجراءات التشريع وسرعة الانجاز ، بخلاف نظام المجلسين الذي يطيل من اجراءات التشريع ويؤخر اصداره.

أما نظام المجلسين فيقصد به ثنائية العمل النيابي ويراد به اناطة السلطة التشريعية بمجلسين احدهما عن طريق الانتخاب والاخر عن طريق مختلف عن الاول ، أما قانونياً فيعرف نظام المجلسين بأنه تقسيم لممارسة السلطة التشريعية بين غرفتين برلمانيتين تحمل كل منهما اسماً يغاير اسم المجلس الاخر[١].

ومن بين الطرق التي يتشكل بواسطتها المجلس الاخر هي : [٢].

١. الوراثة
٢. التعيين بواسطة السلطة التنفيذية
٣. الانتخاب.
٤. الجمع بين الانتخاب والتعيين.

وتختلف الدول في شرط السن للناخبين وأعضاء كل من المجلسين ، فتشترط عادة أن يكون سن الناخب والمرشح لعضوية المجلس الاعلى أكبر من سن الناخب والمرشح لعضوية المجلس الادنى كذلك تختلف في مدة النيابة ، فتكون مدة نيابة المجلس الاعلى أطول من مدة نيابة المجلس الادنى ، والعلة في ذلك أن المجلس الاعلى هو الاكثر تمثيلاً للأمة

---

(١) رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤ ، ص٢٠٨.
(٢) ينظر نجلاء مهدي بحر ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١-٢٥.

وانطلاقاً مما تقدم يتعين تحقيق رقابة فعالة للشعب على نوابه وتتمثل هذه في اعادة انتخاب النائب الذي احسن عمله وعدم انتخاب من تهاون في عمله النيابي ، أما تجديد نيابة المجلسين فتعمل الدول غالباً على جعل تجديد المجلس الادنى كلياً وذلك بانتهاء المدة المحددة دستورياً لنيابة اعضائه أو بحله قبل انتهاء المدة بخلاف تجديد المجلس الاعلى إذ يكون جزئياً وذلك بتجديد نصف اعضائه بعد انتهاء نصف مدة نيابته أو تجديد ثلث الاعضاء بانتهاء ثلث المدة وغيرها من صور التجديد[١].

ويختلف دور البرلمان من نظام سياسي لآخر من كونه استبدادي أم ديمقراطي ومدى ما ينعم به من استقرار سياسي واقتصادي ، ففي النظام الديمقراطي تتاح الفرصة للبرلمان في المشاركة السياسية وعملية صنع القرار السياسي وتزداد قوته ليصبح مركز الثقل في النظام السياسي بوصفه المعبر عن ارادة الشعب ، وهذا يعني أن البرلمانات في الانظمة الديمقراطية تعد من المؤسسات المهمة التي تحقق المشاركة السياسية ، خاصة إذا ما كانت حرة في عملها وقائمة على اساس الكفاءة والنزاهة ، فهو يتيح للمواطنين بان يشعروا أن لهم دوراً مسؤولاً في عمل الدولة فهو يحرك وعيهم السياسي ويطوره من خلال النظر إلى دورهم في المشاركة السياسية[٢] .

---

(١) رعد ناجي الجدة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١١ ؛ محسن خليل مصدر سبق ذكره ، ص٤٨٧ ؛ إبراهيم عبد العزيز شيحا ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨.

(٢) جلال السيد وسامي مهران ، البرلمان المصري تقاليده ، رقابة ، تشريع ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، ١٩٨٤ ، ص٥.

ويتزايد تأثير الناخبين على نوابهم من خلال عمل البرلمان نتيجة لاستمرار العلاقة وتوطيدها سواءً أ كان في عملية الانتخاب أو بعدها ، وبالنتيجة يأخذ النظام البرلماني صورة أكثر تمثيلاً للشعب بمختلف طبقاته واتجاهاته وتحقيق مشاركة أكبر في ممارسته للسلطة ، فالبرلمان يقوم بمناقشة هموم المواطنين بعد ايصالها له عن طريق قنوات المشاركة السياسية وتمكين المعارضة من تأدية دور في العملية السياسية وكسب خبرة سياسية اضافة إلى أنه يعد أحد أدوات التنشئة السياسية ، إذ يتيح لاعضائه فرصة معرفة واكتساب قواعد ومهارات اللعبة التشريعية ، كما يعتبر أداة تثقيفية مهمة للمواطنين إذا ما تابعوا من خلال وسائل الاعلام ما يجري داخل أروقته من مداولات[١] .

رابعاً. جماعات الضغط :

يمكن القول أن مفهوم جماعات الضغط كمصطلح سياسي يتكون من شقين الاول مفهوم الجماعة والثاني مفهوم الضغط ويقصد بالجماعة أي ائتلاف بين مجموعة من الاشخاص لهم خصائص مشتركة مثل المستوى المعيشي ومستوى متقارب من الدخل واصحاب مهنة واحدة تتشابه في السلوك العام ومستوى ثقافي علمي متقارب ، أما مفهوم الضغط فأنه مرتبط بالعمليات السياسية إذ يعني أن الجماعة بالمعنى السابق قد اتخذت اتجاهاً أو رأياً موحداً في موضوع معين[٢] . ويرى (جابريل الموند) أن لكل

---

(١) سعد عبد الحسين نعمة ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٥-٩٦.

(٢) حافظ علوان الدليمي ، النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة ، عمان ، دار وائل ، ٢٠٠١ ، ص٧١-٧٢.

نظام سياسي طريقة ما في صياغة مطالبة والاستجابة لها فان ابسط صور توضيح جماعات الضغط هي أن يتقدم الفرد بالتماس أو طلب لاحد اعضاء المجلس البلدي أو الهيئة التشريعية أو مدير الناحية أو المسؤول أو كما في الانظمة التقليدية إلى عمدة القرية أو شيخ القبيلة وقد نظمت مصالح الجماعات على أساس الانتساب وأقوى الجماعات عادة هي تلك التي تقوم على اساس المهنة أو الحرفة لأن سبل عيش الرجال والنساء وحياتهم العملية تتأثر بشكل فوري بالسياسات والاعمال الحكومية(١).

وهناك من يرى أن جماعات الضغط هي نوع من أنواع الجماعات الاجتماعية التي قد تكون صغيرة أو كبيرة ولهذه الجماعات الاجتماعية مصالح معينة تريد تحقيقها لأفرادها باسرع وقت ممكن ومتى استطاعت تحقيق مصالحها الانية انتهت مهمتها وتجمدت فاعليتها ونشاطها في التأثير على سياسة الحكومة(٢).

لقد اسقط مفهوم اللجوء إلى العنف لاستلام السلطة السياسية في الدول الديمقراطية وحل محله خيار التوجه الديمقراطي (الانتخابات) للفوز بالسلطة السياسية حينها ظهرت الحاجة لوجود منظمات تعمل على ممارسة الضغط على السلطة لتحقيق اكبر قدر ممكن من المطالب ، وجماعات الضغط هي نوع من الجماعات التي تم اللجوء إلى تكوينها والانضمام إليها

---

(١) جابرييل الموند وبنغهام باول ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ترجمة هشام عبد الله ، ط٥ ، عمان ، ١٩٩٨ ، ص١٠٧.

(٢) احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، المكتبة الوطنية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٤ ، ص١٧٧.

من قبل بعض الافراد أو المجموعات في المجتمع بهدف التأثير على السياسة العامة بشأن موضوع معين أو قضية معينة.

ويختلف أثر جماعات الضغط باختلاف طبيعة النظام السياسي والثقافة السياسية السائدة في المجتمع من حيث كونها ثقافة مشاركة أو ثقافة تابعة لذلك نرى أن تأثيرها يبدو ضعيفاً عندما يكون عددها كبيراً ومطاليبها متناقضة لان تأثير قوة بعضها يذهب بتأثير قوة بعضها الاخر المعاكس لها ، فإذا أخذنا جماعات الضغط الاقتصادية وسياسة التعرفة الكمركية فأننا نجد أن بعض الجماعات قد تفضل رفع التعريفة الكمركية بينما قد يفضل بعضهم الاخر خفضها بما يضعف التأثير النهائي لتلك الجماعات ، بان هذا الامر لا يعد قاعدة ثابتة وانما قد يكون الاختلاف في المطالب دليل قوة لتحصيلها وتحقيقها[١].

وقد تصدى لتعريف هذه الظاهرة عدد من المفكرين والكتاب فقد عرفها جان دانيل بانها (كل الجماعات التي تضغط للتأثير على السياسة العامة) أما هنت فهو يرى فيها (أية منظمة تسعى إلى التأثير على سياسة الحكومة فيما ترفض تحمل مسؤولية الحكم)[٢].

ومن خلال التعريفات يمكن القول باختصار أن وصف جماعة الضغط لن يتحقق ما لم يتوفر عنصر المصلحة والتنظيم والقدرة على التأثير في اجهزة الدولة لتحقيق اهداف تلك الجماعة ، فضغط هذه

---

(١) لويد جنسن ، السياسة الخارجية ، ترجمة محمد أحمد المفتي جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٩ ، ص١٥٦.

(٢) نقلاً عن كمال المنوفي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦٨- ١٦٩.

الجماعات لصنع القرارات العامة ورسم سياسة الدولة من خلال تفاعلها مع ما يؤثر من حولها وسعيها الدؤوب للتأثير في المؤسسات السياسية والاجهزة الحكومية يجسد النشاط الرئيسي الذي تستمد منه هذه الجماعات ماهيتها ومبرر وجودها[١].

وإذا ما اردنا أن نميز بين جماعات المصالح وجماعات الضغط فهناك رأيان الاول يرى أن ثمة تمايزاً بسيطاً مرده حجم الجماعة ، فجماعات الضغط يكون حجمها اصغر بالمقارنة مع جماعات المصالح ، بينما يفند الرأي الثاني هذا القول ولا يرى أي تمايز بين الجماعتين إذ يشير أنه في الولايات المتحدة يطلق تعبير جماعة المصلحة على التجمعات التي تحققت على اساس الدفاع عن الفوائد المادية وصيانه القيم الاخلاقية وهي تتحول إلى جماعة ضاغطة منذ اللحظة التي يستعمل فيها المسؤولون التأثير على السلطة الحكومية في سبيل انتصار مصالحها وبناء عليه يميل اغلب الباحثين إلى اعتماد مفهوم جماعة المصلحة للاشارة إلى مفهوم جماعة الضغط أو بالعكس[٢].

وتعد جماعات الضغط قديمة قدم الحكومات نفسها ، إلا أن تناولها بالدراسة والتمحيص من قبل علم السياسية جاء متأخراً ويرى الاستاذ غابرييل الموند أن النشأة التاريخية لجماعات الضغط واللوبيات بدأت قبل

---

(١) فيليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، ط١ المؤسسة الجامعة للدراسات ، بيروت ، ص٢٨٠.

(٢) وائل محمد اسماعيل ، النظام السياسي الامريكي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤ ، ص٨٧.

مئة عام وتقريباً منذ نهايات القرن التاسع عشر إذ ظهرت المجتمعات الصناعية واتسع نشاط الحكومة ونمت مصالح المجموعات من حيث الكم والنوع بمقدار النمو الصناعي نفسه[١] ومن اسباب ظهورها الاخرى حد تعقد تعقد العلاقات الاجتماعية خاصة في المجتمعات الصناعية وما يتبعها من ظاهرة تقسيم العمل بين أفراد المجتمع ومن ثم عدم مقدرة الفرد لوحده من تحقيق مصلحته الشخصية وكان لابد في سبيل أن يحافظ على مصلحته الخاصة أن يندمج مع أفراد لهم نفس المصلحة[٢] ومن بين أسباب وجود هذه الجماعات هو اعطاء صورة اجتماعية أمينة للتوقعات الجماعية على الاقل لدى السلطات العامة والحكومية ووضع الرأي العام امام واقع معين ، إذ أن هذه الجماعات تؤدي دوراً نشيطاً في التعبئة وتقوية الشعور بالهوية الجماعية[٣]. ويرى الدكتور بطرس بطرس غالي أن وجود جماعات الضغط في الحياة السياسية يوفر فرصة للأفراد لممارسة حقوقهم السياسية من خلال الانتماء فأن الفرد إلى جانب عضويته في المجتمع هو عضو في هذه الجماعات[٤]. ويرى آخرون أن الشعوب الديمقراطية التي اختارت ممثليها في البرلمان والحكومة غبر الانتخابات لا يتركونهم يتصرفون لوحدهم كما يرون بل تتم متابعتهم والضغط عليهم عبر جماعات الضغط .

---

(١) غابرييل الموند ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٧.

(٢) سعاد الشرقاوي الاحزاب السياسية وجماعات الضغط ، الجزء الثاني ، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٢٦٢.

(٣) فيليب برو ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٢.

(٤) بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، مبادئ العلوم السياسية ، ط١ ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص٤٠٥.

وعن الفرق بين جماعات الضغط والاحزاب فأنها أي جماعات الضغط لا تهدف إلى السيطرة على الحكومة في عمومها كما هو الحال في المشاركة الحزبية ولكنها نتيجة إلى تحقيق مهام ضيقة إذ أن تأثيرها في السياسة يقتصر على المواضيع التي تعنيها فقط ومن ثم فهي لا تهدف إلى السيطرة على السلطة العامة للدولة ككل ، وأن المشاركة الحزبية لم تعد تهتم بمن سيقوم بممارسة السلطة وحسب بل من سيتولى هذه الوظيفة أو تلك ، بينما نجد مشاركة جماعات الضغط تركز اهتمامها على الكيفية التي تمارس بها السلطة أي انها تهتم فقط بمحتوى السياسة والقانون الذي سيكون[١].

والمشاركة الحزبية غالباً ما تكون ذات طبيعة سياسية لأن الاحزاب تنشأ في الاصل لتحقيق أهداف سياسية وأن تداخلت معها أهداف اقتصادية واجتماعية فأنها تظل ثانوية بالمقارنة مع هدفها الاساس ، بينما نجد جماعات الضغط تنشأ في الاساس للمحافظة على مصالح أفرادها ومن ثم فأن أهدافها غالباً ما تكون ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية وان اتخذت مشاركتها في الشؤون العامة صيغة سياسية[٢].

أما بخصوص وسائل المشاركة فان مشاركة الاحزاب غالباً ما تتم بواسطة وسائل واضحة معلنتاً حملات التعبئة الاعلامية التي تقوم بها

---

(١) منير جبر خضير ، جماعات الضغط واثرها على صانع القرار في الولايات المتحدة ، رسالة ماجستير ، معهد العلمين ، النجف ، ٢٠١٥ ، ص٢٠ .

(٢) رمزي الشاعر ، الايديولوجية وأثرها في الانظمة السياسة المعاصرة ، القاهرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩ ، ص١١٣.

لكسب تأييد الرأي العام وتقديم قوائم المرشحين الحزبيين لتقلد الوظائف العامة في الدولة ومؤازرتهم في الحملات الانتخابية ومعارضة اعمال الحكومة ونقد المواقف السياسية ، أما مشاركة جماعات الضغط في الشؤون العامة وخاصة غير الرسمية منها فغالباً ما تتم بوسائل غير واضحة وسرية بل قد تلجأ أحياناً إلى اتباع وسائل غير مشروعة كالتجسس والرشوة[١].

وقد اختصر القول الفقيه الفرنسي "دوفرجيه" في التميز بين مشاركة الأحزاب ومشاركة جماعات الضغط بهذه العبارة ((أن التفريق بين الاحزاب وجماعات الضغط يقابل التفريق بين الصراع المباشر في سبيل الحصول على السلطة أو المشاركة فيها وبين الصراع غير المباشر من اجل التأثير فيها دون تغيير مصالحها))[٢].

أساليب تأثير جماعات الضغط في السلطة :

ودورها في المشاركة السياسية :

تختلف جماعات الضغط باتخاذها نوع الوسائل والاساليب التي تحقق أهدافها تبعاً لاختلاف النظام السياسي الذي تعمل فيه واختلاف طبيعة الهدف الذي ترنو إلى تحقيقه ، وهي في محاولتها التأثير على عملية صنع القرار تستعمل مجموعة من الادوات بعضها يرتبط بالمؤسسات السياسية الدستورية وبعضها الاخر يرتبط بالقوى الاخرى .

---

(١) بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٧.

(٢) موريس دوفرجيه ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٣.

أولاً : التأثير على المؤسسات الرسمية .

١. عبر المؤسسة التشريعية:

تمثل السلطة التشريعية هدفاً عاماً لنشاطات جماعات الضغط وهي الميدان الرئيسي لنشاطها وتظهر أمام اللجان التشريعية وتقديم المعلومات لاعضاء الهيئة التشريعية ، فضلاً عن سعيها إلى تكوين لجان ومجالس مشتركة مع ممثلي اللجان البرلمانية وكذلك الاتصال الشخصي[١].

واللجان البرلمانية غالباً ما تحتاج إلى خبراء وفنيين في معالجة القضايا المطروحة حول صياغة السياسات العامة وهذه الخبرات[٢] توفر جماعات الضغط عبر ما يطرحوه من وجهات نظر حافلة بالمعلومات.

٢. التأثير عبر المؤسسة التنفيذية :

قد يحصل أن تتعاون السلطة التنفيذية مع جماعات الضغط لضمان الحصول على موافقة السلطة التشريعية على بعض التشريعات التي تتفق مع مصلحة الطرفين، كما تستنجد الكثير من جماعات الضغط والمصالح بوسائل الاعلام لتقوية فاعليتها المؤثرة في مواجهة السلطة التنفيذية وتعبئة الرأي العام فضلاً عن تنظيم المؤتمرات وكتابة التقارير ورفعها إلى المسؤولين بالسلطة التنفيذية[٣].

---

(١) جان مينو ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٢.

(٢) صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢٧.

(٣) جابريل الموند وبنغهام باول ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٩.

وتطمح تلك الجماعات إلى ممارسة تأثيرها في تنفيذ السياسات والرقابة عليها من خلال الخبراء والمختصين داخل الجهاز التنفيذي ومن خارجه ومن ابرز الامثلة على ذلك بريطانيا إذ وجود المجلس القومي بالاقتصاد والتنمية ومجلس رجال الاعمال في الولايات المتحدة الذي يضم كبار رجال الصناعة ويوفر خدمات الهيئات وإدارات حكومية بما في ذلك البيت الابيض(١).

٣. التأثير عبر المؤسسة القضائية :

تلجأ الجماعات الضاغطة إلى وسائل مختلفة في التأثير على السلطة في حال عجزها في تحقيق اهدافها مثل المقاضاة مطالبة بحقوق لها أو الغاء قرارات ادارية أو حكومية ضارة بمصالحها وفي ذلك تقع الجهات الحكومية في حالة ارباك وانشغال قصد اجبارها على التراجع عن مواقفها تجاه تلك الجماعات ومن أبرز وسائلها في ذلك أما اقامة دعوى من قبل الجماعة نفسها أو تمويل الدعاوى التي تأتي من قبل الافراد أو اشغال موقع صديق للمحكمة(٢).

٤. التأثير عبر العملية الانتخابية :

تعمل جماعات الضغط على دعم المرشح الذي يتبنى سياسات عامة تخدم مصالحها مستخدمة وسائل مهمة من خلال الانتخابات ويتمثل

---

(١) اماني قنديل ، مكانة جماعات المصالح في النظم الرأسمالية ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٦٠ ، كانون الاول ، ١٩٨٩ ، ص٩٣.

(٢) قحطان أحمد الحمداني ، المدخل إلى العلوم السياسية ، دار الثقافة للنشر ، بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٣٠١.

ذلك في اختيار الافراد الذين يضعون القرارات وغالباً ما يكون ذلك أما بحث منتسبيها على التصويت لصالح مرشح معين تدعمه أو عن طريق تقديم الدعم المالي كتمويل الحملات الانتخابية أو الدعم المعنوي عن طريق استغلال نفوذ بعض الشخصيات الدينية والاجتماعية للدعاية لمرشح ضد منافسيه[١].

ثانياً : التأثير على المؤسسات غير الرسمية

١. الاحزاب السياسية :

تلجأ جماعات الضغط والمصالح إلى بعض أنواع التحالفات مع الاحزاب السياسية في مواقف معينة وبخصوص بعض قضايا السياسة العامة وهذه التحالفات تعد إحدى أهم المصادر الفعالة لتلك الجماعات للتأثير على السلطة ، لكن اهمية الاحزاب السياسية كوسيلة من وسائل جماعات الضغط في السياسة العامة غالباً ما تتجسد بعدة عوامل فالاحزاب ذات الايديولوجيات المتشددة تميل إلى توجيه المصالح التابعة لها بدلاً من أن تنقل مطالب جماعات الضغط ، أما الاحزاب اللامركزية مثل تلك الموجودة في الولايات المتحدة الامريكية فقد تكون أقل تقبلاً للعون من اعضاء السلطة التشريعية ، وفي دول مثل بريطانيا تعد المكونات المختلفة للمنظومة الحزبية خاصة اللجان البرلمانية قنوات هامة لنقل المطالب إلى الحكومة[٢].

---

(١) صادق الاسود ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢٦ . ٥٢٧.

(٢) جابريل الموند وبنغهام باول ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٩.

ويرى البعض أن جماعات الضغط تستعمل تأثيرها على السلطة التشريعية من خلال علاقتها بالأحزاب السياسية .

٢. الرأي العام :

لا تستطيع جماعات الضغط تجاهل الثقل المعنوي الذي يمثله الرأي العام في كثير من الدول ، ويختلف التعاطى مع الرأي العام باختلاف الجماعات الضاغطة وقد تكون الغاية من ذلك تربوية احياناً كالجماعات المهتمة بحقوق الانسان.

وتهتم الجماعات بالرأي العام من خلال العلاقات التي تحاول بنائها مع القطاعات التي تؤدي دوراً بارزاً في تكوينه كالقطاع الاعلامي ، وأن الغرض من استهداف الرأي العام هو الحفاظ على مناخ مؤيد لأهداف جماعات الضغط[١].

وتقوم تلك الجماعات بالترويج عن طريق وسائل الاعلام المختلفة لبعض الافكار التي تدعم مصالحها ، إذ ترسل إلى العمق مواداً تغطي مطالبها العادية ووجهات نظرها على شكل بلاغات ومقترحات ومقابلات فضلاً عن السعي إلى الافادة من تعلم واتقان الفنون والتقنيات الدعائية ، حيث تؤدي وسائل الاعلام دوراً مهماً في حشد التأييد لجهود تلك الجماعات إلى درجة تجعلها تتبرع بالمال والوقت لها[٢].

---

(١) منير جبر المعموري ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٤.

(٢) جان مينو ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩.

ولما كانت الحكومات تعتمد في بقائها على تأييد الرأي العام فمن الطبيعي أن تعير تلك الجماعات اهتماماً كبيراً لتهيئته وتوجيهه في الكثير من الاحيان لتحقيق أهدافها ولا شك أن تلك الجماعات قادرة بما لديها من موارد كبيرة على تمرير هذا التوجيه في طريق تحقيق مصلحتها بما في ذلك حمل الحكومة أو المجلس على تبني قضاياها مستعملة في ذلك مختلف الوسائل التي تؤثر بالرأي العام مثل اصدار النشرات وعقد الندوات والقاء المحاضرات واستعمال القنوات الاذاعية والتلفزيونية[١].

وتبعاً لاهمية ما تقدم عادة ما تلجأ جماعات الضغط والمصالح إلى امتلاك بعض الوسائل الاعلامية كالصحف والقنوات التلفزيونية لكي يسهل عليها التأثير بالرأي العام وكان للتطور الهائل في وسائل الاعلام من خلال الثورة المعلوماتية والتكنلوجية أثراً في تحشيد التأييد والترويج للأفكار التي تعتقد بها جماعات الضغط[٢]

اضافة إلى تلك الوسائل تلجأ الجماعات إلى التظاهرات والاحتجاجات كذلك التعاون فيما بينها لتحقيق أكبر قدر من الضغط على السلطة وكذلك الحال مع منظمات المجتمع المدني خصوصاً في القضايا المشابهة والمشتركة ، ولهذا فهي في سبيل هذا التعاون تتنازل عن خلافاتها الاساسية لتضمن الحصول على دعم جماعات أخرى وفي كثير من الاحيان يتم هذا التعاون عن طريق اتفاقات صريحة وعقود رسمية ، وقد تكون مهمتها الاساس هي السعي لتحقيق التوفيق بين مختلف الجماعات

---

(١) احسان محمد الحسن ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٩.

(٢) جابر يل الموند وبنغهام باول ، مصدر سبق ذكره ، ص١١٨ .

وتتكون من ممثلين ينوبون عنهم وتنفض هذه الجماعة بمجرد تحقيق الغرض من تكوينها[١].

خامساً. الاعلام :

أن آراء المواطنين سواء كانوا رسميين أو غير رسميين تتشكل نتيجة ملاحظة الاحداث وتفسيرها ، والوسيلة الاعلامية هي الملاحظ الاول للاحداث ، وهي من المصادر المهمة لتفسيرها فتقوم الوسائل الاعلامية بدور بارز في توجيه صناع القرار وامدادهم بجزء هام من المعلومات التي على اساسها يتخذون القرارات وتبني سياسات معينة ، بالاضافة إلى كون الوسائل الاعلامية مصدراً هاماً للمعلومات فانه يمكن الاستفادة منها كمؤشر للرأي العام ودليل لموقف الافراد والجماعات تجاه سياسات الحكومة الداخلية والخارجية ، وقد أصبح صناع القرار اكثر ميلاً للاستجابة لتأثيرات وسائل الاعلام في اتخاذ القرارات[٢] ، ولقد عرفت وسائل الاعلام تطوراً كبيراً جعلها تدخل جميع مجالات الحياة وتتميز هذه بكونها فتحت للانسان مجالاً واسعاً للمشاهدة والاستماع والقراءة ، ومن مميزات هذه الوسائل انها تدخلت في جميع المجالات الاجتماعية والتربوية والثقافية والاقتصادية ، فأصبحت تؤثر في سلوكيات الفرد كالسلوك الاجتماعي والاقتصادي وغيرهما كما أنها اصبحت جزءاً من الحياة المعاصرة كمعيار لقياس مدى

---

(١) محمود خيري عيسى ، الديمقراطية وجماعات الضغط ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٢ ، ١٩٦٣ ، ص١١٠.

(٢) سلام علي محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٢ .

تطور المجتمعات للتحول نحو الحداثة والديمقراطية وتوسع افاق المشاركة السياسية وبدأت تؤدي دوراً مهماً على صعيد التنشئة السياسية والاجتماعية والانتماء الوطني .

ووسائل الاعلام تنافس المدرسة والاسرة في عملية التنشئة الاجتماعية حيث يكاد يجمع الباحثون على اهمية الدور التربوي الذي تؤديه في حياة الاطفال ، والمؤسسة الاعلامية مجموعة من المواد العلمية والادبية والفنية المؤدية للاتصال الجماعي بالناس بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الادوات التي تنقلها أو تعبر عنها مثل التلفزيون الاذاعة ، الصحافة ، السينما ، الندوات ، الزيارات الرسمية وغير الرسمية ، شبكة الانترنت.

أن التأثير الاعلامي في الظواهر الاجتماعية المختلفة يتم من خلال المستويات الاتية[١] :

١. تغيير المواقف والاتجاهات .
٢. التأثير في المجال المعرفي .
٣. التأثير في المجال العاطفي .
٤. التأثير في انماط السلوك .

وتمتلك وسائل الاعلام القدرة على التأثير في اتجاهات الجمهور المتلقي نحو الاحداث السياسية المثارة بناءً على ما تحمله من عروض

---

(١) هادي نعمان الهيتي ، الاتصال الجماهيري في المنظور الجديد ، بغداد ، الموسوعة الصغيرة ، تسلسل ٤١٢ ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٩٨ ، ص٦٥ ؛ محمد بن عبد الرحمن الحضيف ، كبث تؤثر وسائل الاعلام ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٩٩٤ ، ص١٨.

ومنتجات سياسية ، فتهتم وسائل الاعلام بالاحداث والوقائع السياسية على مستوى العالم كله ، وهي بهذه تستميل المشاهدين إلى التعرض للأخبار ومتابعتها ، فضلاً عن تزايد الاهتمام بالاحداث والوقائع وتزايد الرغبة في الاستزادة منها ، وهذه الاخبار السياسية تشمل انماطاً متعددة للسلوك السياسي الذي يحمل الكثير من الدلالات ، كالانتخابات والصراعات السياسية والمطالبة بالحقوق وما إلى ذلك[١] .

ويمكن عد وسائل الاعلام على انها مربية وموجهة ومشاركة في عملية التنشئة السياسية التي تزرع الافكار والقيم والمقاييس السياسية المطلوب نشرها وترسيخها في المجتمع كما أنها تشارك بفاعلية في زيادة الوعي السياسي والفكري بين الافراد وترسيخ المعرفة السياسية بين قطاعات المجتمع المتعددة ، ولها الدور الاكبر في تمسك المواطنين بأفكار ومعتقدات سياسية معينة دون افكار ومعتقدات أخرى ففي الحملات الانتخابية على سبيل المثال تقوم وسائل الاعلام في مساعدة الاحزاب السياسية على تنفيذ حملاتها الاعلامية والسياسية وتثبت افكارها واهدافها ومشاريعها في صفوف الشعب وتنقل آراء قادتها إلى الشعب من خلال عقد الندوات معهم[٢] .

---

(١) عزي عبد الرحمن ، العرب والاعلام الفضائي ، العدد ٣٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص٧٠ .

(٢) خالد العنزي ، التبادل الاعلامي الحكومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٢ ، ص١٥.

ونظراً لاهمية الاعلام في الحياة السياسية اصبحت الانظمة الديمقراطية وشرعيتها مرتبطة بقدراتها على الاتصال لدرجة عده رهاناً حقيقياً لكل من يريد ممارسة السلطة ، وعليه لا توجد حكومة أو حزب لا يستثمر هذا المجال الذي اصبح اكثر تعقيداً بسبب التطور التكنلوجي والقدرة المتزايدة للجمهور على تفكيك مضامين الرسالة الاعلامية ذات الطابع السياسي[١] .

لذلك يمثل الاعلام مكانة متميزة في النظام السياسي لأنه يقوم بترجمة خطط الاخير إلى أرض الواقع فاذا تبنت الدولة سياسة قائمة على أسس الديمقراطية والمشاركة الشعبية ، فان الاعلام يكون الوسيلة التي عن طريقها تتمكن الجماهير من الاسهام بجزء من المسؤولية الملقاة على عاتق النظام السياسي لتحقيق العدالة الاجتماعية وانهاء التمايز الطبقي عبر التوعية للجمهور ، لذا فقد اهتمت الدول الديمقراطية بدور وسائل الاعلام في توجيه الحياة السياسية وشكلت منبراً للحوار والجدل السياسي وتنوير الرأي العام بالافكار والمعلومات ، إذ يكون الرأي العام عنصراً أساسياً للعملية الديمقراطية عن طريق الانتخابات ويقوم الاعلام بهذا النشاط لسد حاجات الجمهور الاساسية في عملية المعرفة السياسية وتوصيل الآراء والافكار والمعلومات المختلفة من الشعب ليستطيع بالاغلبية تقرير ما يريده من السياسات وكذلك اختيار الممثلين .

---

(١) محمد الادريسي ، الاعلام واقعة ومستقبله في الوطن العربي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦، ص٣٠ .

لذلك فان وسائل الاعلام إذا احسن استعمالها تؤثر في دعم التنمية السياسية وكذلك الثقافة السياسية لدى جمهورها وذلك بامداده بالمعلومات والحقائق والخبرات المطلوبة بامداده بالاحداث السياسية الجارية بدقة وموضوعية وكل ذلك يوجد المناخ الملائم للوعي والتنمية السياسية ومن ثم تأهيل الجمهور بالشكل الملائم للعملية السياسية وفي المشاركة بعملية اتخاذ القرارات وفي تعبيره السياسي[١] .

وتزداد اهمية وسائل الاعلام في تنمية الوعي بالمواطنة من تزايد اهمية ما عرف بالاعلام السياسي الذي اصبح يعد سلطة قادرة على التأثير والتغير أذ يقوم بتنمية الوعي السياسي والاجتماعي وتدعيم القيم السياسية والمشاركة السياسية وتوعية الناس والمساعدة في احداث تغير جذري في حياة المجتمع ويتميز بقدرة فائقة في عملية التنشئة السياسية وتكوين ثقافة سياسية وبالتالي حصول المشاركة السياسية لاسيما عندما يكون الاعلام منظماً ويسير على وفق سياسة اعلامية محكمة .

ويبرز دور وسائل الاعلام بشكل اكثر من خلال قيامها بالتركيز على مواضيع سياسية محددة ، إذ تقوم بالتركيز على بعض الظواهر السياسية واضعاف الاهتمام بظواهر اخرى والتعتيم عليها ، وقد يقود ذلك الجماهير إلى الانشغال بالمواضيع السياسية المثارة وانقياد الرأي العام اليها ، كما يبرز ذلك الدور من خلال قيام وسائل الاعلام باثارة الشك السياسي

---

(١) خالد العنزي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٧.

لدى المجتمع بشأن قضايا أو شخصيات أو مؤسسات سياسية معينة بعد التركيز السلبي عليها[١] .

ومما تقدم يمكن تحديد مجموعة من الوظائف السياسية للاعلام يمكن اجمالها بالاتي :

١. الوظيفة الاخبارية : حيث تستطيع مضاعفة المعلومات لدى الافراد.
٢. التأثير المدروس في العملية السياسية لانها تجعل الافراد اكثر ميلاً للمشاركة السياسية .
٣. امداد صانع القرار السياسي بالمعلومات وجلب اهتمامه لاحتياجات الشعب .
٤. يتيح للمسؤولين امكانية الحضور في ذهن الجمهور بالنشر المستمر لنشاطاتهم وصفاتهم الشخصية ويوفر لهم القنوات المطلوبة لنقل رسائلهم إلى الجمهور والنخب السياسية داخل الحكومة وخارجها واتاحة الفرصة لشرح السياسات ومهاجمة مواقف المعارضين .
٥. كسب التأييد الشعبي لبعض السياسات الحكومية والمساهمة في احداث تغيرات جذرية فيها وخلق سياسات جديدة .
٦. التنشئة السياسية والتثقيف السياسي.
٧. أداة لتحريك الرأي العام وخلق رأي مساند ومخاطبة اهتمامات الفئات المعارضة بهدف كسب تأييدهم ودعمهم من خلال التحفيز والتنويه والدعوة للمشاركة .

---

(١) انشراح الشال ، مدخل إلى علم الاجتماع الاعلامي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٨٥ ، ص١٧٢ ؛ شريفة ماشطي ، مصدر سبق ذكره .

٨. تساعد الجمهور على اتخاذ القرار الذي يبني القيم الجديدة ، كما تعمل على تسريع اتخاذ القرار من خلال وظيفة الاقناع .
٩. تستطيع وسائل الاعلام جعل الافراد الذين يتعرضون لها بالتعرف على اهميتهم وعلى القيم الممنوحة لهم وسط الجماعة مما يؤدي إلى زيادة نشاطهم السياسي .
١٠. دعم الهوية الوطنية وذلك بتقوية الاعتزاز بهذه الهوية وبضرورة العمل من اجل المحافظة عليها .
١١. خلق المشاركة الاجتماعية الواسعة التي تتجاوز النشاط السياسي إلى النشاط الاجتماعي والاقتصادي .

سادسا. المجتمع المدني :

برز اتجاه جديد في دراسة النظم السياسية متخذاً من مفهوم المجتمع المدني مدخلاً للدراسة والتحليل ، وهذا المفهوم ليس جديداً ، حيث أن له ضروراته وامتداداته السابقة في الفكر السياسي والفلسفي الغربي ، وكذلك في الخبرات التاريخية للممارسة السياسية في الغرب بصفة اساسية وفي مناطق اخرى في العالم وقد تزامن احياء المفهوم مع الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي حيث كان لقوى وتنظيمات المجتمع المدني دور مهم في دفع عملية التحول في العديد من دول وسط أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية كما أن تنامي الحركات الاجتماعية الجديدة في الغرب ، مثل حركات وجماعات البيئة والسلام ومناهضة الاسلحة النووية ومكافحة التعذيب وحقوق الانسان .... الخ قد شكل عاملاً جوهرياً لتزايد الاهتمام بمفهوم (المجتمع المدني)[١].

أن التعريف الاكثر شيوعاً للمفهوم هو الذي ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره ((شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين المجتمع والدولة وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية للأفراد وذلك في اطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح السياسي والفكري والقبول بالتعددية والاختلاف والادارة السلمية للخلافات والصراعات))[٢] .

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥ ، ص١٥٥.

(٢) المصدر نفسه ، ص١٥٩.

ويعد المجتمع المدني أحد مركبات المجتمع الديمقراطي وأصبح مرتبطاً بنشر الديمقراطية والتبشير بها للتخلص من التسلط وتعميق التنمية أما بخصوص منظمات المجتمع المدني فهي مجموعة من الحركات الاجتماعية التي تقاوم هيمنة الدولة على المجتمع ، وتتمثل هذه الحركات بالمؤسسات والمنظمات الطوعية غير الرسمية التي تعمل باستقلال عن سيطرة الدولة مثل الاتحادات والجمعيات العمالية والمهنية والشبابية واتحادات المرأة والاندية والجمعيات والتي تعد ضرورة ملحة لبناء مجتمع ديمقراطي مدني بعيد عن المؤثرات والعوامل التي تريد اقصاء المجتمع واستثنائه من أي نشاط أو مشاركة حقيقية وتؤثر مؤسسات المجتمع المدني في الدولة عادة من خلال المجالس النيابية أو مجالس الشورى والصحافة ووسائل الاعلام وجماعات الضغط والمصالح وشبكات الاتصال غير الرسمية وغير المعلنة كالجماعات القرابية وجماعات الزملاء والاصدقاء ، وقد تمارس تأثيرها من خلال اللجوء إلى القضاء أو التظاهر والاعتصام والمقاطعة .

وتم احياء مفهوم المجتمع المدني في عصر التنوير واستخدم لاول مرة في عام ١٥٩٤ مرادفاً لكلمة مجتمع محلي ويشير إلى مجموعة الناس الذين يسكنون المدن ، وأصبح المفهوم ينسب إلى فضاء الحضارة الاوربية الحديثة وتحديداً إلى الدائرة السياسية والدولة والعالم الواقعي والعلماني ، ثم اخذ معنى اكثر تخصصاً في الاعمال الفكرية لفلاسفة العقد الاجتماعي ، فكان المجتمع المدني مرادفاً للمجتمع المتحضر الذي لا تحكمه دولة استبدادية وطبائع وأخلاق الناس فيه مهذبة في مقابل المجتمع البربري الذي

ينعدم فيه الامن والاخلاق ، وجاءت كتابات (هيجل) في القرن التاسع عشر لتجعل المفهوم اكثر تحديداً لاسيما في كتابة (فلسفة الحق) الصادر عام ١٨٢١ ، فالنسبة (لهيجل) المجتمع المدني جزء من الحياة الاخلاقية المكونة من ثلاثة عناصر هي الاسرة والمجتمع المدني والدولة ، وأضاف الماركسيون بعداً جديداً للموضوع فنظر ماركس إلى المجتمع المدني بوصفه الاساس الواقعي للدولة وفضاء للتنافس والصراع ليس الاقتصادي فقط بل السياسي والطبقي ايضاً[١] .

وفي فترة لاحقة شكل المجتمع المدني مع الدولة ما عرف بالمنظومة السياسية أو ما يسميها (انطونيو غرامشي) الدولة الموسعة لتعبر عن منظومة سياسية بشقيها المدني والسياسي ، فبينما يحتوي المجتمع المدني على التنظيم السياسي للمجتمع بأحزابه ونقاباته وتياراته السياسية ، تحتكر الدولة السلطة السياسية عبر اجهزتها ومؤسساتها المختلفة[٢] .

واستناداً إلى التعريف الذي سقناه في بداية الامر فأنه ينظر إلى المجتمع المدني باعتباره المرحلة المتوسطة بين الرابطة الاسرية القائمة على القرابة والتبعية العصبية المباشرة وبين الدولة الممثلة للمصلحة العامة ، فالمسافة بين الاسرة والدولة واسعة بل ومخيفة وبحسب البعض . ويمكن ملؤها بمكونات المجتمع المدني عن طريق ايجاد الممكنات القادرة على

---

(١) عامر حسين فياض وناظم الجاسور ، ثالوث المستقبل العربي الديمقراطي ، المجتمع المدني ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، ٢٠٠٢ ، ص٣١.

(٢) المصدر نفسه ، ص٣٣ .

حماية الفرد من سلطان وطغيان الحكومة بل وحماية حقوق المواطن من عنت المجتمع واستبداد الاكثرية والديكتاتوريات بشتى الوانها .

ويمكن من خلال ما تقدم ذكر اهم خصائص واركان المجتمع المدني على الوجه الاتي: [١] .

١. أن المجتمع المدني ذو طبيعة مؤسسية وتترجم في بعض البلدان على شكل نظام وتأسيس قانوني .
٢. يتمثل المجتمع المدني بمنظمات خاصة منفصلة مؤسسياً عن الحكومة .
٣. منظمات المجتمع المدني ومؤسساته غير ربحية .
٤. انها منظمات تطوعية وحاكمة لنفسها .

لقد تحول مفهوم المجتمع المدني إلى ايديولوجية انتشرت على نطاق واسع بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وارتبطت بأيديولوجية نشر الديموقراطية والتبشير بها كوصفة لتقدم العالم وخلاصه من براثن نظم الحكم المتسلطة التي تعيق التنمية وتزيد من معدلات الفقر والتخلف في العديد من دول العالم وكذلك سد فجوات التنمية التي لم تستطيع بعض الدول القيام بها ويمكن النظر لمنظمات المجتمع المدني على أنها الاداة اللازمة من اجل انجاز التحول الديمقراطي من خلال مداخل متعددة من

---

(١) غالب الشابندر ، المجتمع المدني من الاصطلاح إلى الخصائص ، مجلة الاسلام والديمقراطية ، العدد٣ ، ٢٠٠٤ ، ص٤ ؛ امل هندي كاطع ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني في كتاب اشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، ط١ ، دار الضياء للطباعة ، النجف ، ٢٠٠٩ ، ص٣٦.

بينها قوة المجتمع المدني وتعددية منظماته وتنوعها وكذلك تحفيز المجتمع المدني للمشاركة السياسية ولمستوى الفاعلية السياسية الممارسة وقيامه باختيار قادة سياسيين جدد وتدريبهم .

وفي نفس الوقت فرض اتساع استخدام المفهوم اشكاليات عديدة كان ابرزها الجدال المثار بهذا الخصوص ، هل يصنع المجتمع المدني الديمقراطية؟ والاجابة تقتضي التأكيد على دور منظمات المجتمع المدني في نشر الثقافة وخلق المبادرة الذاتية والتأكيد على ارادة المواطنين في الفعل التاريخي ومواجهة السياسات والمساهمة الفاعلة في تحقيق التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية حتى لا تترك حكراً على النخب الحاكمة ، وتقوم مؤسسات المجتمع المدني بدور مهم في عملية التحول الديمقراطي سواء كان ذلك من خلال الاعداد والتمهيد لهذا التحول وتوفير البيئة الاجتماعية والثقافية الحاضنة والمساهمة في احداث هذا التحول وحماية الحقوق والحريات إذا ما تسلطت الدولة ، فهو يعمل على تحصين الافراد ضد سطوة الدولة ومن جهة أخرى يحصن الدولة ضد الاضطرابات الاجتماعية العنيفة[١] .

وعلى هذا النحو يراد للمجتمع المدني ان يقوم بادوار اساسية ذات مضامين ديموقراطية تتراوح بين الحد من السلطة وتعزيز المشاركة السياسية وتجميع وتنمية المصالح وتدريب القيادات مع تعزيز القيم

---

(١) برهان غليون ، بناء المجتمع العربي ، في ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ ، ص٧٢٥ ؛ امل هندي كاطع ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣.

الديمقراطية واشاعة الثقافة المدنية واختراق وربط المجموعات المتناحرة في الاصل ، هذا فضلاً عن نشر المعلومات والمساهمة في المشاريع التنموية وتوسيع مجالات التعاون العلمي ونظم المعلومات بما يؤدي إلى توسيع آفاق المشاركة السياسية[١] .

وتعد الشروط المؤسسية للعملية السياسية ذات اهمية قصوى لكونها معياراً للتمايز بين الانماط المختلفة للانظمة السياسية ، فعلى قدر امتلاك المؤسسات والتكامل بينها تتوقف درجة ومستوى المشاركة السياسية ، فهناك نمطان من العمل السياسي هما الذي يقوم عن طريق التفاعل المؤسسي أولاً والذي يتم عن طريق المؤسسات السلطوية ، ويتراوح تأثير المجتمع المدني على الدولة من حالة إلى اخرى، ففي حده الاقصى يصل تأثير هذا المجتمع إلى عملية صياغة الدولة نفسها واختيار النظام السياسي وانتخاب الحكومة ومحاسبتها وتغيرها بصورة دورية مقننة ، أما في حده الادنى فيكون تأثيره شبه معدوم ويقتصر الامر على السخط الصامت أو اللجوء من قبل بعض المجموعات إلى العنف والتدمير والاغتيالات والخروج على قوانين الدولة وعدم الالتزام بكل ما يصدر عنها .

وإذا كانت الديمقراطية تقتضي تعزيز المشاركة في صنع القرار فان ذلك لا يتم إلا من خلال اعتماد اليات واقرار مبادئ اهمها مبدأ اهمية التنظيمات الحديثة على التنظيمات التقليدية لكي تعبر المكونات القومية والدينية والسياسية عن مصالحها من خلال هذه التنظيمات ، مع احتفاظ

---

(١) أمل هندي كاطع ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣.

المكونات التقليدية بالحق في ان تعبر عن مصالحها بوصفها مكونات ذات منظومات اجتماعية وليست سياسية[١] .

بذلك تبدو الصلة واضحة ومنطقية بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته للادارة السلمية للعلاقات بين الجماعات المتنافسة أو المصالح المتضاربة ، ومن ثم فان الاساس المعياري للمجتمع المدني هو الاساس المعياري نفسه للديمقراطية ، أي يصبح من غير المتصور تطور ونمو مؤسسات المجتمع المدني وقيامها بدور فاعل إلا في طلب نظام ديمقراطي ، بالمقابل من غير المتصور قيام نظام ديمقراطي من دون مؤسسات المجتمع المدني فأركان العملية الديمقراطية تتكامل بتلك المؤسسات باعتبارها قنوات للمشاركة السياسية .

وبهذا الشكل يمكن تصور صيغة العلاقة الطردية بين المشاركة السياسية والمجتمع المدني فحواها انه متى ما ترسخت اسس الديمقراطية تدعمت مؤسسات المجتمع المدني ، ومتى ما أنحسرت المشاركة السياسية تراجعت مؤسسات المجتمع المدني ، أي انها ستنفصل عن دورها وتصبح عديمة الفائدة ، فليست مؤسسات المجتمع احدى علائم المشاركة السياسية فحسب ، وانما هي تشكل الدعائم الاساسية للديمقراطية ايضاً ، فلا ممارسة ديمقراطية بغير مجتمع مدني فاعل[٢] .

---

(١) أمل هندي كاطع ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣.

(٢) حسين علوان البيج ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ص١٦١.

ولتنظيم العلاقة بشكل جدي وفاعل بين الديمقراطية والمجتمع المدني وتوسيع آفاق المشاركة السياسية يقتضي وضع استراتيجية تؤدي إلى ظهور منظمات مجتمع مدني فعالة ومن بين أهم الأسس التي تستند اليها تلك الاستراتيجية[١].

١. سن التشريعات والقوانين التي تنظم نشاط وعلاقات مؤسسات المجتمع المدني بعيداً عن اية قيود تحد من حركتها وفاعليتها واستقلالها ، ومن الضروري ان تسهم المنظمات في صياغة ومناقشة تلك القوانين .
٢. تعزيز دور المؤسسات والتنظيمات المدنية في سياق الممارسة الديمقراطية ، ويعتمد ذلك بدرجة اساسية على تهيئة الاجواء المناسبة لدورها الوظيفي في الممارسة الديمقراطية أي عبر تعميم الثقافة المدنية ومنع تدخل الدولة في تنظيم وحركة تلك التنظيمات والمؤسسات وتوجيهها فضلاً عن توفير حرية التعبير عن الرأي وضمان الحرية الفكرية واحترام الرأي الاخر .
٣. تطبيق مبدأ المشاركة في اتخاذ القرارات ودورية رئاسة التنظيم وتفعيل الممارسات الديمقراطية التي تنادي بها والتعاون مع المنظمات الاخرى لتحقيق اهدافها .
٤. قيام المنظات والمؤسسات بتكثيف الاعمال والنشاطات التي تزيد من اعتماد المجتمع والحكومة عليها وزيادة ثقة المجتمع في حسن

---

(١) أمل هندي كاطع ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٥ . ٤٦.

ادارتها وادائها حتى يزداد تأثرها وانتشارها في المجتمع بأكمله بدلاً من جعلها اداة لزيادة التشرذم السياسي أو الاجتماعي .

٥. بث مزيد من روح المسؤولية عند الافراد ازاء التفكير والعمل على تقرير مصيرهم وعدم التسليم للدولة بوصفها مركز تكثيف القرار المجتمعي وتوحيده أو الاعتماد الوحيد عليها لتحقيق الاهداف والحاجات المطلوبة كما يعني اعطاء المزيد من الصلاحيات وهامش المبادرة .

سابعاً. الاستفتاء الشعبي :

وهو وسيلة مهمة من وسائل المشاركة السياسية والتي تتجسد بدعوة المواطنين لابداء آرائهم على اعتباره ممارسة ديمقراطية تقتضي استطلاع الشعب فيما يعرض عليه في المجالات الدستورية والتشريعية والسياسية من منح التأييد أو الرفض لها فضلاً عن ما لهذا الاسلوب من اهمية حقيقية لدى أفراد الشعب كونه يشعرهم باهمية أثرهم في الحياة السياسية ورسم المنهج الديمقراطي والسياسي لبلدهم ، كما أنه يسهم في تنمية الوعي السياسي للمواطنين ورفع قدراتهم وثقافاتهم في توجيه سياسات البلد.

ويرى آخرون أن الاستفتاء هو تعبير مباشر من الشعب عن قبول أو رفض مشروع تتقدم به السلطة التنفيذية مباشرة إلى الشعب ليقول كلمته فيه ، إلا أن المقصود بالشعب هو ليس الشعب بمعناه الاجتماعي وانما المعنى السياسي للشعب، والذي يشمل جميع المواطنين الذين يتمتعون

بالحقوق السياسية والذين تتوافر فيهم شروط الناخب والمدرجة اسماؤهم في جداول الانتخابات[١] .

وطبقاً لذلك فان المفهوم السياسي للاستفتاء يدل على الاداة الديمقراطية شبه المباشرة التي يدعى بموجبها الشعب السياسي إلى التعبير عن ارادته تجاه موضوع معين وقد يكون هذا الموضوع مشروعاً من المشاريع الاساسية في الدولة كالاستفتاء على دستور جديد أو تعديل دستور قائم أو الوحدة مع دولة اخرى بأي صورة من صور الوحدة أو قد يتعلق بموضوع الحكم في الدولة نفسها ، والغالب أن الاستفتاء لا يستعمل لمواجهة القضايا العادية وانما يتعامل مع القضايا الرئيسية[٢] .

وللاستفتاء الشعبي العديد من المزايا التي كان لها الاثر الكبير في ازدياد تطبيقه والاخذ به في الكثير من الدول ، كوسيلة من وسائل الديمقراطية وهي[٣] :

١. احتفاظ الشعب بحق اتخاذ القرارات الهامة : حيث يسمح الاستفتاء الشعبي للشعب بحق البت في القرارات الهامة وذلك لان الشعب لا يفقد سلطاته الاصلية في ممارسة شؤون الحكم حتى مع وجود نوابه.

---

(١) عبد الكريم غلاب ، سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم ، مطبعة النجاح ، ط١ ، الدار البيضاء ، المغرب، ١٩٨٧ ، ص٤٩.

(٢) عبد الكريم غلاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٩.

(٣) علاء صاحب عبد الله ، الاستفتاء الشعبي العام وتطبيقاته في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين ، النجف ، ٢٠١١ ، ص١٤ . ١٩.

٢. تحييد الاحزاب السياسية : حيث تؤدي إلى التخفيف من حدة النزاع الحزبي في الدول التي تأخذ بالتعددية الحزبية .
٣. اداة من ادوات الاستقرار السياسي حيث يتجنب حل البرلمان واجراء انتخابات جديدة .
٤. الاستفادة من الكفاءات الموجودة خارج البرلمان والذين يرغبون بترك اعمالهم وخوض الانتخابات وآراء تلك الشخصيات يكون لها دور كبير في تعبئة الارادة الشعبية ، فعلى سبيل المثال في سويسرا انتهت الحملة ضد مشروب (الابسنت) بإصدار تشريع تحريمه دون أي دور لأعضاء البرلمان .
٥. الوقاية من التذمر والثورة : فبعض القوانين قد تلاقي بعد صدورها تذمراً أو مقاومة من جانب الشعب بداعي ان هذا القانون لا يعبر عن رأي اغلبية المواطنين ويأتي الاستفتاء ليزيل الشك من الاذهان.
٦. رقابة الشعب على أعمال ممثليه : حيث يعد الوسيلة الاساسية لرقابة الشعب على حكامه وممثليه والمساهمة في توجيه شؤون الحكم.
٧. تحقيق الصالح العام : يذهب الاستفتاء الشعبي إلى تحقيق الصالح العام أكثر مما يكفله البرلمان ، لأن اعضاء البرلمان غالباً لا تجد لديهم القدرة والشجاعة للوقوف ضد مصالح الشركات والنقابات التي يكون لها تأثير ونفوذ في مجرى الانتخابات .
٨. سهولة الاستفتاء مقارنة بالانتخاب : فان مهمة الناخب في الانتخاب اصعب من الاستفتاء وذلك لان اختيار النواب يستدعي

البحث في العوامل الشخصية للمرشح وما يتمتع به من علم واخلاق ، أما الاستفتاء فان المستفتي يجد نفسه أمام مسائل ملموسة ، وهذه المسائل توضح بصورة موجزة وبسيطة ويقتصر دور المستفتى على قبولها أو رفضها .

٩. تنمية الوعي السياسي : لا سيما وأن المواطن هو من يتحمل المسؤولية في اتخاذ القرار في التصويت على موضوع الاستفتاء بعد التفكير والنقاش وسماع مختلف الحجج ووجهات النظر .

وعلى الرغم من المميزات التي يتمتع بها نظام الاستفتاء الشعبي بوصفه ممارسة حقيقية للديمقراطية شبه المباشرة ، إلا ان معارضوا هذا النظام يرون بان له من العيوب والمأخذ مما يكفي لعدم الاخذ به أو تطبيقه في الدول المختلفة وخصوصاً المتخلفة منها[١] :

١. ارتباط الاستفتاء باسلوب الاثارة الشعبية : يذهب البعض إلى أن الاستفتاء الشعبي لا يمكن اعتباره اسلوباً صحيحاً لانه يؤدي إلى صعوبة رقابة الحكومة على اصدار قرارات وقوانين مهمة كونه يرتبط باسلوب الاثارة الشعبية ومخاطبة عواطف الجماهير .

٢. زيادة اعباء المواطنين : أن تكرار استفتاء الشعب في المسائل العامة تزيد من اعبائهم وتعطل اعمالهم وهذا بدوره ينعكس سلباً على حضورهم .

---

(١) نعمان أحمد الخطيب ، الوسيط في القانون الدستوري والنظم السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ط١ ، عمان ، ٢٠٠٦ ، ص٤٩٠ للمزيد من التفاصيل ينظر إلى علاء صاحب عبد الله ، مصدر سبق ذكره.

٣. التقليل من هيبة البرلمان : لأنه سوف ينعكس على اهتمام البرلمانيين فيما صدر من قوانين وذلك لاعتقاد اعضاء البرلمان بان مسؤولية اصدار التشريعات لا تقتصر عليهم وحدهم وانما يقاسمهم الشعب هذه المسؤولية .

٤. ارتفاع نسبة المتغيبين : يعاب على الاستفتاء بانه يتأثر بنسبة الغياب التي قد تصاحبه ، وهذا يدعو إلى الشك حول مدى التعبير عن آراء المستفتيين الحاضرين عن الغائبين ، وفي مجتمع مثل المجتمع السويسري المشهور بتطبيق نظام الاستفتاء تصل نسبة الممتنعين عن التصويت إلى حوالي ٦٠% من المجموع العام ، وقد تأتي النتائج متقاربة بين الرفض والقبول مما يجعل تنفيذ المشاريع المهمة في غاية الصعوبة مثلما حصل في الاستفتاء على خروج بريطانيا من معاهدة الاتحاد الاوربي .

٥. الجمود وصعوبة التغيير : ان الاستفتاءات الشعبية غالباً ما تأتي نتائجها مقاومة لاي تجديد أو تغير وتدعو إلى ابقاء الاوضاع على ما هي عليه .

الاساس السياسي للاستفتاء الشعبي :

يعد من الوسائل المقبولة لحل القضايا السياسية في العديد من دول العالم ، ويهدف إلى اعطاء كل فرد من أفراد الشعب السياسي جزءاً من السيادة ليتولى بنفسه ممارستها مباشرة دون وساطة من احد استناداً إلى فكرة أن الشعب هو مصدر السلطة ويمارسها بنفسه بشكل مباشر أو غير

مباشر ، وأن غاية اشراك المواطن في الاستفتاء تمثل أحد الطرق في البناء الديموقراطي الحقيقي وتعزيز عملية المشاركة السياسية من خلال : [1] .

أ. أن اشراك المواطن في العملية السياسية للبلد يغرس في نفسه شعوراً عالياً بالمسؤولية وحرصاً على طاعة القوانين التي وضعها بنفسه أو وافق عليها .

ب. الاستفتاء يكرس مبدأ السيادة الشعبية .

ج. أنه ينمي الشعور بالمواطنة من خلال اشراكه بالعملية التشريعية .

أما الاساس القانوني للاستفتاء الشعبي فيتمثل في وجوب اجرائه في اطار دستوري قانوني سليم ، وهذا ما انتهجته العديد من الدول التي تبنت اسلوب الاستفتاء، إذ حرصت تلك الدول على تنظيم الاحكام الخاصة بالاستفتاء كونه وسيلة دستورية وقانونية لطلب رأي الشعب في مسألة ما ، وتوضح الوثائق الدستورية شكل الاستفتاء وطبيعته والجهة المخولة بالدعوة إلى اجرائه وكذلك الجهة المخولة باجرائه ، وكذلك فان التشريعات هي الاخرى قد نظمت العملية الاستفتائية من خلال منظومة اجرائية موسعة تضمن سلامة الاستفتاءات ونزاهتها .

أن الاستفتاء ورغم كونه وسيلة لمعرفة رأي الشعب فانه يجب أن يكون قانونياً من خلال توفر الشروط الموضوعية التي تتمثل بحياد السلطة التام ولزوم وعي الشعب ، أما الشروط الشكلية فانها تستلزم أن يصاغ

---

(١) علي البدري الاستفتاء والديموقراطية ، مركز الامام الشيرازي متاح على الرابط الاتي : www.shrsc.com

وللمزيد ينظر علاء صاحب عبد الله ، مصدر سبق ذكره .

الموضوع المستفتى فيه صياغة تجعل المستفتى على دراية تامة وان يكون الشعب مدرك كل الادراك لما هو مطلوب منه[١] .

أنواع الاستفتاء الشعبي :

يصنف الاستفتاء الشعبي من حيث موضوعه إلى ثلاثة أنواع وهي الاستفتاء الدستوري والتشريعي والسياسي ، ويقصد بالاستفتاء الدستوري هو الذي يتطلب أن يقوم الشعب بنفسه ومباشرة بالموافقة على الدستور ، وان مشروع الدستور لا يصبح نافذاً وملزماً قانوناً إلا إذا وافق الشعب عليه مباشرة ، ويمكن تعريف الاستفتاء الدستوري ايضاً بانه الاستفتاء الذي يتطلب موافقة الشعب في موضوع دستوري ويتمثل في عرض مشروع دستوري جديد أو تعديل دستور على الشعب للموافقة عليه أو رفضه ، لذا فان الاستفتاء الدستوري ينقسم إلى استفتاء تأسيسي وآخر تعديلي ، أما الاستفتاء السياسي فهو استطلاع رأي الشعب بمسألة سياسية ذات أهمية خاصة يخشى من الانفراد في اتخاذ القرار فيها . ويقصد بالاستفتاء التشريعي هو أخذ رأي الشعب حول قانون أو مشروع قانون معين سواء كان عادياً أم تنظيمياً ليبدي الشعب رأيه بالموافقة أو الرفض ، وأن بهذا الاستفتاء أهمية كبيرة تتمثل بمشاركة الشعب للبرلمان في اصدار القوانين ، وأن القانون لا يصبح نافذاً إلا بعد موافقة الشعب عليه[٢] .

---

(١) يوسف حاشي ، في النظرية الدستورية ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص١٧٨.

(٢) انظر علاء صاحب عبد الله ، مصدر سبق ذكره.

وينقسم الاستفتاء من حيث وجوب اجرائه إلى الزامي واختياري فالاستفتاء الالزامي الاجباري هو الذي تكون فيه السلطة ملزمة باستطلاع رأي الشعب قبل اتخاذ القرار النهائي ، أما الاستفتاء الاختياري فهو الذي يجعل الدستور اجرائه مرهوناً بارادة رئيس الدولة أو البرلمان بان يسمح بالالتجاء اليه بناءً على طلب الرئيس أو عدد معين من اعضاء البرلمان أو حتى بناءً على طلب عدد معين من افراد الشعب[١] .

كذلك ينقسم الاستفتاء من حيث قوته الالزامية إلى استفتاء ملزم واستفتاء استشاري ، فالاستفتاء الملزم هو ذلك النوع من الاستفتاء الذي يكون ملزماً للبرلمان اذا أوجب الدستور موافقة الشعب على قانون يقره البرلمان حتى يصبح نهائياً ، أي أن رأي الشعب يكون ملزماً فتعمل السلطة المختصة عليه ، أما الاستفتاء الاستشاري فهو الذي تقوم السلطة باجرائه إذا لم يقيدها الدستور بعرض القانون على الشعب لاستفتائه ولا يكون رأي الشعب ملزماً ويكون للسلطة المختصة سلطة تقديرية في الاخذ به أو عدم الاخذ ، ولكن غالباً ما تخضع الحكومة للاتجاه الشعبي ما دامت قد قررت معرفة رأي الشعب ، على أن الحكومات الديمقراطية لا تخالف رأي الشعب حتى لو كان الاستفتاء استشارياً[٢] .

---

(١) ابراهيم عبد العزيز شيحا ، النظم السياسية . القانون الدستوري منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ص٢٨٣.

(٢) نعمان احمد الخطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٧ ، كذلك ينظر علاء صاحب عبد الله ، مصدر سبق ذكره.

وأخيراً يقسم الاستفتاء من حيث توقيت اجرائه إلى سابق ولاحق والاستفتاء السابق هو الذي يهدف إلى استشارة الشعب بموضوع ما كقضية معينة أو قانون لاخذ رأيه قبل أن يتم اقراره من البرلمان حيث سيكون وارداً على المبدأ الذي يدور حول التشريع ، أما الاستفتاء اللاحق هو الذي يهدف إلى اخذ رأي الشعب على قانون أقره البرلمان ، فاذا وافق الشعب عليه نفذ ، وإذا لم يوافق عليه لا يعد نافذاً[١]

ثامناً. التجمع والتظاهر :

أن حرية التعبير عن الرأي حق أساس لكل انسان ولا يجوز حرمان أي شخص من ممارسة حقه في هذه الحرية ، والانسان حر في التعبير عن رأيه وهو مسؤول بذاته عما يعبر عنه من آراء وأفكار وتوجهات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وغيرها ولذلك يجب أن لا يسئ استخدام هذه الحرية ولا يتجاوز عند ممارسته لها حدود المحافظة على الاداب والاخلاق والصحة العامة وأمن المجتمع والدولة وحكومات وحريات الاخرين[٢] .

وقد عد التجمع السلمي شكلاً من أشكال التعبير عن الرأي ، فبواسطته يعبر المجتمعون عن رفضهم لبعض القرارات الصادرة عن

---

(١) ابراهيم عبد العزيز شيحا ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٨٣ ، كذلك ينظر علاء صاحب عبد الله ، مصدر سبق ذكره.

(٢) سعدي محمد الخطيب ، حقوق الانسان وضماناتها الدستورية ، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٧ ، ص٩٦.

السلطة الحاكمة أو عن احتجاجهم على مواقف بعض المسؤولين السياسيين في الدولة ، سواء كانت تتعلق في الشؤون السياسية الداخلية أو الخارجية أو في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والتربوية أو غير ذلك من الشؤون الحياتية التي تهم المواطن وتؤثر على نمط معيشته[١] .

ومن هنا فان الحديث عن الحق في حرية الرأي والتعبير لا يمكن أن يجري بمعزل عن الحقوق والحريات الاخرى المتمثلة باشكال حق التعبير ، فالحق في التجمعات السلمية أحد تطبيقات أو وسائل حق التعبير عن الرأي اضافة إلى الاجتماعات والندوات واللقاءات وعليه فان حق الاجتماع يتفرع عنه حق التظاهر السلمي وفي الاصطلاح تطلق كلمة تجمع (Association) على جماعة من الناس تجمع بينهم هوية مشتركة أو غرض مشترك ويكون للتجمعات عادة قواعد وشكل منظم ويمثل حق الناس في التجمع الحر أحد وسائل المشاركة السياسية وكذلك احد الحريات الديمقراطية وعلى هذا الاساس عرفت حرية التجمع و حرية الافراد في ان يجتمعوا في مكان ما مدة من الوقت ليعبروا عن آرائهم سواء في صورة خطاب أو ندوات أو محاضرات[٢] .

وقد كفلت الدساتير الديموقراطية هذا الحق غير أنه في كثير من الاحيان يحاط النص الدستوري بالغموض بالنسبة إلى حدود استخدام هذا

---

(١) سعدي محمد الخطيب ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٣.

(٢) حميد موحان عكوش وأياد خلف محمد ، الديموقراطية والحريات العامة ، ط١ ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٣ ، ص١٨٦.

الحق الذي يقيد عادة بحق الدولة في وقاية نظام الحكم أو صيانة الامن العام .

وتخدم التجمعات اغراضاً كثيرة بما في ذلك التعبير عن الآراء التي لا تحظى بالشعبية أو آراء الاقليات ، فيمكن للحق في حرية التجمع السلمي أن يلعب دوراً هاماً في الحفاظ على الثقافة وتنميتها ، كما هو الحال مع الحفاظ على هوية الاقليات وحماية حرية التجمع السلمي أمر جوهري لبناء مجتمع متسامح تعددي قائم على اساس التعايش السلمي بين شرائحه المتنوعة .

وللاجتماع نوعان خاص وعام ، فالاجتماع الخاص له سند قانوني وهو محمي ويشكل جزء من الحرية الفردية بينما الاجتماع العام فقد يكون له مساس بالامن العام أو بحرية الاخرين[١] .

١. الاجتماعات الخاصة : وهي تتكون من أفراد محدودي العدد ومعروفين يجتمعون لمناقشة موضوع خاص بالمجتمعين مباشرة أو مناقشة موضوع عام لا يتخذ صفة العمومية في اثره لقصد المناقشة فيه على المجتمعين وحدهم ، إذن هي الاجتماعات التي يحضرها عدد محدود من الناس لصلة خاصة تربطهم ويكون عادة في مكان خاص كمنزل أو مكتب أو نادي ...الخ .
٢. الاجتماعات العامة : وتعرف بأنها تلك الاجتماعات التي تعقد في مكان عام تهدف إلى الاعلان عن رأي معين يهم فئة كبيرة من

---

(١) أنظر هند قاسم محمد ، حق التظاهر في العراق ، دراسة في العوامل المؤثرة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص١٤-١٥.

الافراد أو يهم المجتمع كله ويحضره عدد غير محدود ويقتصر الامر على عرض الاراء دون مناقشتها ويندرج تحتها الاجتماعات الانتخابية والسياسية وكذلك التظاهرات السلمية .

أما مفهوم التظاهر فهو (كل اجتماع لعدة اشخاص يعبرون من خلاله عن آرائهم بأي طريقة سواءً بالهتاف أو الصمت أو رفع الشعارات أو الصياح) كما عرفها آخرون (خروج إلى المجال العام طلباً لإحقاق حق أو دفع ظلم فهو خروج من البيت إلى الشارع أو الميدان للتعبير عن حالة من عدم الرضا في الحيز الخاص وحملها إلى الحيز العام) .

أن ممارسة حق التظاهر يأتي كمثال واضح على تطبيق مبدأ عدم ارغام الاشخاص على التمتع بحق ما ، إذ أن هنالك الكثير من الحقوق ترغم الشخص على التمتع بها كالحق في الحياة وهي حقوق طبيعية ، وهناك حقوق لا يمكن ارغام الفرد على التمتع بها وحق الانسان في التظاهر السلمي أو الاشتراك بها وحقه في الانتماء إلى جمعية أو نقابة أحد أهم تلك الحقوق[١].

ومن خلال ما تقدم يتبين لنا ضرورة توفر مجموعة من العناصر المشتركة لقيام التظاهرات وهي[٢] :

١. التنظيم ، بمعنى أن المظاهرة يتطلب الاعداد المسبق لها وفقاً لقوانين وقواعد معينه

---

(١) هند قاسم محمد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦.

(٢) أفكار عبد الرزاق عبد السميع ، حرية الاجتماع ، دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص٣٧.

٢. تحديد الوقت بمعنى أن يتفق المتظاهرون على موعد وزمن معين .
٣. تحديد المكان كأن يكون شارعاً أو ساحة أو أمام مبنى حكومي .
٤. عمومية الدعوة أي لا يشترط للمظاهرة عدد محدد من الافراد ولا سن معين .
٥. المطالبة بحق ما أو التأكيد على تنفيذ قرار أو الاعتراض على قرار أو تصريح في المجالات المتعددة .
٦. عدم حمل السلاح وأن يكون التعبير سلمياً وتتجسد مظاهرها من خلال الصياح والهتاف أو رفع الشعارات وأحياناً الصمت وأخذها صفة العلانية .

وهناك صور أخرى للتجمعات تعبر بشكل آخر عن حرية التعبير وابداء الرأي كذلك تعد من صور المشاركة السياسية ومن بينها :

١. **التجمعات الانتخابية** : ويرتبط وجودها بالانتخابات والغرض منها اختيار المرشحين للمناصب وسماع خطاباتهم وسماع أقوالهم نجدهم من المؤيدين والمعارضين والناخبين .
٢. **التجمعات السياسية** : وهي اجتماعات مؤقتة لمجموعة من الافراد لطرح آرائهم السياسية وكذلك اجتماعات الاحزاب السياسية لمناقشة قضايا معينة تشغل الرأي العام أو برامج الحزب نفسه والاحتفالات السنوية والوطنية .
٣. **الاعتصامات** : وهي مظاهر احتجاجية ضد سياسة ما عن طريق الاحتلال السلمي لمكان أو مقر يرمز إلى الجهة موضع الاحتجاج

وهي تمثل مرحلة متقدمة من الاجتماعات الشعبية وتسبب ازعاجاً وضغطاً على الانظمة السياسية القائمة ، نتيجة لشمولية أهدافها واتساع نطاق المشاركة فيها وتلحق الضرر احيانا بالمؤسسات المعنية .

٤. **العصيان المدني** : وهو وسيلة سلمية هادفة مكفولة دستورياً تتضمن مخالفة صريحة لبعض الانظمة والقوانين النافذة بغية اجبار السلطات الحاكمة على الانصياع لمطالب المحتجين الشرعية أو بتعبير آخر مخالفة القانون واطاعته في أن واحد ، والعصيان المدني له شروطه ومحدداته فان تحققت صح وصفه بالمدني ومن بينها أن يكون سلمياً وهادفاً غير فوضوي ومقيد بفترة زمنية محددة ويهدف لتحقيق مطالب مشروعة وواقعية .

٥. **الاضراب العام** : وهو توقف جماعي عن العمل بهدف تحقيق مطالب لحقوق معينة وهنالك ثلاثة انواع من الاضراب .

أ. الاضراب العام النقابي وله دوافع ايديولوجية .

ب. الاضراب العام السياسي ويكون موجه في الجوانب السياسية .

ج. الاضراب العام الاقتصادي وتكون اهدافه غالباً اقتصادية .

٦. **الاحتجاج** : وهو أحد وسائل التعبير عن الرأي ويتمكن الافراد من خلاله التأثير على الخطاب العام وانتقاد السلطة على افعالها وتصرفاتها ولا يمكن تفرقته كثيراً عن المظاهرة .

٧. **المواكب والمسيرات** : وهي تجمعات للتعبير عن مشاعر مشتركة احتفاءً بشخص أو تخليداً لمرور ذكرى تخص المجتمعين ، ويكون

التجمع في مكان عام أو خاص ،أما الموكب والمسيرات فهي متنقلة أي لا يكون لها مكان ثابت.

أن حركة التجمع والتظاهرات اصبحت مقياساً عملياً على مدى قوة المشاركة السياسية في اي نظام سياسي وفاعليتها ، فكلما نشطت وأخذت مديات واسعة كلما اعطت انطباعاً على رسوخ المشاركة السياسية وفاعلية النظام الديمقراطي لا سيما انها الوسائل التي تعبر عن تطلعات الافراد ورغباتهم وتقربهم إلى مصدر القرار السياسي وتسهم في تغذية النظام بما يحتاجه من افكار ومعلومات وبرامج إضافة إلى انها تسهم في توسيع قاعدة المعارضة السياسية البناءة وخصوصاً الشعبية منها، ولذلك باتت الدول الديمقراطية مسرحاً للتفاعل الايجابي لكل وسائل التجمع والتظاهر والتي صاغت ملامح الرأي العام المؤثر في حركة النظام السياسي ، وهذا يتوقف على جملة من الاسس التي من خلالها تصبح حركة التجمع والتظاهر منتجة لصالح النظام السياسي وتحقق رغبات الافراد وهي[١] :

١. الانسيابية العالية في أداء هذه التجمعات .
٢. ولائها للنظام السياسي وتفاعلها معه كونها تعبر عن وظيفة من وظائفه .
٣. اتخاذها للوسائل الديمقراطية منهجاً لها .
٤. شرعية مطالبها واستنادها إلى مرجعيات قانونية .

---

(١) انظر ، هند قاسم محمد ، مصدر سبق ذكره.

تاسعاً. المعارضة :

طرح الفكر السياسي والدستوري عدة تعريفات للمعارضة السياسية ، إلا أنه لا يوجد اجماع على تعريف يحدد لها كونها تتصل بالعديد من الجوانب السياسية والاجتماعية بالإضافة إلى كونها من المفاهيم الحديثة في علم السياسة.

أن كلمة معارضة ترجع في اصلها إلى القرن الثامن عشر ، بعد عقيدة لوك كفكرة كون الحزب المعارض يقف معارضاً للحكومة القائمة وبناءً على ذلك فان تغيير الحكومة يمكن أن يحدث بطرق سلمية[١].

وفكرة المعارضة وثيقة الصلة بمبدأ الفصل بين السلطات ، فعند مونتسكو أن القوة تقف بالقوة ، ومن ثم معارضة المؤسسات السياسية كل منها للأخرى فهي معارضة ضمن اجهزة الدولة[٢]. وما لا يمكن نفيه أن المعارضة تستند بنشأتها إلى الفكر الغربي إلا أنه لا يمكن انكار أن المعارضة أقدم من نظريات ذلك الفكر بل هي موجودة بوجود الخلق وحسب طبيعة النفس البشرية واختلافاتها الفطرية مما لايدع مجالاً للشك أن الاسلام قد أوجد للمعارضة واقعاً يتلائم مع مبادئ التسامح[٣].

---

(١) ليونارد شابيرو ، المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣ ، ص١٠.

(٢) محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي ، مدخل إلى العلوم السياسية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠١ ، ص٣٠٤.

(٣) بان جواد كاظم ، المعارضة البرلمانية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢ ، ص٨ .

ويرى روبرت دال أن اصطلاح المعارضة يصعب تحديده بشكل دقيق لذلك فهو يكتفي بتعريف يفترض فيه أن (أ) ممارس لسلوك الحكومة ومقرر لسياستها وذلك لبعض الوقت وأن (ب) غير ممارس لسلوك الحكومة وبالتالي فهو غير مقرر لسياستها حينئذ يقال أن (ب) هو المقصود بالمعارضة[١] .

وذهب شمران حمادي على أن المعارضة هي التعبير عن حرية الاقلية في أن تعارض في مواجهة حق الاغلبية في أن تحكم[٢] .

أما المعارضة البرلمانية فتعني تقبل تبادل الادوار بالاحتكام للقاعدة الشعبية في انتخابات عامة به ، ومن ثم يفوز الحاصل على أكبر عدد من الاصوات (الاغلبية) بدور الحكومة ، ويبقى الحاصل على العدد الاقل من الاصوات (الاقلية) بدور المعارضة.

ومن خلال ما تقدم فان مصطلح المعارضة هو الاكثر استعمالاً في علم السياسة ويعني أية جماعة تختلف مع الحكومة على أساس ثابت وطويل الامد وأنها تمتلك قدرة متجددة على التطور ، كما أن حجم المعارضة في النظم السياسية يختلف وفق القيود الموضوعة على فرص التعبير والتنظيم والتمثيل المتاحة .

ومن بين ما تعنيه المعارضة هو أنها تعبير عن حقوق المواطنين بالمشاركة في الحكم وبذلك تعني حماية الحرية وحقوق الشعب من خطر الاستبداد و التسلط مستندة إلى النقد المنظم الذي يقوم به مجموعة من

---

(١) أشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د . ت) ، ص٢١.

(٢) بان جواد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص٩.

الاشخاص تجمعهم رؤية واحدة حول الطريقة التي يجب ان يمارس بها الحكم[١] .

ولكي تنشأ المعارضة يجب أن تكون للحكومة سياسة منظمة وواضحة ، حتى يمكن معارضة النهج الذي تتبعه الحكومة في ممارسة السلطة وبهذا فان حقيقة المعارضة تتركز في التعبير عن الحق الجماعي في المناقشة لسلوك السلطة السياسية ، وفلسفتها تقوم على تقبل الخلاف في الرأي واعتباره حقاً مشروعاً بحيث يصبح من المقبول تعدد المفاهيم والتصورات[٢] .

أن المعارضة السياسة تشكل عنصراً هاماً من عناصر النظام السياسي فهي تعطي صورة دقيقة عن درجة تطور التجربة السياسية حيث تعني المشاركة وتقبل الرأي الآخر وبالتالي فهي تمثل الممارسة الطبيعية لثنائية الحياة عموماً لذلك فهي أمر ضروري لمنع احتكار السلطة وتركيزها في يد فئة اجتماعية أو نخبة سياسية[٣].

أنواع المعارضة السياسية:

تتعدد وتتنوع صور المعارضة بحسب التوجهات والاساليب التي تقوم عليها فيمكن أن تكون هناك معارضة داخل النظام السياسي هدفها السعي لتقييم البرامج التي تسعى الحكومة لتنفيذها ، حيث يجب أن نفرق

---

(١) فاضل الصفار ، الحرية السياسية : دراسة مقارنة في المعالم والضمانات ، ط٢ ، دار العلوم للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨ ، ص٢٤٤ .

(٢) بان جواد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص١١.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٢.

بين الصراع في النظام والصراع على النظام ، فالمعارضة في النظام نشاط شرعي تقوم به الاحزاب والحركات الاجتماعية والروابط المجتمعية الرسمية وغير الرسمية ضمن التركيبة المؤسسة للنظام السياسي أما في حالة الصراع على النظام فان بعض الاحزاب ترى أن مصالح الطبقات والفئات التي تمثلها لا يمكن أن تتحقق في اطار النظام فهي تريد أن تحل محله نظاماً آخر[١].

فالمعارضة المشروعة أي التي تكون عبر القنوات الشرعية هي ليست معارضة سرية وليست معارضة محظورة النشاط ومن أهم صورها[٢].

أ. المعارضة القانونية (داخل البرلمان) .

ب. المعارضة السياسية (عن طريق الاحزاب السياسية) .

ج. المعارضة غير المباشرة (عن طريق الرأي العام وجماعات الضغط) .

والمعارضة كوظيفة تساعد في دفع وتنشيط فعالية النظام السياسي في محيط يرتكز على القبول العام للنظام السياسي ، لذلك قبل مطالبة

---

(١) أشرف مصطفى توفيق ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨٢ ؛ ورقاء محمد رحيم ، دور المعارضة في النظام السياسي المصري ١٩٨١ . ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ ، ص١١.

(٢) أشرف مصطفى توفيق ، مصدر سبق ذكره ؛ بان جواد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢.

المعارضة القيام بواجباتها يتعين عليها التمتع بحقوقها ، وللمعارضة السياسية حقوق اساسية في كل أنواع الانظمة السياسية وهي[١] :

أ. حق الوجود مقرون بوجود شرعي دستوري وقانوني حيث تقوم التجربة الديمقراطية على حق المعارضة بالوجود والعمل.

ب.حق المشاركة ، وهذا يأتي عبر صناديق الاقتراع وافساح المجال لها في الدخول في منافسة انتخابية عادلة.

ج. حق الاعتراض على الحكومة ومحاسبتها ومراقبتها ، وإذا ما اجبرت على السكوت فان ذلك يدفعها للتعبير عن رفضها بطرق مختلفة اشهرها الاحتجاجات والمظاهرات.

وإذا ما انكر حق وجودها وحقها في المشاركة السياسية فذلك قد يدفعها إلى اللجوء لمظاهر العنف السياسي.

وظائف المعارضة السياسية :

تقوم المعارضة السياسية بوظائف عدة :

١. تحقيق الاستقرار السياسي : وذلك لأن وجود أذان صاغية لمطالب الجماهير له الاثر الاكبر في النفوس ، إذ يبعث الامل في علاج المشاكل بالطرق السلمية[٢] .

٢. وجود المعارضة هي احدى الوسائل الهامة في التصدي لاستبداد الحكومة ، حيث يعد وجود معارضة سياسية من الضمانات الفاعلة

---

(١) بان جواد وكاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥.

(٢) صباح مصطفى المصري ، النظام الحزبي " دراسة تأصيلية ومقارنة" ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، ٢٠٠٧ ، ص٢٣٤.

لرد سلطة الحكومة إلى حدودها السياسية والدستورية أن هي تجاوزتها ، وذلك طبقاً لقاعدة أن "السلطة تحد من السلطة"[١] .

٣. تهيء المعارضة السياسية للشعب فرصة لاختيار نوابه وحكومته من بين مرشحين متنافسين للاختيار بين السياسات المتباينة دون تعرض المؤسسات الدستورية للخطر[٢] .

٤. وظيفة المعارضة هي السعي للوصول إلى السلطة أو القدرة على التأثير في قراراتها ، وهذا يأتي عن طريق الاحزاب ، فالمعارضة تصر على الوصول إلى الحكم بالطرق الديمقراطية والتأكيد على التداول السلمي للسلطة والحكم[٣].

٥. تمارس المعارضة وظيفة محاسبة ومراقبة الحكومة ورصد اخطائها كذلك نقدم برنامج للمواطنين تبين فيها مواقفها في حالة فوزها في الانتخابات[٤] .

٦. تقوم الاحزاب السياسية المعارضة بتنبيه الحكومة للموقف السياسي للأقليات مما يساعد الحكومة على ترتيب الاوضاع عند رسم

---

(١) ورقاء محمد رحيم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨ ؛ بان جواد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩.

(٢) صباح مصطفى المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٨.

(٣) برهان غليون وآخرون ، الديمقراطية والاحزاب السياسية في البلدان العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩ ، ص٦٥.

(٤) حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطابع التعليم العالي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦، ص٣٦٨.

سياستها ، ذلك أن اية ممارسة ديمقراطية حقة لا يمكن أن تقلل تأثير ومشاركة مكون اساس من مكونات الدولة[١] .

وحيث لا توجد معارضة لا توجد هيئة تعبر عن مشاركة المتذمرين والمعارضين في مواجهة الحكومة ، وبذلك لا يكون هناك خيار لهؤلاء إلا بين أمرين: الطاعة أو الثورة[٢] .

وتبرز عوامل عدة تؤثر على المعارضة وامكانية وجودها وتتمثل بالاتي :

١. أن الواقع الدستوري والنظام الانتخابي يشكلان البعد الأهم في التمثيل السياسي من خلال احقية الشعب في الاختيار السياسي ، فالاطار الدستوري يمكن أن يؤثر على امكانية تحقيق درجة عالية من التركيز لكل قوى المعارضة من عدمه ، فالفعل الدستوري بين السلطات إلى جانب الفيدرالية على سبيل المثال تؤديان إلى تنوع البدائل أمام المعارضة بعبارة أخرى فان طبيعة الدستور تحدد في النهاية نوع المعارضة الموجودة ونمط الاستراتيجيات التي تلجأ اليها[٣] .
٢. تؤثر العوامل الثقافية على موقع المعارضة من خلال الدور الذي تلعبه في تحديد مواقف الافراد وتوجهاتهم ازاء النظام السياسي ،

---

(١) بان جواد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠.

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٠.

(٣) هالة مصطفى ، الدولة والحركات الاسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، ط١ ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص٣٧.

فالثقافات التي تقبل فكرة التعاون تشجع على التوفيق بين آراء المعارضة وتوجهاتها ، وأن حضور الثقافة السياسية المشاركة يفضي الى تنامي وازدهار القيم الديمقراطية[١].

٣. تؤثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي تتضمن الطبقة والمكانة الاجتماعية والمهنة وكذلك الدين واللغة على درجة الولاء السياسي للأفراد ومواقفهم وتصبح النزاعات السياسية تعبيراً عن الاختلافات الاجتماعية والاقتصادية[٢] .

ويتوقف نجاح الاحزاب السياسية في قيامها بوظيفة المعارضة على عدة عوامل فهناك عوامل ايجابية تسمح بنجاح الاحزاب في اداء دورها ، وهناك عوامل سلبية تضعف الاحزاب السياسية وتحجم المعارضة في حيز ضيق ومنها [٣] .

أ. طبيعة النظام السياسي والحزبي .

ب.قوة وحجم الحزب الذي يمارس المعارضة .

ج. العلاقة بين الحزب الحاكم والاحزاب المعارضة .

---

(١) بان جواد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ ؛ هالة مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧.

(٢) هالة مصطفى ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨.

(٣) صباح مصطفى المصري ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٣٤ ؛ بان جواد كاظم ، مصدر سبق ذكره ، ص١٨.

الخاتمة

مما تقدم يتبين ان المشاركة السياسية لم تعد تقف عند حد المدخلات بل اصبحت تستهدف تغير مخرجات النظام السياسية بالصورة التي تلائم مطالب الافراد والجماعات وتعد معيار النمو للنظام السياسي وتعبير عن التلازم الوثيق مع حالة الاستقرار السياسي ، لا بل أصبحت تعد أحد مصادر الشرعية بل المقياس الذي يؤشر من خلاله درجة هذه الشرعية .

ولا يمكن القول ان المشاركة السياسية هي عملية مطلقة بل انها تخضع لجملة من الظروف والمتغيرات التي تحدد الاطر المناسبة لها، ومن ابرز تلك المتغيرات هي الحوافز السياسية والعوامل الشخصية وطبيعة الأوضاع السياسية والالتزامات السياسية وكذلك الاوضاع الاجتماعية .

ولعبت التطورات التاريخية دوراً واضحاً في أنضاج عملية المشاركة السياسية من خلال التطور الذي شهدته العديد من الياتها ووسائلها وخصوصاً في ميدان عمل الأحزاب السياسية كونها جهة الربط الوسطية بين الافراد والسلطة السياسية والتطور في نظرية التمثيل التي بدأت من تزكية وجود افراد يمثلون المجتمع لدى السلطة السياسية أو في المجالس الاستشارية والتشريع إلى ابداع الانتخابات كوسيلة لتنظيم تنافس الراغبين على تمثيل المجتمع في السلطات والوظائف العامة في الدولة وهو امر انتهى إلى وجود طرق مختلفة من الانتخاب تنظم هذه العملية الحساسة ، كذلك التصاعد في وتائر التطور والاداء في الوقت الحاضر لوسائل

الاعـلام ومنظمـات المجتمـع المـدني لتكـون جهـات تعبـر عـن الارادة الجماهيرية وتقوم بدور حلقة وسط بين الدولة والمجتمع .

ان طبيعة المشاركة السياسية تتخذ اشكالاً مختلفة وفقاً لنمط النسق السياسـي، اذ ان كـل نمـط يتضـمن العديـد مـن الادوار التـي يؤديهـا الافـراد داخل النسق السياسي والعلاقة بينهم علاقة تنظيمية تتأثر بعدد من العوامل التـي باتـت تـؤثر بشـكل جـاد وواضـح فـي عمليـة المشـاركة السياسـية كونهـا شـروط لازمـة لبلـوغ المشـاركة الحقيقيـة الفاعلـة مـن بينهـا التنشـئة السياسـية وشيوع ثقافة المشاركة وتصاعد دور الرأي العام ووجود وعي سياسـي هادف للقضـاء علـى كل بوادر الاستبداد السياسـي وكذلك الاستقرار السياسـي فـي ظـل بنيـة سياسـية منتظمـة مسـتندة إلـى حكـم ديمقراطـي يحقـق تصـاعد معدلات الشعور بالمواطنة.

واخيراً نرى ان الحاجة إلى مشاركة سياسية حقيقية وفاعلة ينبغي ان تكون على ركائز اساسية من بينها ايمان النظام السياسـي بالمشاركة وسعيه إلـى توسيعها، وتمثيل شرائح المجتمـع كافـة فـي مؤسسـات النظـام السياسـي وخضوع الحكومة واستجابتها لمطالب الشعب ، واخيراً قدرة النظام السياسـي علـى الاستجابة للتغيرات الحاصلة فـي المجتمـع علـى اسـاس ان المشـاركة هـدف ووسـيلة فـي آن واحـد، فهـي هـدف لان الحيـاة الديمقراطيـة السـليمة تقتضـي مشـاركتها الجماهريـة فـي المسـؤولية ممـا يعنـي تغيـر الاتجاهـات والسلوكيات باتجاه الشعور بالمسؤولية كما انها وسيلة لتمكين الجماهير من لعب دور محوري في النهوض بـالمجتمع نحـو الرقـي والرفاهيـة والمسـاهمة في دفع عملية التنمية .

المصادر والمراجع

اولاً. المصادر العربية :

١. ابراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، دار الشروق ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٨.

٢. إبراهيم ابراش ، علم الاجتماع السياسي ، ط١ ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٨.

٣. ابراهيم عبد العزيز شيحا ، النظم السياسية وتحليل النظام الدستوري المصري ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، د. ت .

٤. ابن منظور ، لسان العرب ، قم ، ١٩٨٥.

٥. احسان محمد الحسن ، علم الاجتماع السياسي ، المكتبة الوطنية ، جامعة الموصل ، ١٩٨٤ .

٦. احسان محمد الحسن ، موسوعة علم الاجتماع ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩.

٧. أحمد جزولي ، دولة الحق والقانون في الوطن العربي ، في علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، ط٢ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٨. احمد جزولي: دولة الحقوق والقانون في الوطن العربي ، سلسلة كتب المستقبل العربي (٩) ، ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢.

٩. أحمد سعيفان ، الانظمة السياسية والمبادئ الدستورية ، منشورات الحلبي ، ٢٠٠٨.

١٠. ادموند رباط ، الوسيط في القانون الدستوري العام ، ج١ ، الدول وانظمتها ، دار العلم للملايين ، د. م ، د.ت.
١١. أشرف مصطفى توفيق ، المعارضة ، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، (د . ت).
١٢. امل هندي كاطع ، جدلية العلاقة بين الديمقراطية والمجتمع المدني في كتاب اشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، ط١ ، دار الضياء للطباعة ، النجف ، ٢٠٠٩.
١٣. انشراح الشال ، مدخل إلى علم الاجتماع الاعلامي ، مكتبة نهضة مصر ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
١٤. برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي سلسلة كتب المستقبل العربي (١٧) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ٢٠٠٤.
١٥. برهان غليون ، بناء المجتمع العربي ، في ندوة المجتمع المدني ودوره في تحقيق الديمقراطية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢.
١٦. برهان غليون وآخرون ، الديمقراطية والاحزاب السياسية في البلدان العربية ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٩.
١٧. بطرس بطرس غالي ومحمود خيري عيسى ، مبادئ العلوم السياسية ، ط١ ، مكتبة الانجلو مصرية ، القاهرة ، ١٩٦٢.
١٨. ثامر كامل محمد ، الدولة في الوطن العربي على أبواب الالفية الثالثة ، بيت الحكمة ، بغداد ، ط١ ، ٢٠٠١ .

١٩. جابرييل الموند وبنغهام باول ، السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر ترجمة هشام عبد الله ، ط٥ ، عمان ، ١٩٩٨.
٢٠. جلال السيد وسامي مهران ، البرلمان المصري تقاليده ، رقابة ، تشريع ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، ١٩٨٤.
٢١. جلال عبد الله معوض ، أزمة المشاركة السياسية في الوطن العربي في علي الدين هلال وآخرون ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٤ ، ١٩٨٤.
٢٢. جون ميلنو ، الماركسية والحرب ، مركز الدراسات الاشتراكية .
٢٣. حافظ علوان الدليمي ، النظم السياسية في أوربا والولايات المتحدة ، عمان ، دار وائل ، ٢٠٠١.
٢٤. حسان شفيق العاني ، الانظمة السياسية والدستورية المقارنة ، مطابع التعليم العالي ، جامعة بغداد ، ١٩٨٦.
٢٥. حسن صعب ، علم السياسة ، ط٥ ، دار العلم للملايين لبنان ، لبنان ، ١٩٧٧ .
٢٦. حسن لطيف الزبيدي ونعمة محمد العبادي ، الديمقراطية مفاهيم وتجارب ، مركز العراق للبحوث والدراسات ، النجف الاشرف ، ٢٠١٠.
٢٧. حسنين توفيق إبراهيم ، النظم السياسية العربية ، الاتجاهات الحديثة في دراستها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٥.

٢٨. حسين جميل ، نشأة الأحزاب السياسية ، الدائرة العربية للموسوعات ، بيروت ، ١٩٨٤.
٢٩. حسين رحيم الهماش، تربية المواطنة في الفكر الاسلامي ، مجلة الاستاذ ، جامعة واسط ، العدد ٢٢٤، ٢٠١٨.
٣٠. حسين علوان ، الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في علي خليفة الكواري وآخرون ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٠.
٣١. حسين علوان البيج ، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية.
٣٢. حميد حنون خالد ، الانظمة السياسية ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠٠٩ .
٣٣. حميد موحان عكوش وأياد خلف محمد ، الديموقراطية والحريات العامة ، ط١ ، مكتبة السنهوري ، بغداد ، ٢٠١٣.
٣٤. حنان يوسف ، الاعلام والسياسة ، مكتبة الساعي للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط٢ ، ٢٠٠٦.
٣٥. خيري عبد الرزاق جاسم ، العملية السياسية في العراق ، مركز العراق للدراسات ، بغداد ، ٢٠٠٩.
٣٦. خيري عبد الرزاق جاسم ، الوحدة الوطنية والمشاركة السياسية جريدة الوطن ، العدد ٤٨ ، شباط ، ٢٠٠٤.
٣٧. خيري عبد الرزاق جاسم ، مشكلات الوصول الى دولة القانون.

٣٨. داود الباز ، حق المشاركة في الحياة السياسية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
٣٩. داود مراد حسين ، المشاركة السياسية وتأثيرها في السياسة الخارجية الامريكية ، مطبعة كمال ، السليمانية ، ٢٠١٣.
٤٠. دايموند ، مصادر الديمقراطية ، ثقافة المجموع ام دور النخبة ، ترجمة سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٤.
٤١. دومنيك شنابرو كرستيان باشوليه ، ما المواطنة، ترجمة سونيا محمد نجا، المركز القومي للترجمة، القاهرة ، ٢٠١٦.
٤٢. رسل جي دالتون ، دور المواطن السياسي في الديمقراطيات الغربية ، ترجمة د. احمد يعقوب ، دار البشير ، عمان ، ١٩٩٦.
٤٣. رعد سامي التميمي ، العولمة والتنمية البشرية في الوطن العربي ، دار دجلة للنشر ، عمان ، سنة ٢٠٠٨ .
٤٤. رعد عبودي بطرس ، أزمة المشاركة السياسية وقضية حقوق الانسان في الوطن العربي في برهان غليون وآخرون ، سلسلة كتب المستقبل العربي العدد ٤١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٢ ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٤٥. رعد ناجي الجدة ، التطورات الدستورية في العراق ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٤.
٤٦. رمزي الشاعر ، الايديولوجية وأثرها في الانظمة السياسة المعاصرة القاهرة ، جامعة عين شمس ، ١٩٧٩.

٤٧. زهير شكر ، الوسيط في القانون الدستوري ، القانون الدستوري والمؤسسات الدستورية ، ط٣ ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤.
٤٨. زيرفان سلمان البراوي ، الوعي السياسي وتطبيقاته في العراق ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٦.
٤٩. سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية والديمقراطية ، كتب عربية ، ٢٠٠٥.
٥٠. سعاد الشرقاوي الاحزاب السياسية وجماعات الضغط ، الجزء الثاني ، دار المعارف المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٢.
٥١. سعد الدين إبراهيم المجتمع والدولة في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط٢ ، ١٩٩٦.
٥٢. سعدي محمد الخطيب ، حقوق الانسان وضماناتها الدستورية ، ط١ ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت ، ٢٠٠٧.
٥٣. سمير امين واخرون ، المجتمع والاجتهاد امام العولمة سلسلة كتب المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٤.
٥٤. سمير خطاب ، التنشئة السياسية والقيم ، اتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٤.
٥٥. السيد عليوة ومنى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية ، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، ٢٠١١.
٥٦. شعبان الطاهر الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، الدار المصرية للطباعة والنشر ، ربيع الثاني ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٥٧. شيماء ذو الفقار زغيب ، نظريات في تشكيل اتجاهات الرأي العام الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة، ٢٠٠٤ .
٥٨. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، جامعة بغداد ، ١٩٩٠.
٥٩. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية ، ١٩٩٠.
٦٠. صباح مصطفى المصري ، النظام الحزبي " دراسة تأصيلية ومقارنة" ، المكتب الجامعي الحديث ، مصر ، ٢٠٠٧.
٦١. صخر المحمد ، أزمة المشاركة السياسية في البلدان النامية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة دمشق ، ٢٠١١ .
٦٢. صلاح محمد عبد الحميد ، الاعلام السياسي ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١.
٦٣. صموئيل هنتنغتون ، النظام السياسي لمجتمعات متغيرة ، ترجمة ، سمية فلو عبود ، دار الساقي ، بيروت ، ١٩٩٣.
٦٤. طارق عبد الرؤوف عامر ، المواطنة والتربية الوطنية ، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١١.
٦٥. طارق علي الهاشمي ، الاحزاب السياسية ، مطابع التعليم العالي ، بغداد ، ١٩٩٠.
٦٦. الطاهر علي موهوب ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية ، العلم والايمان للنشر والتوزيع ، كفر الشيخ ، ٢٠١١.
٦٧. طه السيد احمد ، حق المشاركة السياسية في الفقه الاسلامي. والقانون الروماني ، مكتبة الوفاء القانوني ، الاسكندرية ، ٢٠١١،.

٦٨. طه السيد أحمد الرشيدي ، حق المشاركة السياسية في الفقه الاسلامي والقانون الروماني ، مكتبة الوفاء القانونية ، الاسكندرية ، ٢٠١١.
٦٩. عاطف أحمد فؤاد ، علم الاجتماع السياسي ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ط١، ١٩٩٥.
٧٠. عامر حسن فياض ، مقدمة منهجية في الرأي العام وحقوق الانسان ، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٣.
٧١. عامر حسين فياض وناظم الجاسور ، ثالوث المستقبل العربي الديمقراطي ، المجتمع المدني ، مركز زايد للتنسيق والمتابعة ، ٢٠٠٢.
٧٢. عبد الامير جبار صالح ، الاحزاب السياسية ودورها في التحول الديمقراطي.
٧٣. عبد الرحمن محمد عيسوي ، دراسات في السلوك الانساني ، مطبعة المعارف ، القاهرة.
٧٤. عبد الرضا الطعان ، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية ، دار المشوار الثقافية العام ، بغداد ، ١٩٩١.
٧٥. عبد السلام ابراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الاقليات في افريقيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ١٩٩٣.
٧٦. عبد الغني بسيوني ، نظرية الدولة في الاسلام ، الدار الجامعة ، بيروت ، ١٩٨٦.

٧٧. عبد الفتاح ماضي ، مفهوم الانتخابات الديمقراطية في مجموعة باحثين ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٩.
٧٨. عبد الكريم غلاب ، سلطة المؤسسات بين الشعب والحكم ، مطبعة النجاح ، ط١ ، الدار البيضاء ، المغرب، ١٩٨٧.
٧٩. عبد المنعم المشاط ، التنمية السياسية في العالم الثالث نظريات وقضايا ، العين ، مؤسسة العين للنشر والتوزيع ، ١٩٨٨.
٨٠. عبد الهادي الجوهري ، دراسات في علم الاجتماع السياسي ، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٨٥.
٨١. عبد الوهاب الكيالي وآخرون ، موسوعة السياسة ، ج٢ ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت.
٨٢. عزي عبد الرحمن ، العرب والاعلام الفضائي ، العدد ٣٤ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤.
٨٣. عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة ، دار النضال للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٩٨٩.
٨٤. عطا السيد شعراوي ، سياسات النهوض بالمرأة من دول مجلس التعاون ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠١١.
٨٥. علي اسماعيل سعد ، المجتمع والسياسة ، دار المعرفة الجامعة ، الاسكندرية ، ط١، ١٩٨٣.
٨٦. علي خليفة ، المواطنة ومسارات الدولة ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العددان ٤٩ . ٥٠ بيروت ٢٠١٣.

٨٧. علي خليفة الكواري ، مفهوم الديموقراطية المعاصرة ، سلسلة كتب المستقبل العربي (١٩) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آيار ، ٢٠٠٠.
٨٨. علي عباس مراد ، التنمية السياسية وأزمة المشاركة ، مركز دراسات العالم الثالث ، جامعة بغداد ، مطابع دار الحكمة ، بغداد ، ١٩٩٠ ، ص١٢٦.
٨٩. علي موهوب الطاهر ، التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالمشاركة السياسية ، العلم والايمان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٠.
٩٠. غازي فيصل ، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث ، بغداد مديرية دار الكتب للطباعة ، ١٩٩٣.
٩١. غالب الشابندر ، المجتمع المدني من الاصطلاح إلى الخصائص ، مجلة الاسلام والديمقراطية ، العدد٣ ، ٢٠٠٤ .
٩٢. فاضل الصفار ، الحرية السياسية : دراسة مقارنة في المعالم والضمانات ، ط٢ ، دار العلوم للطباعة والنشر، بيروت ، ٢٠٠٨.
٩٣. فرانسيس فوكوياما ، نهاية التاريخ ، ترجمة حسن الشيخ دار العلوم العربية ، بيروت ، ١٩٩٣.
٩٤. فرانشسكا بيندا وآخرون ، التحول نحو الديمقراطية ، المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، أسبانيا ، ٢٠٠٥.
٩٥. الفريد سوفي ، الرأي العام ، ترجمة كامل عياد ، دار دمشق للطباعة والنشر ، دمشق ، بدون تاريخ .

٩٦. فلاح مطرود العبودي ، طبيعة السلطة العامة وأثرها في المشاركة السياسية ، منشورات زين الحقوقية ، بيروت.
٩٧. فليب برو ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة محمد عرب صاصيلا ، المطبعة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٨.
٩٨. قحطان أحمد الحمداني ، المدخل إلى العلوم السياسية ، دار الثقافة للنشر ، بغداد ، ٢٠١٢.
٩٩. كمال المنوفي ، اصول النظم السياسية المقارنة ، شركة الربيعان للنشر والتوزيع ، كانون الثاني ، الكويت ، ١٩٨٧.
١٠٠. لاري الوتيز ، نظام الحكم في الولايات المتحدة الامريكية ، ترجمة جابر سعيد عوض ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة ، ١٩٩٦.
١٠١. لبنان هاتف عبد الامير الشامي ، المواطنة بين الحقوق والواجبات ، مجلة المواطن والتعايش، ومركز وطن للدراسات، ٢٠٠٥.
١٠٢. لويد جنسن ، السياسة الخارجية ، ترجمة محمد أحمد المفتي جامعة الملك سعود ، الرياض ، ١٩٨٩.
١٠٣. ليونارد شابيرو ، المعارضة السياسية في الدول ذات الحزب الواحد ، دار النهار ، بيروت ، ١٩٧٣.
١٠٤. مالك عبيد ابو شهيوة ، الايديولوجية والسياسة ، ط٢ ، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع ، ليبيا ، ١٩٩٣ .
١٠٥. محمد أحمد درويش ، العولمة والمواطنة والانتماء الوطني ، عالم الكتب ، القاهرة ، ٢٠٠٩.

١٠٦. محمد الادريسي ، الاعلام واقعة ومستقبله في الوطن العربي ، بغداد ، دار الشؤون الثقافية العامة ، ١٩٨٦.
١٠٧. محمد المنصوري ، الاصلاح والشرط الديمقراطي ، مجلة اقلام ، مركز الامارات للاعلام والدراسات ، ايلول، ٢٠٠٦.
١٠٨. محمد بن عبد الرحمن الحضيف ، كيف تؤثر وسائل الاعلام ، الرياض ، مكتبة العبيكان ، ١٩٩٤.
١٠٩. محمد سيد فهمي ، المشاركة السياسية للمرأة في العالم الثالث ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ٢٠٠٤.
١١٠. محمد شلبي ، الاستقرار السياسي عند الماوردي والموند (دراسة مقارنة) ، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والاعلام ، العدد الاول ، الجزائر ، ٢٠٠٢ .
١١١. محمد طه بدوي وليلى أمين مرسي ، مدخل إلى العلوم السياسية ، منشأة المعارف ، الاسكندرية ، ٢٠٠١.
١١٢. محمد عبد الباقي الهرماسي ، المجتمع والدولة في المغرب العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط١ ، ١٩٨٧.
١١٣. محمد فهيم درويش ، مرتكزات الحكم الديمقراطي وقواعد الحكم الرشيد ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١٠.
١١٤. محي محمود حسن وسمر حسن منصور ، العلاقات العامة والاعلام ، المكتب الجامعي الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٨٥.
١١٥. المعجم الوسيط / مجمع اللغة العربية ، ج١ ، ط٨ ، الادارة العامة للمعاجم واحياء التراث ، دار الدعوة ، اسطنبول ، ١٩٨٩.

١١٦. المنظمة العراقية لتنسيق حقوق الانسان ، المشاركة السياسية للجميع ، العراق ، ٢٠٠٦.
١١٧. موريس ديفرجيه ، الاحزاب السياسية ، دار النهار ، بيروت ، ط٣.
١١٨. موريس ديفرجيه ، مبادئ علم السياسة – علم اجتماع السياسة ، ترجمة سليم حداد ، بيروت ، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ ، ط١ .
١١٩. ناصر الشيخ علي ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، المركز الفلسطيني للدراسات ، ٢٠١٠.
١٢٠. نعمان الخطيب ، الاحزاب السياسية ودورها في انظمة الحكم المعاصرة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، القاهرة، ١٩٨٣.
١٢١. نيفين مسعد ، الاقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي ، ط١، مركز البحوث والدراسات السياسية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
١٢٢. هادي نعمان الهيتي ، اشكالية المستقبل في الوعي العربي مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ط١ / ١ب ، ٢٠٠٣.
١٢٣. هادي نعمان الهيتي ، الاتصال الجماهيري في المنظور الجديد ، بغداد ، الموسوعة الصغيرة ، تسلسل ٤١٢ ، دار الشؤون الثقافية ، ١٩٩٨
١٢٤. هالة مصطفى ، الدولة والحركات الاسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة ، ط١ ، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

١٢٥. هدى محمد مثنى ، المشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣ مطبعة الشعب ، الاردن ، ٢٠١٢
١٢٦. يوسف حاشي ، في النظرية الدستورية ، ابن النديم للنشر والتوزيع ، ط١ ، بيروت ، ٢٠٠٩.
١٢٧. يوسف خليفة اليوسف ، المشاركة السياسية والتنمية في دول الخليج العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٢٩٠، بيروت ، ٢٠٠٣.

ثانياً. المصادر الاجنبية :

128. Almond and verba , The Intellectual History of the civil culture concept N.Y. : Princton University , Press.
129. Lucianw . pye . Aspect of Development . Boston 1966 .
130. Samuel P. Huntington and John . Nelson Political Participation in developing. Harvard. U. S. A, 1976.

ثالثاً. الرسالات والاطاريح

١٣١.ابو الفتح هريرة ، قيم المواطنة وعلاقتها بتعزيز المسؤولية الاجتماعية لدى الطالب الجامعي ، اطروحة دكتوراه ، جامعة محمد خضيرة ، بسكرة، ٢٠١٥ .

١٣٢.احمد عبد الهادي حسين الجنابي ، استقرار النظام السياسي وأثره في صياغة الاستراتيجية الشاملة اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين بغداد ، ٢٠١٥ .

١٣٣.أفكار عبد الرزاق عبد السميع ، حرية الاجتماع ، دراسة مقارنة ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٢.

١٣٤.اكرام عبد القادر بدر الدين ، ظاهرة الاستقرار السياسي في مصر ١٩٥٢- ١٩٧٠ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

١٣٥.امل رؤوف محمد ، التعددية السياسية والاستقرار السياسي ، دراسة حالة الجزائر ، رسالة ماجستير جامعة النهرين . كلية العلوم السياسية ، ٢٠٠٨.

١٣٦.بان جواد وكاظم ، المعارضة البرلمانية ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٢.

١٣٧.تيتي حنان ، دور وسائل الاعلام في تفعيل قيم المواطنة لدى الرأي العام ، رسالة ماجستير ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضرة ، بسكرة، ٢٠١٤.

١٣٨.حسين علوان ، مشكلة المشاركة السياسية في الدول النامية ، رسالة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، بغداد ، ١٩٩٦.
١٣٩.خالد العنزي ، التبادل الاعلامي الحكومي العربي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاعلام ، جامعة الشرق الاوسط ، عمان ، ٢٠١٢.
١٤٠.رعد حافظ سالم ، التنشئة السياسية الاجتماعية واثرها على السلوك السياسي ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٩.
١٤١.رغد نصيف جاسم ، المشاركة السياسية الحزبية وطبيعة المجتمع العراقي ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٣.
١٤٢.رياض غازي فارس ، النظام الانتخابي في العراق ودوره في التحول الديمقراطي بعد عام ٢٠٠٣ ، رسالة ماجستير ، جامعة بغداد ، ٢٠١١.
١٤٣.سعد عبد الحسين نعمة ، المشاركة السياسية والقرار السياسي ، دراسة حالة العراق ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، بغداد ، ٢٠٠٩.
١٤٤.صفد عبد العزيز حمادي ، المواطنة وبناء الدولة المدنية الحديثة، رسالة ماجستير ، معهد العلمين للدراسات العليا النجف الاشرف ، ٢٠١٧.

١٤٥.عدي عبد مزهر ، ظاهرة العزوف الانتخابي في العراق ٢٠٠٥-٢٠١٤ ، اطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٦.

١٤٦.علاء صاحب عبد الله ، الاستفتاء الشعبي العام وتطبيقاته في العراق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين ، النجف ، ٢٠١١.

١٤٧.قيس اسماعيل جبار ، السلوك السياسي (دراسة ميدانية في اثر العوامل النفسية على السلوك السياسي لدى الطلبة الجامعين في العراق ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ٢٠١٣.

١٤٨.منير جبر خضير ، جماعات الضغط واثرها على صانع القرار في الولايات المتحدة ، رسالة ماجستير ، معهد العلمين ، النجف ، ٢٠١٥.

١٤٩.نجلاء مهدي بحر ، الدور السياسي لمجلس النواب العراقي في ظل دستور العراق عام ٢٠٠٥ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، معهد العلمين للدراسات العليا ، النجف ، العراق ، ٢٠١٣ .

١٥٠.ندى احمد موسى السعبري ، مؤسسات التنشأة الاجتماعية السياسية وتحقيق المواطنة بعاد عام ٢٠٠٣ ، محافظة بابل انموذجاً ، رسالة ماجستير ، معهد العلمين للدراسات العليا ، ص٢٠١٧

١٥١.هبة علي حسن ، اثر الوعي السياسي في تنمية الديمقراطية في العراق بعد عام ٢٠٠٣، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .
١٥٢.هند قاسم محمد ، حق التظاهر في العراق ، دراسة في العوامل المؤثرة ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ .
١٥٣.وائل محمد اسماعيل ، النظام السياسي الامريكي ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٤.
١٥٤.ورقاء محمد رحيم ، دور المعارضة في النظام السياسي المصري ١٩٨١ . ٢٠٠٧ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ٢٠٠٨ .

رابعاً . المجلات والدوريات :

١٥٥.احمد غالب الشلاه واخرون ، التأصيل المفاهيمي والنظري للمشاركة السياسية والاستقرار السياسي ، مجلة المعهد ، العدد العاشر ، النجف ، ٢٠١٧.

١٥٦.احمد كمال ابو المجد ، المسألة السياسية ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٧١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٨٠.

١٥٧.اماني قنديل ، مكانة جماعات المصالح في النظم الرأسمالية ، مجلة المنار ، باريس ، العدد ٦٠ ، كانون الاول ، ١٩٨٩.

١٥٨.بان غانم الصالح ، التأصيل التاريخي لمفهوم المواطنة ، مجلة دراسات اقليمية ، مركز الدراسات الاقليمية ، العدد ١٣ ، الموصل ، ٢٠٠٩.

١٥٩.برهان غليون ، الديمقراطية وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٥ ، بيروت، ١٩٩٠ .

١٦٠.ثامر كامل محمد ، اشكاليات الشرعية والمشاركة وحقوق الانسان في الوطن العربي ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٢٥١ ، بيروت ، ٢٠٠٠ .

١٦١.حمزة اسماعيل ابو شريعة ، المواطنة ودورها في بناء ثقافة الديمقراطية ، مجلة دراسات للعلوم الأنسانية والاجتماعية ، العدد ٤١، ٢٠١٤.

١٦٢.حميد فاضل حسن ، المواطنة واشكالية المباعدة بين الاطر النظرية والممارسات التطبيقية – العراق انموذجاً، مجلة قضايا سياسية ، جامعة النهرين ، العدد ٤٥-٤٦ ، السنة ٢٠١٦.
١٦٣.خميس دهام حميد ، حق المشاركة السياسية في العالم الثالث دراسة مقارنة بين المواثيق الدولية والقوانين الوطنية ، مجلة قضايا سياسية (العدد ١١) ، بغداد ، ٢٠٠٦.
١٦٤.رعد سامي التميمي ، الانتخابات كأداة من ادوات المشاركة السياسية ، بحث منشور في المؤتمر العلمي الاول لمفوضية الانتخابات ، اربيل ، ٢٠١١.
١٦٥.طه حميد العنبكي ، تدريس مادة التنشئة السياسية ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، الجامعة المستنصرية ، العددان ٣٨-٣٩.
١٦٦.سامر مؤيد عبد اللطيف ، المواطنة واشكاليتها في ظل الدولة الاسلامية ، مجلة الفرات ، كربلاء ، العدد ٧، ٢٠١١.
١٦٧.السيد عليوة ومنى محمود ، مفهوم المشاركة السياسية ، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية ، مجلة مقاربات الالكترونية ، ٢٠٠٨
١٦٨.عمر ابراهيم الخطيب ، التنمية والمشاركة السياسية في اقطار الخليج العربي ، مجلة المستقبل العربي (٤٠) ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، حزيران ، ١٩٨٢ .

١٦٩. غالي شكري ، اشكالية الاطار المرجعي للمثقف والسلطة، مجلة المستقبل العربي ، العدد(١٤٤) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٨.
١٧٠. محمد عدنان محمود الخفاجي ، سبل بناء ثقافة سياسة مشتركة في المجتمع العراقي ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٢٤ ، حزيران ، ٢٠٠٤ ، ص١٢٦ .
١٧١. محمد غانم الرميحي ، تجربة المشاركة السياسية في الكويت ، ١٩٦٢-١٩٨١ ، مجلة المستقبل العربي ، السنة السابعة ، العدد ٦٤ ، حزيران ، ١٩٨٤.
١٧٢. مها عبد اللطيف الحديثي ، معوقات بناء ثقافة سياسية مشاركة في العالم الثالث ، مجلة دراسات استراتيجية، بغداد ، مركز الدراسات الدولية ، العدد (٤) ، ١٩٨٨ .
١٧٣. محمود خيري عيسى ، الديمقراطية وجماعات الضغط ، المجلة المصرية للعلوم السياسية ، العدد ٢٢ ، ١٩٦٣

خامساً. المواقع الالكترونية

١٧٤. سامية خضر صالح ، المشاركة السياسية والديمقراطية ، كتب عربية ، ٢٠٠٥ ، ص٢٥ على الرابط الالكتروني :

www.booksjadid.org/2014/07/blog-post-6016-htm

١٧٥. علي البدري الاستفتاء والديموقراطية ، مركز الامام الشيرازي متاح على الرابط الاتي :

www.shrsc.com

١٧٦. رائد نايف حاج سليمان ، الاستقرار السياسي ومؤشراته ، مجلة الحوار المتمدن ، العدد ٢٥٩٢ ، متاح على الموقع الالكتروني : www.AlHewAr.ORG

١٧٧. قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٤٦/ ١٣٧ في ١٧/ ١٢/ ١٩٩١.